CD/PV.150
2 February 1982
ARABIC

لجنة نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة الخمسين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٢ شباط/فبراير ١٩٨٢ الساعة ١٠/٣٠ والساعة ١٥/٠٠

الرئيس : محمد جعفر مهلاتي (ايران)

GE.82-60102

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ب • ب • بروكوفييف
	السيد ى • ك • نازاركين
	السيد ل • أ • نوموف
	السيد ف • م • غانجا
	السيد ف • ف • لوشينين
	السيد ى • ف • كوستنكو
	السيد ب • ت • سوريكوف
	السيد م • م • ايبوليتوف
	السيد س • ب • باتسانوف
	السيد غ • ف • بردينيكوف
	السيد ف • أ • افدوكوشين
	السيد ف• أ • كروخا
اثيوبيا	السيد ت • تيريفي
	السيد ف • يوهانس
الأرجنتين	السيد ف • بوج
	الآنسة ن • ناسيمبيني
استراليا	السيد د • م • سادلير
	السيد ت • فندليه
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	السيد هـ • فيغنر
	السيد ن • كلينغلر
	السيد ف • إ• فون ديم هاغين
	السيد و • رور
أندونيسيا	السيد إ• سوترسنا
	السيد سوايبرابتو
	السيد هاريو ماتارام
ايران	السيد م • ج • مبلّاتي
	السيد م • نصراتي
	السيد ى • محمّدى
ايطاليا	السيد م • أليسي
	السيد ب • كابراس
	السيد س • م • اوليفا
	السيد أ • دى جيوفاني

الحاضرون في الجلسة (تابع)

باكستان	السيد م • أحمد
	السيد م • أكرم
	السيد ط • ألطاف
البرازيل	السيد س • أ • دى سوزا اى سيلفا
	السيد س • دى كيروز دوارته
بلجيكا	السيد أ • أونكلينكس
	السيد ج • م • نوارفاليس
	الآنسة ر • دى كليرك
بلغاريا	السيد ك • تلالوف
	السيد اى • سوتيروف
	السيد ك • برامـوف
	السيد ب • بوبتشيف
بورمـا	يو مونغ مونغ جيـي
	يو ثان تون
بولنـدا	السيد ب • سويكـا
	السيد ع • روسين
	السيد ت • ستروبيواس
بيـرو	السيد ف • فالديفيسو
	السيد خ • بينافيدس
تشيكوسلوفاكيا	السيد ج • ستروكـا
	السيد أ • زابوتوكي
	السيد أ • سيمـا
الجزائـر	السيد أ • صالح باى
	السيد م • معطـي
الجمهورية الدمقراطية الألمانية	السيد غ • هيردر
	السيد هـ • ثيليك
رومانيا	السيد م • ماليتـا
	السيد ت • ميليسكانو
زائـير	السيدة س • ايزاكي ايكانغا كابيبّا
سري لانكـا	السيد ت • جاياكودى

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السويد	السيدة اى ثورسون
	السيد س • ليدغرد
	السيد ك • م • هيلتينيوس
	السيد هـ • بيرغلوند
	السيد غ • اندرسون
	السيد س • ثيوليس
	السيد ج • براويتس
الصين	السيد ت • جين
	السيد ى • منغليانغ
	السيد ف • زينياو
	السيد هـ • كزييا ودى
فرنسا	السيد ف • دى لا فورس
	السيد ج • دى بوس
	السيد ب • دابوفيل
	السيد م • كوتور
فنزويلا	السيد ر • ر• نافارو
	السيد أ • أ • أغيلار
كندا	السيد ج • سكينر
كوبا	السيد ل • سولا فيلا
	السيد ب • نونييت موسكيرا
كينيا	السيد ى • مونيو
مصر	السيد عبد الرؤوف الريدى
	السيد أ • أ • حسن
	السيد م • ن • فهمي
	الآنسة و • بسيم
المغرب	السيد م • حلفاوى
المكسيك	السيد أ • غارثيا روبليس
	السيدة ز • غونزاليس اى رينيرو

الحاضرون في الجلسة (تابع)

المملكة المتحدة	السيد د • سامرهيس
	السيد ل • ج • ميدلتون
	السيدة ج • إ • لينك
	الآنسة ج • ا • ف • رايت
منغوليا	السيد د • اردمبيلغ
	السيد س • أ • بولد
نيجيريا	السيد ع • او • ايجويرى
	السيد و • و • اكينسانيا
	السيد ت • أغياى ـ ايرونزى
الهند	السيد أ • ب • فينكاتسواران
	السيد س • ساران
هنغاريا	السيد أ • كوميفتر
	السيد ف • غاجدا
	السيد س • جيورفي
هولندا	السيد ر • هـ • فين
	السيد هـ • فاغنماكرز
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل • غ • فيلدز
	السيد م • بوسبي
	الآنسة ك • كريتنبرغر
	السيد ج • ليونارد
	السيد ج • ميسكل
	السيد ر • ف • سكوت
	الآنسة ل • م • شيا
	السيد ج • غندرسن
اليابان	السيد ى • أوكاوا
	السيد م • تاكاهاشي
	السيد ك • تاناكا
	السيد ت • آراى
يوغوسلافيا	السيد م • فرهونتتش
	السيد م • ميهائيلوفتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل التخصص للأمين العام	السيد ر • جايبال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف • بيراساتيغي

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) ، باسم الله الرحمن الرحيم ، أعلن افتتاح دورة عام ١٩٨٢ للجنة نزع السلاح وجلستها العامة الخمسين بعد المائة .

لقد جاء ترتيب الأبجدية الانكليزية بجمهورية ايران الاسلامية لكي تتشغل مقعد رئاسة هذه اللجنة خلال شهر شباط/فبراير وحظيت شخصيا بهذا الامتياز كممثل لذلك البلد . وبعون الله سأبذل قصارى ما لدى للنهوض بواجبات الرئاسة ومسؤولياتها طبقا لنظامنا الداخلي وبمساعدة أمين لجنتنا الموقر السفير جايبال الذى تظل مشورته أغلى ما تكون قيمة . وغني عن القول أنني ألتمس المعاونة من جميع الأعضاء لأن هذه المهمة جديدة علي تمام الجدة . ولكني آمل أن يكون لي فيما زودتني به ثورتنا الاسلامية من صدق معنوى وروحي القدرة على تغطية أى نقص في خبرتي الرسمية كدبلوماسي ، كما أعتقد أن قضية نزع السلاح بحاجة الى جرعات قوية من الاهتمام المعنوى بمستقبل البشرية اذا كان لهذه البشرية أن يكتب لها البقاء .

واستأذن ، بادئ ذى بدء ، في تقديم الشكر الى سفير اندونيسيا أنوساني لاسيامه البارز في عمل اللجنة أثناء مدة رئاسته لها . ذلك أن مهارته الشخصية وخبرته الدبلوماسية أخذتا بيد اللجنة في غمار مناقشات صعبة وكانتا عونا لنا جميعا في التحضيرات التي أفضت الى انعقاد هذه الدورة .

وأود ، بصفتي رئيسا للجنة ، أن أرحب بالممثلين الجدد الذين ينضمون الينا لأول مرة كرؤساء لوفود بلادهم . وأستأذن أيضا في الترحيب بوجود السيدة انغا ثروسون رئيسة الوفد السويدى بيننا مرة أخرى وهي ستتحدث الى اللجنة اليوم .

وأود أيضا أن أشير الى وجود وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ، السيد أوستينوف ، وكذلك السيد مارتينسون ، الأمين العام المساعد في مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح .

اننا نبدأ عملنا لهذا العام في وقت تبدو فيه الرياح عاصفة في وجه سفينة نزع السلاح ولذلك سيكون على الملاحين العمل بأكبر طاقة للابقاء على السفينة ماضية في مسارها الصحيح ومنعها من الانجراف في تيارات سباق التسلح . ان اسلحة التدمير الشامل الشيطانية التي اخترعها أناس سقيمو العقول ولا خلاق لهم ينبغي أن تجعلنا نتوقف لنفكر في كيف يمكننا القيام جماعيا بمنع وقوع كارثة شاملة . فلا يسعنا بأى حال أن نحيا كبشر مع اتساع ظل شبح الابادة النووية .

انني قادم من منطقة تدافع فيها بلادى عن نفسها ضد عدوان مستمر لم يكن له من سبب . وان لدينا خبرة شخصية بما تنزله الحرب من خراب رهيب وبالتضحيات البطولية التي تقدمها زهرة شباب ثورتنا . وان آلامنا ضاعفت من ايماننا بنبل قضية نزع السلاح بنفس القدر الذى برهن فيه الفشل الكلي لأهداف العدوان السياسية والاستراتيجية ضدنا على عبث الحرب المطلق . ولهذا فاننا نعتبر أنه من واجبنا السعي نحو انشاء آلية دولية يمكن تعبئتها ضد ما ينطوى عليه سباق التسلح من طاقات مدمرة . فالجنس البشرى لم يخلق ليدمر ذاته . بل وان للانسانية مصيرا أسمى لا يمكن تحقيقه الا اذا تخلت جميع الدول عن الحرب وأدوات الحرب ، لا سيما تلك الدول التي تملك أكبر القدرة على شن الحرب . وذلك يتطلب ، ولا شك ، أن يكتشف الانسان من جديد جوهره و " سبب وجوده " .

ان هذا لم يعد يعتبر بعد الآن حلما من أحلام الفلاسفة • بل أصبح الركن السياسي لبقاء الانسان • واني لآمل أن نهتدي في افكارنا وأعمالنا باهتمامات الانسانية ومصالحنا ، وبالايمان بنزع السلاح •

والآن أعطي الكلمة للممثل الشخصي للأمين العام وأمين لجنة نزع السلاح ، السفير ريخي جايبال، الذي سيتلورسالة الأمين العام للأمم المتحدة •

السيد جايبال (الممثل الشخصي للأمين العام وأمين لجنة نزع السلاح) (الكلمة بالانكليزية): فيما يلي نص رسالة الأمين العام للأمم المتحدة الى لجنة نزع السلاح ، في افتتاح دورتها لعام ١٩٨٢ :

" بشعور من القلق الشديد واحساس عميق بالمسؤولية انتهز هذه الفرصة الأولى المتاحة لي لتوجيه رسالة الى لجنة نزع السلاح • ولما كنت لم أتول هذا المنصب الا مؤخرا فاني أود ، بهذه المناسبة ، أن آخذ على نفسي عهدا بالاخلاص الصادق الحازم لقضية نزع السلاح وبالتأييد النشيط القوى لمساعيكم • لقد مضى اليوم خمسون عاما على انعقاد المؤتمر الدولي الأول لنزع السلاح ، هنا في جنيف ، بدعوة من عصبة الأمم • وكان هناك منطلقان أساسيان أعلنا منذ اللحظة الأولى لبدء المؤتمر : أولهما ، أن السلم المسلح ليس أبدا ضمانة ضد الحرب ، وثانيهما ، ان سباق التسلح ، وهو في حد ذاته مصدر للمخاوف والشكوك المتبادلة ، يشل ارادة السلم •

" واذ تبدأ اللجنة اليوم دورتها لعام ١٩٨٢ ، في ظل خلفية من قلق جماهيري واسع الانتشار ازاء ما لسباق التسلح من أخطار مهلكة ، يظل هذان المنطلقان صحيحين كما كانا منذ نصف قرن ، غير أن الخطر المحيق بالبشرية نما بدرجة هائلة • فقد أدى سباق التسلح الى تكديس أسلحة ذات قوة تدميرية مذهلة ، كما أن وجود الأسلحة النووية جعل الجهود المبذولة لنزع السلاح استثنائية الاستعجال •

" ولا بد من ذكر حقيقة بسيطة ، وهي ان المستويات الحالية للترسانات لم تعد على أي تناسب مع المستلزمات المنطقية للدفاع عن الذات • وهذه الترسانات هي الآن على درجة من الضخامة تجعلها اذا ما استخدمت تهدد مستقبل الجنس البشري ، كما ان من الصحيح أن الازدياد المطرد لتكديس الأسلحة يؤدي الى استنزاف هائل لموارد تمس الحاجة اليها لتخفيف عبء الفقر ، هذا العبء الذي يرزح تحته السواد الأعظم من سكان العالم• وتقول التقديرات ان المبلغ اللازم لتوفير الاحتياجات الأساسية للجنس البشري بأسره على مدى سنة كاملة هو أدنى من التكاليف الناجمة عن سباق التسلح خلال شهر واحد •

" وفي قلب مشكلة تفادي الحرب تقع مشكلة نزع السلاح ، هذه المشكلة التي ما زالت تصمد بعناد لجهود مختلف الهيئات ، بما في ذلك لجنة نزع السلاح • فعسى أن يتوفر جو دولي مناسب لنجاح مفاوضات نزع السلاح ، اذ أن بناء الثقة المتبادلة ، وتصحيح الأفكار الخاطئة لكل طرف عن القدرات والنوايا العسكرية للطرف الآخر ، والحل السلمي للمنازعات ، واعتماد تدابير للتحقق ، وتعزيز الأمن المتبادل عن طريق احترام السيادة الوطنية والسلامة الاقليمية للدول الأخرى — بل وتخفيض وجوه التفاوت الاقتصادي بين الشمال والجنوب — هي جميعا عوامل لا تقل أهمية عن الجوانب التقنية لنزع السلاح •

" وليس في مقدور العالم أن ينتظر بزوغ شروط مثالية ليبادر الى اتخاذ تدابير لنزع السلاح • ولا يمكن ان يتحقق نزع السلاح عن طريق المواجهة والادانة • والفائدة القصيرة الأجل للتفوق العسكري يمحوها في كل الأحوال ما يثيره بسباق التسلح من ضرر طويل الأجل • وينبغي لنا أن نعترف قبل أن يفوت الأوان بأن الجانب الأساسي الجوهري لجميع الشعوب والأمم هو انسانيتها المشتركة ، ومن ثم مسؤوليتها المشتركة عن قيام عالم بلا حرب •

" ان الدورة الحالية للجنة نزع السلاح تنعقد في وقت يشتد فيه التوتر في العلاقات الدولية • فالتفاهم بين الشرق والغرب ، ذلك التفاهم الذي نيد صرحه بعناء طوال العقد الماضي والذي يشكل عاملا حاسما في استتباب السلم ، قد بدأ يتلاشى • ولقد شهد العام المنصرم تسارعا كبيرا في التصاعد اللولبي للانفاق العسكري في جميع أرجاء العالم •

" وفي هذه المرحلة من تطور الشؤون الدولية، تبرز الحاجة الى احراز تقدم صادق ملموس باتجاه الحد من الأسلحة ونزع السلاح • والأمم المتحدة تستعد للقيام ، في الدورة الاستثنائية الثانية المقبلة للجمعية العامة ، ببث حياة جديدة في الجهود المبذولة لنزع السلاح وباستعادة زخم التقدم في هذا الميدان • ولا جدال في أن هذا الجهد حيوي الضرورة اذا ما أردنا وقف سباق التسلح وكبح الانسياق نحو المجابهة • وسيتابع الدورة الاستثنائية عن كثب جمهور عالمي متزايد يتعاظم قلقه ازاء احتمالات نشوب محرقة نووية • وفي هذا المسعى ، تقوم لجنة نزع السلاح بدور حاسم فالبرنامج الشامل لنزع السلاح الذي تضطلع اللجنة بصياغته يثير اهتماما واسع النطاق • وأهمية هذا البرنامج في بدء عملية مخططة وتدريجية لنزع السلاح على مراحل ستوفر للجمعية العامة في الدورة الاستثنائية أساسا متينا ومشجعا لما تبذله من جهود •

" وثمة قضية هامة أخرى تتمثل في عقد معاهدة ينتظرها البشر منذ عهد بعيد ، هي معاهدة الحظر الشامل للتجارب • فمن شأن هذه المعاهدة أن توفر زخما عظيما لاحراز مزيد من التقدم نحو الحد من الأسلحة النووية ثم ازالتها آخر الأمر • كما أن لذلك أهميته في تعزيز نظام منع الانتشار •

" ومما يتسم بتديد الأهمية كذلك بذل جهود جديدة ومتواصلة من جانب لجنة نزع السلاح ، ولا سيما الدول النووية ، لاحراز تقدم جوهري في قضية معقدة هي قضية نزع السلاح النووي • ومن الواضح أن بعض الدول أكثر نصيبا في المسؤولية من بعضها الآخر • واني آمل أن تقدم اقتراحات ومقترحات عملية استجابة للقرار الذي أعتمدته الجمعية العامة مؤخرا بتأن منع الحرب النووية •

" وبينما لا يزال الجو الدولي مدلهما في الوقت الراهن ، يشكل استئناف المفاوضات الثنائية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية بشأن القذائف المتوسطة المدى خطوة الى الأمام • وآمل أن تستأنف المفاوضات قريبا كذلك بتأن تخفيضات الأسلحة الاستراتيجية • ان التقدم في معالجة هذه المسائل لذو أهمية

حيوية بالنسبة للمجتمع العالمي بأسره • كما أن لذلك أثرا مواتيا على أعمال لجنة نزع السلاح ، وهو يسهم الى حد بعيد في نجاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح •

" وأتمنى للجنة كل نجاح في مساعيها " •

الرئيس : أشكر السفير جايبال وأرجو منه التفضل بأن ينقل الى الأمين العام للأمم المتحدة تقديرنا لرسالته الهامة •

وفي هذا الصدد ، أرجو أن أوجه انتباه الوفود الى الوثيقة CD/231 وعنوانها " رسالة مؤرخة في ١ شباط/فبراير ١٩٨٢ وموجهة من الأمين العام للأمم المتحدة الى رئيس لجنة نزع السلاح تنقل القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة بشأن نزع السلاح في دورتها السادسة والثلاثين " •

وأعلن بعميق الأسف وفاة سعادة السفير فيتوريو كوردييرو دي مونتيزيمولو يوم الاثنين ، الأول من شباط/فبراير •

لقد كان السفير مونتيزيمولو ممثل ايطاليا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف منذ تموز/يوليه ١٩٧٦ • وكان ممثل ايطاليا الدائم في لجنة نزع السلاح حتى دورتها لعام ١٩٨١ • وأود أن انقل ، باسمي وباسم أعضاء اللجنة ، تعزيتي الصادقة الى الوفد الايطالي •

لدي على قائمة اسماء المتكلمين لهذا اليوم ممثلو المكسيك وهولندا والسويد واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا •

وأعطي الكلمة الآن لأول المتكلمين في القائمة ، ممثل المكسيك الموقر ، السفير غارثيا روبليس •

السيد غارثيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : اشكركم سيدي الرئيس • وهذه هي المرة الثانية في تاريخ لجنة نزع السلاح التي يتولى فيها بلد مثل ايران ، عضو في المجموعة المسماة بمجموعة الـ ٢١ ، وبلدي عضو فيها أيضا ، رئاسة الجلسة الافتتاحية للدورة السنوية لهذه اللجنة وهي الجهاز الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف حول نزع السلاح • ولذلك أرجو أن تسمحوا لي يا سيادة الرئيس ، أن أقدم لكم تهاني وفد بلادي الصادقة وأن أعرض عليكم كامل تعاوننا معكم لانجاز المهام الكبيرة الملقاة على عاتقكم • وأود أن انوه مرة أخرى أننا أعجبنا ايما اعجاب باللباقة والفعالية التي تمكن بها سلفكم مندوب اندونيسيا الموقر السيد السفير ساني ، من ادارة أعمال اللجنة طيلة الشهر الأخير من دورة ١٩٨١ • ويشارك وفد بلادي في عبارات الترحيب الودية التي ادليتم بها في مستهل الجلسة ، كما يشارك في التعازي التي عبرتم عنها بمناسبة وفاة السفير مونتيزيمولو •

ولما كان العرف قد جرى على أن يقوم الوفد المكسيكي بافتتاح المناقشة العامة في لجنة نزع السلاح ، فانني أود أن أبدأ بالاشارة الى قرار من قرارات الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وهو القرار ٣٦/٨٣ ، الذي اعتمدته الجمعية بأغلبية ١٣٨ صوتا ضد لا شيء في ٣ كانون الأول/ديسمبر الماضي • وبعد أن اشارت هذه الهيئة - وهي أكثر الهيئات تمثيلا للمجتمع الدولي - في قرارها هذا ، ومع الارتياح ، أن المملكة المتحدة وهولندا قد أصبحتا طرفين ، في ١٩٦٩ و ١٩٧١ على التوالي ، في البروتوكول الاضافي الأول لمعاهدة حظر الأسلحة

النووية في امريكا اللاتينية ، المعروفة عموما باسم " معاهدة تلاتيلولكو " ، لاحقت أيضا مع الارتياح أن الولايات المتحدة قد أصبحت هي الأخرى طرفا في هذا البروتوكول في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، وهو تاريخ ايداعها لصك تصديقها ، وعلى هذا فان التصديق الوحيد المعلق هو تصديق فرنسا ، حيث أن هذا البروتوكول غير مفتوح الا للدول الأربع " المسؤولة دوليا " عن الأراضي الواقعة في حدود المنطقة الجغرافية التي رسمتها المعاهدة .

واختياري لهذا القرار يرجع لسببين : السبب الأول ، وهو في ملتي لا يدنى على الفهم ، يرجع الى أن حكومة المكسيك حازت كما هو معروف ، شرف كونها الوديع لمعاهدة تلاتيلولكو ، التي انشئت بموجبها المنطقة الوحيدة الخالية من الأسلحة النووية والتي تغطي اراضي ذات كثافة عالية من السكان والتي أمكن اقامتها حتى الآن ، والسبب الثاني هو أن هذا الاجراء ، على تواضعه ، هو الاجراء الوحيد الملموس من اجراءات نزع السلاح الذي تحقق منذ أن أنهت اللجنة دورتها لعام ١٩٨١ ، في يوم الجمعة ٢١ آب/أغسطس .

ومن ضمن القرارات الأخرى العديدة التي اعتمدتها الجمعية العامة بشأن نزع السلاح على أساس المشروعات التي أحالتها اللجنة الأولى ، ينبغي بلا شك اعطاء الأولوية لقرار ٣٦/٩٧ (طاء) ، المكرس " لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية " ، والذي أرى أن من المستصوب التذكير ، من جهة ، بأنه قد اعتمد بتوافق الآراء وبأن ديباجة القرار نصت من جهة أخرى ، على ما يلي :

١- ان الجمعية تعيد مرة أخرى تأكيد قرارها ٣٣/٩١ جيم المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، الذي قامت فيه بجملة أمور منها أنها :

" (أ) كررت الاعراب عن ارتياحها للاعلانين الرسميين الصادرين في سنة ١٩٧٧ عن رئيسي دولتي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية واللذين ذكرا فيهما أنهما على استعداد للسعي الى التوصل الى اتفاقات تتيح البدء في التخفيض التدريجي للمخزونات الموجودة من الأسلحة النووية والمضي نحو تدميرها الكامل اتمام وصولا الى عالم خال حقا من الأسلحة النووية

(ب) أشارت الى أن أحد تدابير نزع السلاح التي تستحق الأولوية العليا ، والتي تضمنها برنامج العمل المبين في الفرع الثالث من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة ، كان ابرام الاتفاق الثنائي المعروف باسم " اتفاق الجولة الثانية لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية " (سولت ٢) الذي ينبغي أن تعقبه فورا مفاوضات أخرى بين الطرفين للحد من الأسلحة الاستراتيجية تفضي الى تخفيضات وتحديدات نوعية هامة ومتفق عليها للأسلحة الاستراتيجية ،

(ج) أكدت انه قد تقرر في برنامج العمل أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما تلك التي تملك أهم الترسانات النووية ، تتحمل مسؤولية خاصة في مهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووي " .

٢- ولا يقتصر القرار ٣٦/٩٧ طاء ، الذي اعتمد في كانون الأول /ديسمبر الماضي ، على اعادة تأكيد ما تلوته الآن ، مع أهميته ، بل يذهب الى أبعد من ذلك ، ويعيد كذلك التأكيد على :

" أنهما ، كما أعلنت في قرارها ٣٤/٨٧ والمؤرخ في ١١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ ، تتشارك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية اقتناعهما الذى عبّرا عنه في البيان المشترك للمبادئ والخطوط التوجيهية الأساسية للمفاوضات اللاحقة بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية والذى مؤداه أن من شأن الاتفاق في وقت مبكر على مزيد من الحد من الأسلحة الاستراتيجية ومزيد من التخفيض فيها أن يساعد في تدعيم السلم والأمن الدوليين وفي تقليص خطر نشوب حرب نووية " .

٣- غير أن قرار كانون الأول /ديسمبر الماضي له مغزاه البعيد ، فهو يذكر بأن الجمعية العامة :

" قد أعلنت في دورتها الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، أن ترسانات الأسلحة النووية القائمة هي وحدها أكثر من كافية للفتك بكل حياة على الأرض ، وأن زيادة الأسلحة وخاصة الأسلحة النووية ، لا تساعد على تعزيز الأمن الدولي ، بل على النقيض من ذلك تضعفه ، وان وجود الأسلحة النووية واستمرار سباق التسلح يشكلان تهديدا لبقاء البشرية ذاته ، ولهذه الأسباب أعلنت الجمعية العامة أن لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في مجال نزع السلاح " .

أما منطوق هذا القرار ، قرار كانون الأول /ديسمبر الماضي ، الذى أشدد مرة أخرى على أنه قد اتخذ بتوافق الآراء ، وهو ما يعني ضمنا القبول الكامل من طرف القوتين العظميين الحائزتين للأسلحة النووية ، فقد ذكرت فيه الجمعية ، في جملة أمور ، أنها :

" ١- تحث على مواصلة وتعزيز العملية التي بدأت بمعاهدة سولت ١ وتوقيع معاهدة سولت ٢ ؛

٢- تحث الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ... على مواصلة المفاوضات ، وفقا لمبدأ المساواة والأمن المتعادل تطلعا للوصول الى اتفاق ينص على اجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة الاستراتيجية وتحديدات نوعية هامة لتلك الأسلحة ؛

٣- ترحب ببدء المفاوضات في جنيف في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، بين ممثلي الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الأسلحة النووية وفقا للبلاغ المشترك الذى أصدره وزيرا الخارجية هيج وفروميكو في ٢٣ أيلول /سبتمبر ١٩٨١ ، وترجو أن تسهل هذه المفاوضات زيادة الاستقرار والأمن الدولي ؛

٤- تدعو حكومتي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية الى ابقاء الجمعية العامة على علم كاف بنتائج مفاوضاتهما ، وفقا لأحكام الفقرتين ٢٧ و ١١٤ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة ؛

٥- تؤكد الحاجة الى أن يضع الطرفان في اعتبارهما دائما أن الأمر لا يتعلق بمصالحهما الحيوية فحسب ، بل بالمصالح الحيوية لجميع شعوب العالم أيضا " .

ولا بد من أن نعترف بأننا قد أصبنا بخيبة أمل شديدة عندما وجدنا انه على الرغم من التعديلات البسيطة التي ادخلها وفد المكسيك على مشروع القرار الأصلي المقدم الى اللجنة الأولى للجمعية العامة حاملا الرمز A/C.1/36/L.42 ، وبالاتفاق مع الدولتين الاخريين اللتين اشتركتا في تقديمه ، بغية جعله مقبولا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وبحيث يعتمد بتوافق الآراء ، فان بعض الوفود رأت انه ينبغي " اخضاع " أو " ربط " أو " اقران " - طبقا للترجمة التي تعطى للكلمة الانكليزية " Linkage " أو " Linking " - المحادثات بشأن الأسلحة النووية المتوسطة المدى التي تدور في هذه المدينة بالاحداث الاخرى في الحياة الدولية ، كذلك المحادثات بشأن الأسلحة النووية الاستراتيجية (سواء كنا سنستمر في الاشارة اليها بالاحرف الاولى سولت (SALT) ، أو اننا سنعير تسميتها الى ستارت (START) . وهي المحادثات التي يتعين أن تكون قد بدأت بالفعل أو على وشك أن تبدأ ، نو أخذنا في الاعتبار أحكام القرار الذى تلوته توا .

ومثل هذا الموقف لا يعادله أى شيء في تثبيط الهمم . ولا بد من الاعتراف بأن سلوك القوتين العظميين النوويتين على الصعيد الدولي ، أحداهما أو كليهما معا ، غالبا ما تشوبه النقائص . ومن ثم ، فمن الجلي أن قبول نظرية " الربط " التي ألمحت اليها توا ، يعني أن المفاوضات الجدية بشأن نزع السلاح لن تجرى أبدا أو أن الامل في عقدها يكاد يكون مقطوعا . ولا يمكن تبرير مثل هذا الاحتمال لو سلمنا ، كما أكد القرار الأخير للجمعية العامة بكل قوة ، وهو القرار الذى اعتمد بتوافق الآراء منذ أقل من شهرين . " أنه ينبغي أن ، يضع الطرفان في اعتبارهما دائما أن الأمر لا يتعلق بمصالحهما الحيوية فحسب ، بل بالمصالح الحيوية لجميع شعوب العالم أيضا " . ويتضح أكثر فأكثر تعارض هذه النظرية مع سياسة للسلام والتعاون الدوليين تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة لو تذكرنا الاعلان الرسمي الصادر في ١٩٧٨ والذى جاء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح :

" ويتعارض سباق التسلح ، لا سيما في جانبة النووى ، مع الجهود التي تبذل لزيادة التخفيف من حدة التوتر الدولي ، ولاقامة علاقات دولية على أساس التعايش السلمي والثقة بين جميع الدول ولايجاد تعاون وتفاهم دوليين واسعي النطاق . ويحول سباق التسلح دون تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ويتنافى مع مبادئه ، وخاصة مبادئ احترام السيادة ، والامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لأى دوله ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية وعدم التدخل بأى شكل في الشؤون الداخلية للدول " .

وتحدونا الاعتبارات السابقة الى الأمل في أن تقوم القوتان العظميان النوويتان بالاعلان عن أنباء ايجابية في التقرير الذى لن يتقاعسا عن تقديمه الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة التي ستبدأ أعمالها في ٧ حزيران /يونيه القادم ، ليس فحسب بشأن الأسلحة النووية المتوسطة المدى ، بل بشأن الأسلحة النووية الاستراتيجية أيضا .

وثمة مسألة أخرى تتصل أيضا بجانب من جوانب نزع السلاح النووى ، أدرجت في جدول أعمال الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، والتي احتلت عن جدارة مكان الصدارة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح - وهو ما سيحدث بلا شك هذا العام أيضا - ألا وهي مسألة وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية ، التي سأقدم عنها الآن بعض الملاحظات .

فقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتيها السادسة والثلاثين ، مثلما اعتمدت في الدورة السابقة ، قرارين بشأن هذه المسألة هما القراران ٣٦/٨٤ و ٣٦/٨٥ .

وقد رجت الجمعية في قرارها الثاني ، من لجنة نزع السلاح ، وفي كثير من الحياء ، ولكن بعبارات لا لبس فيها ، أن " تتخذ الخطوات اللازمة ، بما في ذلك تكوين فريق عامل ، لبدء المفاوضات الموضوعية بشأن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب بوصفها مسألة ذات أولوية عليا ، في بداية دورتها التي ستعقد في سنة ١٩٨٢ " .

أما القرار الأول ، الذي كان للوفد المكسيكي شرف المبادرة به ، فهو أوضح وأكمل قرار ليس في ذلك شك ، سواء فيما يختص بخلفية المسألة أو الأغراض المستهدفة ووسائل بلوغها .

فقد أشارت الجمعية العامة في ديباجة هذا القرار - وكانت باشارتها هذه تريد بلا شك أن لا تغيب هذه الحقيقة عن البال ، اذ انها ضرورية لتقييم المسألة تقييما صحيحا - الى أن مسألة الوقف التام لتجارب الأسلحة النووية ، لا تزال تدرس في الأمم المتحدة منذ ما يربو على ٢٥ عاما ، واتخذت الجمعية العامة بشأنها ما يزيد على اربعين قرارا ؛ وأشارت أيضا الى انها ادانت ، في سبع مناسبات مختلفة ، تلك التجارب ، بأقوى العبارات ؛ وانه أيا كانت الخلافات بشأن مسألة التحقق ، فانه لا يوجد سبب وجيه يدعو الى تأخير التوصل الى الاتفاق المطلوب ؛ وانه عندما تؤخذ بعين الاعتبار وسائل التحقق المتوفرة حاليا والدراسات التقنية والعلمية المتعمقة التي أجريت على جميع جوانب المشكلة ، يستنتج بالضرورة أن ما ينقص هو قرار سياسي ؛ وأن الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية الوديعة لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، قد تعهدت في تلك المعاهدة ، منذ قرابة ٢٠ عاما ، بأن تسعى الى تحقيق وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية الى الأبد ، وأنها كررت الاعراب صراحة ، في عام ١٩٦٨ ، عن هذا التعهد في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

وأشارت الجمعية أيضا ، في ديباجة هذا القرار ، الى أنها حثت في قرارها ٣٥/١٤٥ ألف الذي اتخذته في العام الماضي ، جميع الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح " على أن تؤيد ، لدى بدء دورة اللجنة في عام ١٩٨١ ، انشاء فريق عامل مخصص يشرع في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن عقد معاهدة لحظر جميع تجارب الاسلحة النووية " ، كما اعربت عن استيائها لأن لجنة نزع السلاح ، كما ذكر في الفقرة ٤٤ من تقريرها " قد منعت ، بسبب الموقف السلبي لدولتين حائزتين للاسلحة النووية ، من الاستجابة لذلك النداء " .

وقامت الجمعية العامة ، في منطوق قرارها ، بالاضافة الى مطالبة الدول الوديعة لمعاهدة موسكو باعتماد مثلة كتدبير مؤقت ، بالاعراب مرة أخرى عن قلقها الشديد لاستمرار تجارب الأسلحة النووية " ضد رغبات الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء " ؛ وأكدت من جديد اقتناعها بأن عقد المعاهدة التي تبذل الجهود دون طائل لابرامها من سنوات طويلة " تشكل عنصرا اساسيا لنجاح الجهود الرامية الى منع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية ، واسيما في نزع السلاح النووي " ، وحثت مجددا جميع الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح على ما يلي :

" (أ) ان تضع في الاعتبار أن قاعدة توافق الآراء ينبغي ألا تطبق على نحو يحول دون انشاء هيئات فرعية للاضطلاع بمهام اللجنة بفعالية ؛

(ب) ان تؤيد قيام اللجنة ، لدى بدء دورتها لسنة ١٩٨٢ ، بانشاء فريق عامل مخصص يشرع في التفاوض المتعدد الأطراف بشأن عقد معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية ؛

(ج) ان تبذل اقصى ما في وسعها كي تحيل اللجنة الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح نص تلك المعاهدة المتفاوض عليها بين أطراف متعددة " .

وهذه الطلبات أو التوصيات الثلاثة الأخيرة للجمعية العامة هي التي ينبغي أن نسعى الى تحقيقها أو اتباعها بدقة عندما نشرع في اعمالنا الجوهرية . ومن المستصوب في هذا المقام التذكير بأن وفود كل من المكسيك ونيجيريا وباكستان والسويد ويوغوسلافيا ، قد قدمت في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨١ ، وثيقة عمل تحمل الرمز CD/204 ، جاء فيها أنه " اذا كان لا يزال من المتعذر ، عند بدء دورة اللجنة لعام ١٩٨٢ - اى الدورة التي تفتتح اليوم - تلبية الطلبات المتكررة لمجموعة الـ ٢١ المتعلقة بانشاء فريق عامل مخصص بشأن المسألة المعنونة " حظر التجارب النووية " ، يمكن لجهاز التفاوض ان يتخذ رسميا في الاقتراح الوارد في وثيقة العمل هذه ، والذى يرمي الى اضافة النص التالي الى المادة ٢٥ من النظام الداخلي للجنة نزع السلاح :

" كما ينبغي أن لا تطبق قاعدة توافق الآراء بشكل يحول دون انشاء هيئات فرعية تمكن اللجنة من اداء مهامها على نحو فعال ، وفقاً لأحكام المادة ٢٣ " .

ولا يسع وفد بلادى الا أن يأمل في الا يقتضي الأمر اللجوء الى تعديل النظام الداخلي للحيلولة دون انتقال اساءة استخدام " الفيتو " ، التي لوحظت عدة مرات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، الى هذه الهيئة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح والتي تعتبر طبيعتها متميزة من حيث الجوهر .

فاذا ما حظيت الأسلحة النووية ، وفقا لأحكام الوثيقة الختامية ، بأعلى درجة من درجات الأولوية ، فانها تأتي متبوعة مباشرة ، في نفس هذه الوثيقة ، بأسلحة التدمير الشامل الأخرى ، التي تكتسي من بينها الاسلحة الكيميائية أهمية كبرى حيث انها هي الوحيدة التي ورد ذكرها بالتحديد .

وهنا أيضا ، اعتمدت الجمعية العامة ، كما حدث بشأن حظر التجارب ، قرارين في اطار البند المعنون " الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) " ، وهما القراران ٣٦/٩٦ ألف و ٣٦/٩٦ باء اللذين يكمل أحدهما الآخر . والقراءة المتزامنة للنصين ، توضح أن الجمعية قد ارادت بصراحة ودون لبس :

أن تؤكد من جديد على ضرورة " مراعاة جميع الدول مراعاة دقيقة لمبادئ وأهداف" بروتوكول جنيف ، "وانضمام جميع الدول الى اتفاقية " بشأن حظر الأسلحة البيولوجية أو التكسينية .

وأن تؤكد أيضا من جديد على ضرورة " القيام في أقرب وقت ممكن بصياغة وعقد اتفاقية بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة " .

وأن تطلب الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية " القيام في أقرب وقت ممكن ، باستئناف المفاوضات الثنائية " حول هذه المسألة وتقديم " مادرتيها المشتركة " الى لجنة نزع السلاح •

وأن تطلب كذلك الى جميع الدول " الامتناع عن أى اجراء من شأنه أن يعوق المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية والامتناع ، على وجه التحديد ، عن انتاج ووزع الأسلحة التطرية وغيرها من الأنواع الجديدة من الأسلحة الكيميائية ، وعن وضع أسلحة كيميائية في الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحاضر " • .

وهذا ومن الجدير بالملاحظة أن الجمعية العامة تبدو وكأنها قد ارادت التشديد على الأهمية التي تعلقها على طلب آخر يتم بوجه خاص جميع أعضاء لجنة نزع السلاح ، لأنها تتوجه الى اللجنة ذاتها • فتي تحثها ، بشأن الاتفاقية التي ينبغي صياغتها من أجل ازالة الأسلحة الكيميائية " على القيام ، اعتبارا من بداية دورتها التي ستعقد في سنة ١٩٨٢ ، بمواصلة المفاوضات بشأن وضع اتفاقية متعددة الأطراف من هذا القبيل بوصفها مسألة ذات أولوية عالية ، آخذة في الاعتبار جميع المقترحات القائمة والمبادرات المستقبلة ، وأن تقوم خاصة باعادة تشكيل الفريق العامل المخصص بالأسلحة الكيميائية ، مع تنقيح ولايته على الوجه المناسب لتمكين اللجنة من التوصل في أقرب وقت الى اتفاق حول اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية " •

ويرى وفد بلادى أن جهاز التفاوض هذا ينبغي أن يستجيب لطلب الجمعية العامة الذى صيغ بعبارات متماثلة في القرارين المعتمدين ، والذى اعتمد احدهما ، وهو القرار الذى يحمل رقم ٣٦/٩٦ ألف ، بأغلبية ١٤٧ صوتا ضد لا شيء وامتناع صوت واحد •

وتشكل بالكاد القرارات الستة التي فرغت من استعراضها بايجاز ، جزءا على تمانية من القرارات العديدة التي اعتمدتها الجمعية العامة بشأن مسائل نزع السلاح خلال شهر كانون الأول / ديسمبر الماضي ، في دورتها السادسة والثلاثين • وسيكون في غير محله أن نبحث هنا ، ولو بطريقة سطحية ، كل القرارات الأخرى • ومع هذا فأود أن أضيف أن بعض هذه القرارات مثل القرار المتعلق بايقاف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، تستحق ، نظرا لما تمثله من أهمية كبرى ، أن نكرس لها كلمة مستقلة ، وهو ما سأقوم به عندما يحين وقت النظر في هذه النقطة • ولكي اختتم كلمتي لهذا اليوم ، سأقتصر على القاء بضع كلمات بشأن الحملة العالمية لنزع السلاح والبرنامج الشامل لنزع السلاح •

وفيما يختص بالمسألة الأولى ، اعتمدت الجمعية القرار ٣٦/٩٣ جيم ، بأغلبية ١٤٣ صوتا ضد لا شيء وامتناع صوتين فقط • وفي هذا القرار ، وبعد أن أحاطت الجمعية علما مع الارتياح بمحتويات الدراسة المتعلقة بالحملة العالمية لنزع السلاح وزكت نتائجها ، رجت من الأمين العام أن يحيل الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح الدراسة المتعلقة بالحملة العالمية لنزع السلاح والآراء الواردة من الحكومات بشأنها ، حتى يمكن للجمعية العامة أن تتخذ ما تستصوبه من مقررات لبدء الحملة بداية رسمية • وينص القرار صراحة على أن من بين الاجراءات المعتمة لبدء الحملة ، تنظيم " مؤتمر لاعلان التبرعات " ، سيتم عقده في المرحلة الأولى للدورة الاستثنائية ، وفي وجود رؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية في نيويورك ، ونحن نأمل أن يكونوا بالكثرة التي كانوا عليها أثناء الدورة الاستثنائية الأولى في ١٩٧٨ •

أما فيما يتعلق بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، أود فقط أن أذكر بما سبق أن قلته مرارا ، سواء في جنيف أو في نيويورك ، عن اقتناعنا بأن نجاح أو فشل الدورة الاستثنائية القادمة ، سيتوقف الى حد كبير على مصير البرنامج • ومن ثم فان مسؤولية متزايدة تقع على عاتق هذه اللجنة ، التي عهدت اليها الجمعية العامة منذ الدورة الاستثنائية الأولى ، بوضع مشروع برنامج ؛ وكما نعلم جميعا ، فان فريق العمل المخصص لهذه المسألة ، والذي عقد بالفعل ٤٧ جلسة : ١٠ في ١٩٨٠ ، و ٢٤ في ١٩٨١ و ١٣ منذ بداية السنة الحالية ، يسعى جاهدا الى انجاز هذا المشروع بنجاح • وأود كذلك أن أؤكد من جديد على ما صرحت به في شهر تشرين الأول /اكتوبر الماضي ، أثناء افتتاح المناقشة العامة داخل اللجنة الأولى للجمعية العامة ، عندما سمحت لنفسي بعرض الشرطين اللذين ينبغي أن يفي بهما البرنامج ، حسبما يراه وفد بلادي ، وهما الشرطان التاليان : أن يعكس البرنامج بكل أمانة المبادئ التوجيهية المنصوص عليها بكل وضوح في الفقرة ١٠٩ من الوثيقة الختامية لسنة ١٩٧٨ من جهة ، وألا يضم أي حكم يمكن تأويل نصه أو روحه ، على أنه خطوة الى الوراء بالقياس الى الوثيقة الختامية المذكورة من جهة أخرى •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) أشكر ممثل المكسيك الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى شخصي •

السيد فاين (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : يطيب لوفد هولندا أن يهنئكم لتوليكم الرئاسة في هذا الشهر الأول من دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨٢ • وستنهضون في هذا المنصب بعبء مسؤولية جسيمة • ونود أن نؤكد لكم استعداد وفد هولندا للتعاون في جميع الجهود التي ستبذل لدعم قضيتنا المشتركة كما أعرب لكم عن أطيب أمنياتنا بالنجاح • كما اني أشاطركم في حزن كلمات العزاء التي وجهتموها نيابة عنا الى الوفد الايطالي بمناسبة وفاة صديقنا العزيز، السفير مونتيزيمولو •

وفي كلمتي اليوم ، في افتتاح دورة هذا العام للجنة نزع السلاح ، سأقدم أولا بعض الملاحظات العامة وأناقش طبيعة وطرائق عملنا • ثم سأشير الى ما نعتبره مهامنا الرئيسية خلال دورة هذا العام للجنة نزع السلاح •

غير أني أجدني مضطرا في البداية الى ابداء ملاحظة ذات طابع سياسي • لقد لوحظ مرارا في هذه الهيئة التفاوضية مالم يحدث قط ما يناقضه بصورة مقنعة ، وهو أن مفاوضات نزع السلاح هي بحكم طبيعتها مفاوضات بالغة الحساسية للجو السياسي العام نظرا لارتباطها مباشرة بالمصالح الأمنية للدول الأعضاء • وعلى حين أنه قد يكون ممكنا في محافل دولية أخرى أن يعزل المرء نفسه عن خضم الأحداث الدولية في هذا العالم القلق ، الا أن الحال ليس كذلك في مفاوضات نزع السلاح • أما وقد فرغت من ذلك فينبغي أن أضيف من ناحية أخرى أن لجنة نزع السلاح ليست بالمكان المناسب لمعالجة الأزمات الدولية المختلفة من الناحية الموضوعية ، اذ أنها مع الأسف تحدث من وقت الى آخر في مختلف أنحاء العالم • واذا ما فعلنا ذلك فسيقل ما نحرزه من تقدم عن القليل الذي نحرزه الآن مع الأسف ، ولن نخدم قضيتنا جيدا •

وانطلاقا من هذا الموقف المتوازن سأقول اليوم ، في هذا المحفل ، ان حكومتي تأسف للتطورات الخطيرة في بولندا ، من فرض الأحكام العرفية ، والانتهاك الواسع النطاق لحقوق الانسان وقمع الحريات المدنية الأساسية ، مما يشكل مخالفة واضحة لميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي • وبالاضافة الى ذلك فانه اذا رأت قوة عسكرية كبيرة أن من المناسب المرة تلو الأخرى أن تملي ارادتها على جيرانها لصالح أمنها المفترض، فان ذلك لا يمكن الا أن يسفر عن عواقب وخيمة على نطاق واسع من العلاقات الدولية ، بما في ذلك مفاوضات نزع السلاح • لأن الاستنتاج الوحيد الذي يمكن أن يخرج به المرء من مثل هذا السلوك هو ، في نهاية المطاف ، ان العامل النهائي والمهيمن في علاقاتها مع جيرانها يبقي مصلحتها الأمنية الوطنية الخاصة على حساب المصالح الوطنية للآخرين •

وأود الآن ابداء بضع ملاحظات عن الأجهزة المتعددة الأطراف لنزع السلاح في وضعها الحالي وبقدر ما يعنينا ، وأقصد بذلك لجنة نزع السلاح هنا في جنيف من ناحية ، واللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئة نزع السلاح بالأمم المتحدة في نيويورك من ناحية أخرى •

وقد شهد أولئك الذين شاركوا منا في الجمعية العامة في العام الماضي أن اللجنة الأولى قد عاودت اصدار عدد متزايد من القرارات التي تتناول نزع السلاح بصفة خاصة • وسيذكر أولئك الذين اشتركوا في أعمال نزع السلاح ، أو على الأقل في أعمال الأمم المتحدة لفترة أطول ، أن اللجنة الأولى لم تكن دائما منتجة بهذا القدر ، هذا اذا ما اعتبر المرء اقتراح مشاريع القرارات دليلا على الانتاجية • واذا رجعنا للوراء عشرين عاما مثلا - الى الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة - فستلاحظون أن اللجنة الأولى لم تعتمد في ذلك الوقت سوى خمسة قرارات ، لا يعد وكل منها أن

يتكون من فقرتين أو ثلاث فقرات في الديباجة وبضع فقرات في المنطوق • وكان التفاوض على كل من هذه القرارات يستغرق عدة أسابيع ، وكانت كل كلمة توزن بحرص • ونتيجة لذلك كان جميع الأعضاء يأخذون هذه القرارات مأخذ الجد • وبعد عشر سنوات ، في ١٩٦٩ ، في الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة ، زاد عدد القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة الى تسعة وزاد طولها كثيرا • وفي العام الماضي ، اعتمدت الجمعية العامة مالايقل عن ٤٨ قرارا تحت عنوان نزع السلاح ، بلغ اجمالي فقراتها ٦٢٣ فقرة ، في الديباجة والمنطوق على السواء •

على أنني كما قلت ، وكما أشار السفير غارسيا روبليس ، لا أخفي عليكم أنني لا أعتبر هذا التطور ايجابيا — ناهيك عن أن كثيرا من قرارات العام الماضي ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في جو من الابتهاج ، خاوية من المعنى ، ان لم تكن أسوأ من ذلك • وفي رأيي الشخصي أن بعض هذه القرارات كانت دعائية ، بل وسيئة القصد • وقد وجدت البعض منها أقرب الى الهراء •

ويجعل بلجنة نزع السلاح ، التي يتوقع منها أن تكون هيئة تفاوضية جادة ، أن تضع ذلك دائما نصب عينيها ، وألا تفترض أن مجرد حصول هذا القرار أو ذاك على أغلبية في الجمعية العامة ، يجعل توصياته مفيدة لنزع السلاح الحقيقي • وعلى أي حال فان وفدي سيعامل أي قرار بقدر الجدية التي نعتقد أنه قد اقترح بها • ولا يسعني سوى أن أعرب عن الأمل في أن تهتدي اللجنة الأولى الى وسيلة لتصريف أعمالها على نحو أكثر تقديرا للمسؤولية مما اعتادته مؤخرا مع الأسف • وبعد كلمتي هذه عن اللجنة الأولى في نيويورك ، علي أن أضيف بكل أمانة أنه لا يمكن أن يقال عن لجنة نزع السلاح نفسها انها بمنجى من اللوم فيما يتعلق بادارة دفة أعمالها • فلقد شهدنا أحيانا في هذه اللجنة نزوعا الى استخدام هذا المحفل التفاوضي كمجرد منبر آخر لاصدار البيانات الدعائية • كما شهدنا أيضا مع الأسف نزوعا متزايدا الى استخدام تحركات تكتيكية معينة ، تتسم بالمراوغة أحيانا ، لمنع احراز تقدم •

ولكن لحسن الحظ نستطيع القول أيضا بأنه قد بذلت بعض محاولات جادة للغاية لتحسين مناهج واجراءات عملنا •

وأود في هذا الصدد أن أذكر بتبادل الآراء المفيد الذي أجريناه في العام الماضي لتحسين عمل لجنة نزع السلاح • ونحن نعتقد ، بعد اعمال الفكر ، أن الوضع الأمثل للجنة نزع السلاح أن تظل في حالة انعقاد على مدى العام ، في ثلاث أو أربع دورات انعقاد ، تتخللها فترات انقطاع للدراسة والتقييم وما الى ذلك • ولو اجتمعت لجنة نزع السلاح على مدى العام لأمكن تزويد الوفود بخبراء تفاوض لا تشغلهم المداولات الجارية في أماكن أخرى • والواقع أنه من الظواهر الغريبة في النظام الحالي أن أولئك المسؤولين عن اجراء المفاوضات في لجنة نزع السلاح يستدعاؤهم أيضا للحكم على نتائج المفاوضات التي أجرتها لجنة نزع السلاح في الهيئات التداولية مثل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة • ومن هنا تتأثر لجنة نزع السلاح في قدرتها على الاستمرار ، حيث يهدر في اجتماعات ذات طابع تداولي محض وقت ثمين كان يمكن استخدامه في المفاوضات •

ولذا فنحن نقترح أن تتوصل لجنة نزع السلاح الى استنتاجاتها بشأن تنظيم العمل على نحو أكثر كفاءة قبل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • ويتعين على لجنة نزع السلاح نفسها ، لأسباب عملية ودستورية على السواء ، أن تنظم أمورها الداخلية بنفسها بدلا من ترك هذه المهمة للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية •

وقد نقترح أن تسند الى لجنة نزع السلاح وظيفة لجنة توجيهية ، أو مجلس ادارة، تعمل تحت اشرافه أفرقة عاملة دائمة ، ويمكن أن يستمر انعقادها طوال السنه وتتمتع هذه الأفرقة العاملة بوضع مستقل الى حد ما ، وذلك حتى تضع برنامج مواعيدها وتنشئ هيئات فرعية • ويكون لها رئيس واحد طول فترة بقائها الى جانب مكتب متوسط الحجم • وينبغي ألا يفرض على كامل اعضاء لجنة نزع السلاح المشاركة في كل منها • وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن تكون المشاركة في أعمالها مفتوحة أمام جميع الدول غير الأعضاء في لجنة نزع السلاح والمهتمة بموضوع عمل الفريق العامل • وهذا الترتيب من شأنه أن يقطع شوطا طويلا في حل مشكلة عضوية لجنة نزع السلاح • ويمكن توسيع أمانة لجنة نزع السلاح بضم خبراء • وقد يكون من المستصوب أن تعين أمانة لجنة نزع السلاح مرة أخرى فريقا كاملا من المترجمين والمختزلين ، كما فعلت اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح ومؤتمر لجنة نزع السلاح لفترة من الوقت • وعندئذ ستصدر المحاضر الحرفية في وقت أقصر بكثير ولن تشعر الوفود انها مضطرة الى الادلاء ببيانات معدة • وستبرر المفاوضات الجادة وجود تلك التكاليف الاضافية التي افترض أن أعضاء اللجنة سيتقاسمونها • وتستطيع الأفرقة العاملة أن ترفع تقاريرها الى لجنة نزع السلاح على فترات منتظمة أو حسب الاقتضاء • وتستطيع لجنة نزع السلاح عندئذ أن تقيم النتائج ، وأن تقدم ارشادات اضافية للأفرقة العاملة حسب الاقتضاء • وفي الوقت نفسه سيتسع للجنة نزع السلاح ، التي تعمل بمثابة لجنة توجيهية ، المجال لأداء وظيفة تصفية التوترات السياسية وبذلك لن تتعرض لها الأفرقة العاملة • ونحن ندرك أن التحسين التنظيمي للجنة نزع السلاح لا يضمن في حد ذاته تحقيق نتائج أفضل • ولكننا لا نستطيع مع ذلك أن نتجاهل النقائص الخطيرة في النظام الحالي الذي يجتمع بمقتضاه كل فريق عامل مرة في الأسبوع • ومن أوجه قصور هذا النظام أنه لا يوضح حقيقة أنه قد يحدث أثناء مراحل المفاوضات المختلفة أن يحتاج موضوع ما الى وقت أطول بكثير من موضوع آخر•

وأنتقل الآن الى الجزء الثاني من كلمتي ، التي سأحدد فيه اتجاه هولندا ازاء برنامج عمل لجنة نزع السلاح لهذا العام • وسأكون مقصرا اذا لم أرحب ببدء المحادثات الثنائية هنا في جنيف بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الأسلحة النووية المتوسطة المدى • ونرى أنه لا يقل أهمية عن ذلك أن تستأنف المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في أقرب وقت ممكن بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، حيث أن اجراء تخفيض مهم في الأسلحة النووية سيكون أهم خطوة في اتجاه نزع السلاح النووي • وتأمل حكومة هولندا أملا قويا أن تتحسن فرص هذه المفاوضات في المستقبل القريب • ولقد ظللنا نشعر بالأسف باستمرار لعدم بدء نفاذ معاهدة سالت ٢ — ومن ثم فنحن نعرب الآن عن الأمل في أن تشكل فئتي المفاوضات الجديدتين اللتين أشرت لهما منذ لحظة أساسا لمفاوضات جديدة أوسع نطاقا لتحديد الأسلحة بين الدولتين المعنيتين • ونحن نحث بشدة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على توسيع نطاق جهودهما لتشمل مجالات أخرى لا تقل عما سبق في أهميتها الحيوية ، من قبيل ، أولا ، حظر التجارب الشامل ، الذي يستدعي استئناف المحادثات الثلاثية باشتراك المملكة المتحدة ، وثانيا وضع اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية ، وثالثا ، سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

ومن المنطقي أن تكون معظم أنشطة دورة الربيع للجنة نزع السلاح موجهة الى الاسهام في نجاح الاستعدادات للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وينبغي اعطاء الأولوية ، في هذا الصدد ، لبدء مناقشات عملية في لجنة نزع السلاح حول حظر التجارب الشامل ، وهو البند الذي أعطته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع

السلاح أولوية عالية • ولن أسهب في شأن الأسباب التي تحدونا الى التركيز على حظر التجارب الشامل • فلقد فصلناها مرارا وتكرارا في كثير من المحافل • ونحن نأمل في التوصل الى خفض تدريجي لدور الأسلحة النووية • ووضع معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل من شأنه أن يقدم اسهاما مهما لهذه الغاية ، اذ يساعد على وقف الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية • والواقع أن انجاز معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل سيشكل بيانا عمليا ملموسا عن كيفية السيطرة على كثير من الجوانب البالغة التعقيد لسباق التسلح النووي • وهناك سبب ملح آخر لوضع معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل خلال فترة وجيزة وهو أنه يتعذر الحفاظ على نظام موثوق به وغير تمييزي لعدم الانتشار بدون معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل •

ويدعو وفد هولندا الى فتح مفاوضات جادة وبناءة في لجنة نزع السلاح حول حظر التجارب الشامل ، ولكننا نخشى في الواقع أن يتلاشى الاهتمام بوضع معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل وحكومة هولندا تنظر بقلق شديد الى ما يتردد بين آونة وأخرى ، من دوائر مختلفة من تشكيك في أهمية وضع معاهدة لحظر التجارب الشامل في جميع الأوقات أو التهوين من شأنها •

ومن رأينا أن المسألة بلغت من النضج والالحاح درجة تستدعي أن تنشئ لجنة نزع السلاح فريقا عاملا معنيا بحظر التجارب الشامل مفوضا تفويضا له مغزاه • ونحن نعتقد أن دور اللجنة في انجاز معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل في جميع الأوقات دور أساسي اذا أريد للمعاهدة الناشئة أن تجتذب — كما ينبغي لها — أوسع نطاق ممكن من التأييد والانضمام على الصعيد الدولي • ومن رأينا أنه ليس من الضروري فحسب النص على تدابير تحقق كافية في معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل ، بل نحن على اقتناع أيضا بأن التحقق الكافي أمر ممكن • ونحن على ثقة بأنه يمكن التغلب على المشاكل التقنية ، بقدر ما يوجد من هذه المشاكل وذلك من خلال اللجوء ضمن جملة أمور ، الى الخبرة المكتسبة والتي ستكتسب في فريق الخبراء العلميين المخصص للظواهر الاهتزازية ، الذي تشترك فيه هولندا • ولعلني أذكر بأن هذا الفريق قد أحرز تقدما مهما في وضع نظام شامل للتحقق • ويستدعي الأمر استمرار هذه الجهود على نحو فعال ، بما في ذلك الاختبار الشامل لشبكة سيزمية • وقد حان الوقت أيضا لصياغة العناصر الادارية لمثل هذه الشبكة السيزمية في نطاق معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل •

وتستتبع معاهدة حظر التجارب الشامل وضع ما يسمى باتفاق " الايقاف " الذي يحظر انتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة • وستكون هذه أيضا خطوة فعالة لوقف سباق التسلح النووي • ولسنا غافلين عن مشاكل التحقق ذات الصلة ، ولكن الايقاف يمثل أحد التدابير القليلة الفعالة لتحديد الأسلحة النووية الذي وضع من أجله من حيث المبدأ بالفعل نظام دولي للتحقق ، أي بالضمانات النووية • ولذا يبدو من المنطقي أن تعالج لجنة نزع السلاح هذا الموضوع كذلك •

ومن المنطقي أن يعاد انشاء الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية • ووفد هولندا من الوفود التي ترى أن الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية تحت الرئاسة الملهمة للسفير السويدي ليدغارد قد أشرف على استئناف ولايته في العام الماضي • ولذلك ، فنحن نأمل بشدة أن يتسنى الاتفاق على ولاية جديدة ، تمكن الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية من وضع اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الحظر التام والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ، كمسألة ذات أولوية عالية •

وسيكون على الفريق العامل المخصص بعد تناول المسائل المتعلقة بنطاق اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن يعالج باسهاب أحكامها المتعلقة بالتحقق • ونحن نعتقد أن التحقق ينبغي أن يكون بمثابة عنصر في نظام يعطي للدول ، الى جانب قدر مهم ومعقول من التدابير الوقائية ، أمنا وطنيا يفوق ما يحققه الحفاظ على خيار الأسلحة الكيميائية • ولن تثق الدول بأن الأحكام الواردة في اتفاقية ما ستراعى مالم يكن هناك تحقق كاف • وكما ذكرت من قبل ، فان رأينا المدروس هو أن التحقق الوطني والدولي يتكاملان في اطار اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية • فنحن في نهاية المطاف نعالج نظام أسلحة متيقن ، جاهز ومتاح بمقادير كبيرة • وفي نهاية الدورة الصيفية للعام الماضي ، في الجلسة الثالثة والأربعين بعد المائة المعقودة في يوم ٤ آب / أغسطس ١٩٨١ ، كان لي شرف تقديم الوثيقة CD/203 بشأن التدابير التشاورية والتعاونية للتحقق واجراءات تقديم التشاوى في اطار اتفاقية حول الأسلحة الكيميائية • وتقدم هذه الوثيقة خطوطا عامة كاملة لنظام تحقق معقول ، وان يكن فعالا ، وقد وضعت على نحو يراعي الاحتياجات العملية بصفة خاصة • واسمحوا لي أن استرجع بايجاز السمات الرئيسية لاقتراحنا :

- لا تعالج مسائل التشاور والتعاون والتحقق واجراءات تقديم الشكاوى كل على حدة ولكنها تشكل عناصر نظام واحد متكامل ومتماسك ؛
- لذلك هناك ترابط بين التحقق الوطني والدولي ؛
- سيتطلب الامر انشاء وكالات وطنية للتنفيذ ؛
- وستقوم وكالة التنفيذ الوطنية ، فيما تقوم به ، بالعمل عن كثب مع اللجان الاستشارية التي ستنشأ ؛
- وستشرف اللجنة الاستشارية بصفة دائمة على تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة أو تحويلها للأغراض المباحة ؛
- وتضطلع اللجنة الاستشارية بالاشراف على التدمير والتحويل عن طريق القيام بعمليات تفتيش في الموقع على أساس دائم ؛
- وتقوم اللجنة الاستشارية عن طريق التفتيش الموقعي العشوائي بالتحقق دوريا من أن انتاج المواد الكيميائية المهلكة بالغة السمية لا يتجاوز الكميات المتفق عليها ؛
- وتضطلع اللجنة الاستشارية بالتفتيش الموقعي على أساس عشوائي على المرافق الموجودة في أراضي الدول الأطراف التي يتم تعيينها في فترات منتظمة بواسطة القرعة بغية تعزيز الثقة ؛
- وتختص اللجنة الاستشارية بالتحقيق في الوقائع المتصلة باد عاءات الغموض في التقيد بالاتفاقية أو حالات الانتهاك ؛
- وفي سياق هذا التحقيق تكون اللجنة الاستشارية ذات اختصاص في الاضطلاع بعمليات تتعين في الموقع بعد التشاور مع الدولة الطرف المعنية ، على أنه يجب على الدولة الطرف المذكورة ، اذا لم توافق على اجراء مثل هذا التعيين الموقعي ، أن تقدم تفسيرات مناسبة ؛
- ويحوز لكل دولة طرف في الاتفاقية أن تستخدم وسائل تقنية وطنية للتحقق ؛

— ويمكن تقديم الشكاوى الى مجلس الأمن وتتعهد كل دولة طرف بالتعاون في اجراء أى تحقيق قد يشرع فيه مجلس الأمن •

ونظرا لنتيجة أنشطة الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن وكذلك التأييد الكبير لقرار الجمعية العامة ٣٦/ ٩٥ الذى قدمته باكستان ، فان وفدى يحبذ بالتأكيد اعادة انشاء الفريق العامل المعني بضمانات الأمن السلبية • والواقع أننا قد سررنا بالاهتمام الايجابي الذى لقيناه عندما اقترحنا في العام الماضي الصيغة المشتركة النموذجية لقرار من مجلس الأمن يشمل نقاط الالتقاء في البيانات الوطنية الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية وكان هذا الاهتمام مصدر تشجيع لنا على أنه يبدو وأن الفريق العامل المخصص قد قام بعمله في العام الماضي في حدود قدرتنا وأن الكرة الآن أيضا مستقرة تماما في ملعب الدول الحائزة للأسلحة النووية •ولذلك فنحن ندعو الى أن تبذل الدول المعنية الحائزة للأسلحة النووية جهدا مشتركا للتقريب بين ضمانات الأمن السلبية لكل منها والتنسيق بينها ان أمكن • وطالما لم تقم الدول المعنية الحائزة للأسلحة النووية بمثل هذا الجهد المشترك ، فلا يسعنا أن نتصور مجالا لقيام الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن السلبية بعمل كثير جديد • وسيبقى الفريق العامل بناء على ذلك في موقف انتظار بدرجة أو بأخرى •

وفي خلال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة عمل وفد هولندا بنشاط لاعتماد مشروع قرار بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، تمشيا مع الأحكام ذات الصلة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وقد قررت الجمعية العامة أن تعهد بهذه المسألة المهمة الى لجنة نزع السلاح • ونحن نقترح أن تأخذ اللجنة بنهج ذى مرحلتين ازاء هذه المشكلة المعقدة والحساسة نوعا ما • وتتكون المرحلة الأولى ، خلال دورة الربيع للجنة ، من جهد تشخيصي يستهدف حصر كل المشاكل التي يمكن أن تظهر • ولهذا الغرض قد يحسن بالوفود في لجنة نزع السلاح أن تقوم ، بعد الادلاء بالبيانات في الجلسات العامة وتقديم أوراق العمل ، بعقد سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية مع الخبراء • وبعد ذلك يمكن في المرحلة الثانية ، التي قد تصادف الدورة الصيفية للجنة نزع السلاح ، اتخاذ ما يلائم من اجراءات أخرى ، مثل انشاء فريق عامل مخصص •

ولم تقنعنا التطورات التي جرت في لجنة نزع السلاح ازاء ما يسمي بالأسلحة الاشعاعية بأن نغير موقفنا عما سبق أن حددناه في ١٩٧٠ في ورقة العمل CCD/291 عندما خلصنا الى أنه " اذا ما حكمنا بالمعلومات المتاحة فان احتمالات الحرب الاشعاعية قائمة نظريا ، ولكنها لا تبدو ذات دلالة كبيرة أو حتى على أى درجة من الاهمية العملية •

ونحن نتفق في الأغلب مع التحليل الممتاز الوارد في بيان السفير السويدى ليدغارد في الجلسة الثانية والعشرين بعد المائة للجنة نزع السلاح ، في ٧ نيسان / أبريل ١٩٨١ • وقد قدرنا المحاولة السويدية لاكساب معالم مشروع الاتفاقية بشأن الاسلحة الاشعاعية مزيدا من القوة التي كانت تفتقر اليها • وهذا هو السبب الذى حدا بوفد هولندا الى أن يقدم صيغة تعتبر تعديلا طفيفا للاقتراح السويدى الأصلي ، في الجلسة السابعة والثلاثين بعد المائة لهذه اللجنة ، في ١٤ تموز / يولية •

ومهما تكن نتيجة المفاوضات الدائرة لاعادة انشاء الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية فان وفد هولندا ليس متلهفا على أن يعد يده من أجل اخراج اتفاقية لمجرد أن يصبح هناك انتاج للجنة نزع السلاح يعرض على الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • فاذا

كانت اتفاقية بشأن الأسلحة الاشعاعية ستخرج للوجود ، فانها يجب أن تكون ذات مضمون حقيقي يتيح ، فيما يتيح ، حظرا فعالا يستهدف منع انتشار المواد الاشعاعية عن طريق شن هجمات على منشآت مدنية للطاقة النووية ذات كثافة اشعاعية عالية .

ونحن على ثقة من أن الترتيبات التنظيمية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل لدورة لجنة نزع السلاح لهذا العام على نسق المبادئ التي أوضحتها توا لن تواجه صعوبة اجرائية . وتستطيع لجنة نزع السلاح على أية حال ، أن تعتمد على الخبرة المكتسبة في السنوات القليلة الماضية في انشاء أفرقة عاملة مخصصة وكذلك في اختيار الرؤساء لهما . وليس مقصودا بالملاحظات التي سقتها من قبل فيما يتعلق بأفضل تنظيم لأعمال لجنة نزع السلاح أن تسري على المهام التي تواجهنا مباشرة . ويبدو أن أفضل اجراء هو أن نواصل أسلوب العمل الذي اتبعناه في العام الماضي وأن نبذل في نفس الوقت محاولات للاتفاق على تنظيم أفضل للعمل في المستقبل . وسيكون أحد بنود جدول أعمال الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح هو البرنامج الشامل لنزع السلاح . وقد أقامت لجنة نزع السلاح فريقا عاملا مخصصا يعكف على اعداد هذا البرنامج الشامل . ويؤيد وفد هولندا النهج الوارد في وثيقة العمل (CD/205) التي قدمتها في العام الماضي جمهورية ألمانيا الاتحادية نيابة عن مجموعة من الوفود الغربية .

ولعلكم تسمحون لي بابداء بعض الملاحظات الشخصية في هذا الصدد . ولكي أكون صريحا فانني لست مقتنعا تماما بأن برنامجا شاملا لنزع السلاح يمكن أن يقدم اسهاما حاسما لنزع السلاح . ويستطيع المجتمع العالمي بطبيعة الحال أن يرسي أولويات وأهدافا وأن يضع مبادئ مثلما حدث في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وهو نص لا نزال نؤيده ونتمسك به . ومع التسليم بوجود مراحل في عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، الا أنني مع الرأي القائل بأن على المرء ألا ينظر الى أهمية هذه المراحل من زاوية علاقتها بالوقت وانما بالأحرى من زاوية علاقتها بالدرجة السائدة من الثقة ، أو من عدم الثقة في ترتيبات الأمن القائمة . وما زلت عاجزا عن أن أرى ماهية المعيار الشامل الذي يمكن تطبيقه لاختيار مجموعة معينة من تدابير تحديد الأسلحة لتلائم مرحلة معينة — مهما تكن أهمية هذه التدابير في ذاتها — اذا ما تم تجريد الأسلحة المعنية من أهميتها بالنسبة لمناخ أمني معين . ونظرا لذلك فان ادراج مواعيد نهائية غامضة بالضرورة يبدو عديم الجدوى بل وربما يكون مضرا بدرجة الثقة في المشروع بأكمله . ان تحديد الأسلحة ونزع السلاح مهمة شاقة ، تتطلب كثيرا من الاخلاص ، ولن تسفر عن أي نتائج سوى باتباع نهج التدرج خطوة خطوة ، وتطوير ما تم انجازه . ومن الواضح أن أحد المعايير المهمة التي ينبغي تطبيقها عند العكوف على المفاوضات بشأن تدابير معينة لتحديد الأسلحة هو مدى امكان التحقق من الامتثال لأحكام الاتفاق الذي يجري التماسه . ويفضي مثل هذا النهج الواقعي الى بناء الثقة ولا يمكن بدون التغذية المستمرة للثقة احراز تقدم في المسعى وضع برنامج لتحديد الأسلحة ونزع السلاح يراد له أن يؤخذ مأخذ الجد بالمعيارين السياسي والعسكري معا . وبعبارة أخرى ، فان برنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، والذي اعتمد باتفاق الآراء ، يظل بالنسبة لهولندا دليلا للاعمال المقبلة . واذا ما أريد لبرنامج شامل لنزع السلاح أن يكون ذا مغزى فينبغي له أن يحذو عن كثب قدر الامكان حذو برنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية . على أننا لسنا على استعداد لتطبيق درجة الاتفاق التي تم التوصل اليها بشأن برنامج شامل لنزع السلاح كمعيار لنجاح محاولات تحديد الأسلحة بصفة عامة ونجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بصفة

خاصة • ان تحديد الأسلحة مسألة ملحة ومهمة ينبغي القيام بها في ميادين ، من بينها ، لجنة نزع السلاح في مفاوضات مفصلة ، وكثيرا ما تكون شاقة •

ومهما يكن من أمر البرنامج الشامل لنزع السلاح ، فان نجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح سيتوقف على درجة امتناعنا جميعا عن الاقتراحات السطحية وغير الواقعية وتركيزنا على التفاوض الجاد حول تدابير فعالة يمكن التحقق منها لتحديد الأسلحة من شأنها أن تدعم الأمن والاستقرار •

وأود في الختام أن أذكر بضع ملاحظات ذات طابع شخصي • لقد مضت الآن أربع سنوات على التحاقي بما كان يسمى وقتها مؤتمر لجنة نزع السلاح • وقد حظيت خلال هذه الأعوام الأربعة بخدمة بلدي في جهودنا لتعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، سواء هنا في جنيف أو في نيويورك• وسوف أغادر جنيف عما قريب ، ربما ليس بصورة نهائية ولكن على الأقل للفترة الراهنة ، وسأتنحى عن مسؤولياتي كرئيس لوفد هولندا • وسيقوم السيد فاغنماكرز بالأعمال الى حين وصول خلفي السفير فرانزفان دونغين ، خلال أسبوعين على الأرجح • وأود أن أسجل هنا تقديري البالغ العمق لما حظيت به من صداقة وتعاون خلال الأعوام الأربعة الماضية من جميع زملائي في لجنة نزع السلاح ومن الأمانة • وعندما أشير الى زملائي فلست أعني بذلك فقط أولئك الذين يمثلون بلداننا حليفة لبلدي، وانما أيضا آخرين ينتمون الى تحالف مخالف أو لا ينتمون لأي تحالف على الاطلاق ان امكان وجود الاحترام والتقدير والصداقة على المستوى الشخصي جنبا الى جنب مع وجود علاقة رسمية تجعلنا متعارضين في بعض الأحيان ، هو على الأرجح واحد من أكثر الظواهر السارة والمشجعة لأعمالنا في اللجنة • وأتمنى لكم كل النجاح في أعمالكم والسعادة في حياتكم الشخصية •

<u>الرئيس</u> : أشكر ممثل هولندا المحترم لبيانه وللكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة•

<u>السيده ثورسون</u> (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : أسمحوا لي بادئ ذي بدء ، أن أقدم لكم سيادة الرئيس، تهاني الوفد السويدي وأمانيه لكم بالتوفيق بمناسبة توليكم هذا المنصب الرفيع والمهم كرئيس لهذه اللجنة أثناء شهر شباط / فبراير • وبامكاني أن أؤكد لكم تعاون الوفد السويدي الكامل معكم في رئاستكم •وأود أيضا أن أشكركم الشكر الجزيل على عبارات الترحيب اللطيفة التي وجهتموها لي • وأود أن أقدم ، بالأضافة الى ذلك • شكر الوفد السويدي الى رئيس الوفد الاندونيسي لاضطلاعه بأعباء الرئاسة بكفاءة عالية خلال الجزء الأخير من دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ •

سيادة الرئيس، أسمحوا لي كذلك بأن أضم صوت الوفد السويدي الى كلمات الترحيب التي وجهتموها الى رؤساء الوفود الجدد لدى لجنة نزع السلاح والى عبارات التعزية بمناسبة وفاة رئيس الوفد الايطالي • وأسمحوا لي بأن أضم صوتي أيضا في التعبير عن بالغ تقديرنا للسفير فابن من هولندا حيث أمكننا التعاون معه بوصفه رئيسا للوفد الهولندي مدة أربع سنوات • لقد كان التعاون بين وفدينا على أحسن ما يكون في رأينا وأود أن أقدم شكري له على ذلك وأتمنى له التوفيق في منصبه الجديد •

سيادة الرئيس ، عندما ألقيت بياني أمام مؤتمر نزع السلاح في ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ قبيل افتتاح الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح قلت ، فيما قلته ، ما يلي :

" سيواجه مؤتمر لجنة نزع السلاح خلال هذه الدورة أكبر تحدّ يشهده منذ ١٦ سنة من حياته • ما عسى أن يكون رأى العالم الخارجي فينا بوصفنا هيئة تفاوض، وهو الذى ينتظر بشوق وفارغ صبر النتائج الحاسمة لسنوات من الجهود لنزع السلاح • وهل الصورة التي سنظهر بها هي صورة مجموعة عاطلة من المتكلمين يعوزنا بشكل صارخ تحقيق التقدم الملموس ؟ أم هل أفلحنا في تبصير العالم خارج هذه الهيئة بجوانب التعقيد الذى تتميز به المشاكل التي طلب منا حلها والعقبات الجدية والمتنوعة الكثيرة التي اعترضت سبيلنا في البحث عن حلول ؟ وهل هذا العالم الخارجي يشك في وجود الارادة السياسية الصادقة والقوية الكافية لدى الحكومات في مفاوضات مؤتمر لجنة نزع السلاح من أجل التوصل الى هذه الحلول في نهاية المطاف أم أنه يؤمن بوجود هذه الارادة ؟

" لا أدرى الاجوبة عن هذه الاسئلة كما قلت منذ أربع سنوات • وما أعلمه بالتأكيد هو أن كفاءة وفاعلية مؤتمر لجنة نزع السلاح سيخصصان ، في غضون أشهر قلائل من الآن ، لفحص أكثر اجهزة المجتمع الدولي سلطة • وعلينا نحن الآن ، ممثلي الكتلتين العسكريتين وكذا دول عدم الانحياز والدول المحايدة ، أن نواجه هذا التحدى ونعمل خلال دورة الربيع هذه بطريقة تجعل تقريرنا الخاص الى الأمم المتحدة مرآة للتقدم الدائم في أهم مجالات أعمالنا " •

سيادة الرئيس، عندما أعدت قراءة هذه العبارات شعرت وكأن السنوات الأربع الماضية من حياة هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح تلاشت وكأنها حلم • ولم يتم التوصل الى أى نتائج منذئذ • فلجنة نزع السلاح اضطلعت بأعمال شاقة ولكن دون جدوى • ومن الملفت للانتباه أن الحالة ما تزال على ما كانت عليه في أوائل عام ١٩٧٨ ، بل انها في بعض الحالات صارت أسوأ •

صحيح أن بعض التقدم الضئيل يمكن أن يعجل على صعيد بعض الافرقة العاملة التفاوضية • لكن هذا لا يرجع الى مساهمات من القوى العسكرية العظمى ولكن الى الجهود المستمرة الدائبة التي تبذلها وفود دول أخرى ، هم أكثر ادراكا من غيرها للحالة الخطرة للغاية التي يجد العالم نفسه فيها اليوم ، وأشد حرصا من هذه القوى العظمى ، كما هو واضح ، على تجنيب عالمنا هذا الاخطار التي تتهدد مستقبله •

وبكل صراحة تخامرني ، ياسيادة الرئيس، شكوك تجاه اخلاص هذه القوى في مواقفها من مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف • وانطباعي القائم على أساس لا يستهان به وهو تجربة السنوات الثلاث الماضية من حياة لجنة نزع السلاح ، هو أن الدول العظمى تضعف هذه المفاوضات وتقوض أساسها • فهي تفضل المحادثات السرية والمحدودة بمنأى عن الآخرين • ونتوقع أن تلعب لجنة نزع السلاح دور صندوق البريد لمشاريع معاهداتها المقدمة الى الأمم المتحدة ، وان كانت نادرة • وهي تحرم لجنة نزع السلاح من حق وامكانية التفاوض بشأن البنود ذات الأولوية العليا المدرجة في جدول أعمالها ، منها على سبيل المثال وأهمها ، الحظر الشامل للتجارب النووية • وهي تحدد ولايات الافرق العاملة التفاوضية وفقا لمصالحها الخاصة • وتهمل الدول العظمى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي صوتت بنفسها لصالحها وهي قرارات غير ملزمة قانونيا ولكنها ملزمة سياسيا •

وبلغتنا مؤخرا معلومات تؤكد مجددا ، فيما يبدو ، ما قلته منذ هنيهة • فلقد صدمنا حقا عندما علمنا من مصادر رسمية ، عن طريق الصحافة ، ان الولايات المتحدة تعتزم اقتراح اجراء مفاوضات اضافية بشأن معاهدة تتعلق بالاسلحة الكيميائية - الى جانب تلك الجارية على صعيد هذه اللجنة بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة - محاولة منها لتجنب انتقادات المجتمع الدولي واضفاء الشرعية على استعداداتها من أجل انتاج جيل جديد من نفس هذه الاسلحة ، في حالة ما اذا فشلت تلك المفاوضات • والمحادثات المقترحة ستجرى فيما بين الموقعين على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ • ثمة حقا ما يدعو الى تحسين بروتوكول جنيف الذى لم ينص فيه على آلية للتحقق • لكن لا يقبل أن تستخدم مثل هذه المفاوضات كستار لانتاج اسلحة كيميائية جديدة •

وتفيد المعلومات نفسها ان النية تتجه الى استخدام لجنة نزع السلاح " لمناقشة القضية " مع التركيز على الادعاء القائل بأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يقوم باستخدام غاز سام ضد أفراد منهم المحاربون الافغان • فهل نفهم من ذلك ان هيئة التفاوض المتعددة الاطراف هذه ، وهي لجنة نزع السلاح ، ستهبط الى مستوى محفل لتبادل الاتهامات ، وأنه لن يلتفت الى التقدم الهائل المحرز في اطار الفريق العامل المخصص للتفاوض في هذا الشأن والتابع للجنة • أود الحصول على تفسير من وفد الولايات المتحدة لما يخطط له في الظرف الراهن •

لقد كان لكل هذا أثر هدام على مكانة لجنة نزع السلاح في أعين الرأى العام العالمي ، الذى نشط مؤخرا في احتجاجه على بشاعة هذه الحال • وفيما كانت هناك ، في البداية ، توقعات وآمال حلّت الآن خيبة أمل • ومحل ما كان في البداية من اهتمام واشتراك حل الآن عدم اكتراث • لقد تحدثت عام ١٩٧٨ عن " العالم الخارجي " في وقت كانت فيه جميع اجتماعاتنا محجوبة عن الرأى العام العالمي • ومنذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ فتحت لجنة نزع السلاح جلساتها العامة للجمهور • وفي المراحل الأولى التي تلت ذلك كان الكثيرون يحضرون الجلسات العامة • ومنذ وقت طويل اضحت شرفات الجمهور الآن شبه خالية معظم الأوقات • وينبغي لكافة أعضاء لجنة نزع السلاح أن يهتموا اهتماما جديا بهذه الأوضاع التي وصلت اليها اللجنة ، خاصة في وقت افاق فيه الرأى العام العالمي وبدأ يتحرك • هل مازال المواطنين في العالم الذين تهمهم في نهاية الأمر هذه الأوضاع ، يثقون فيما يمكن لهذه اللجنة أن تحققه أو أصبحوا هم أيضا لا يكترثون لأعمالنا ؟

كل هذه الاسئلة الخطيرة هي في الواقع مطروحة علينا ونحن نشرع في بحث ما يمكن لنا أن نحققه من انجازات خلال الدورة الربيعية لعام ١٩٨٢ • كما انها تطرح نفسها بالحاح عندما ننظر الى الوراء ونفحص أعمالنا في عام ١٩٨١ •

كان عام ١٩٨١ عاما آخر من الأعوام الضائعة المنصرم توا على نزع السلاح • ولنكن صرحاء هل هناك ما يحملنا على افتراض ان السنة التي بدأت توا ستكون أكثر بشرا ؟ الصورة متناقضة حقا • ففي الميدان السياسي ، ينخر النفور والارتياب والخوف بعمق في العلاقات بين الدول الكبرى واحلافها العسكرية • ويدخل احتلال افغانستان عامه الثالث دون أن يكون هناك حل مقبول على الصعيدين الوطني أو الدولي • ويخيم شبح الحرب الاقليمية والتوتر ، واستخدام القوة من جانب واحد وضم الأراضي على الوضع في منطقة الخليج وفي الشرق الأوسط وهما منطقتان لهما أهمية اقتصادية حيوية ، ويعتبرا بؤرة للتنافس بين الدول العظمى ولتدخلها •

وفي اوروبا اصطدمت الجهود الرامية الى زيادة الثقة والتعاون والمبذولة في مجالات عدة منها اجتماع مدريد لمتابعة أعمال مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا بتذكرة قاسية بأن الاستقرار هش

بسبب القمع المأساوي للحريات والطموحات الديمقراطية في بولندا • وتم تذكير العالم ، مرة ثانية، بأن الوجه الحقيقي للشيوعية المفروضة على اوروبا الشرقية انما هو القوة ، وانها تصلح لاخضاع حياة وعقول الشعوب لكنها لا تقوى على البقاء في مجتمع يمكن أن تمارس فيه الحرية والاختيار الحر •

وفي وقت أصبح فيه عدد يزداد بشكل خطير من الناس على بينة من الخطر الذي ينطوي عليه اضفاء الصبغة العسكرية على المجتمع وتكديس الاسلحة النووية وامكانية انتشارها بوجه خاص، ويريدون عمل شيء لوقف هذا الخطر نجد أن الاسباب الرئيسية للتوتر والصراع تزداد كثافة وتجعل الحلول أكثر استعصاء •

ومع ذلك لابد من ايجاد علاجات لهذه التوترات والصراعات • والسويد ستواصل المناداة باتخاذ تدابير موسعة لبناء الثقة تستهدف الحد من الارتياب والشكوك والمخاوف فيما بين الامم وزيادة التفتح في العلاقات الدولية ودعم حرية الشعوب •

وهذا ضروري لا بسبب الآثار الوخيمة المترتبة على الاوضاع السياسية الحالية فحسب ولكن ايضا للآثار اللاحقة التي تخلفها حالات التوتر والصراع على سباق التسلح الذي يعتبر في حد ذاته عاملا من عوامل زيادة حالات التوتر والصراع •

ويتجلى واحد من مظاهر هذه الآثار ولعله أهمها في الاتجاه الحالي للبحث العسكري والتكنولوجيا العسكرية • فانهما يسيران في الظرف الراهن في اتجاهات قد تؤدي ان لم توقف ، في غضون عقد من الزمن الى اعتبار تحديد الاسلحة ناهيك عن نزع السلاح ضربا من المحال • وعلى الرغم من ان هذا قد يكون هو رغبة دعاة التسلح وهي رغبة ليست بالخفية ، فانه طريق لا يمكن ان يفضي سوى الى عدم الاستقرار بشكل يدعو الى الفزع والى تقليص للامن • وتاريخ نزع السلاح يزخر بالفرص الضائعة وبما يسمى بأوراق المساومة ، التي لا تعدو أن تكون سوى قطع من المعدات العسكرية لا يمكن مقاومة اغرائها متى تم تطويرها • فالناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة فردية التوجيه (ميرف) كانت في وقت من الأوقات احدى هذه السلع موضع التفاوض • فأصبحت الآن سمة بارزة في تكنولوجيا القذائف التسيارية • وقد افلحت الجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في وضع حد لعددها لكن الفشل المحزن الذي صادف التصديق على المعاهدة قد يفضي الآن الى زيادة تجزئة الرؤوس الحربية الامر الذي قد يثبط لا الجهود الدفاعية فحسب بل وكذلك تحديد الاسلحة •

وتكنولوجيا القذائف الانسيابية الجديدة تنذر شرا أفظع في هذا الصدد • اذ أن هذه القذائف قد تصبح ، نظرا لصغر حجمها وقدرتها على نقل الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل وكذا الاسلحة التقليدية ، سلاحا باعثا الى حد كبير على عدم الاستقرار ، خاصة اذا ما تم، على نحو ما تبينه الخطط ، وزع هذا السلاح باعداد كبيرة على منصات اطلاق متنقلة وتتحرك بسرعة تتجاوز سرعة الصوت • وعلاوة على ذلك ، فان خواصها كجسم طائر وأماكن وزعها الممكنة قد تؤثر أيضا وبشكل سلبي على أمن وسيادة الدول المحايدة ودول عدم الانحياز • وأخيرا ، قد يستعصي هذا السلاح ، من وجهة نظر تحديد الاسلحة ، على التحقق بقدر كاف • لهذه الأسباب جميعها ، تمثل تكنولوجيا القذائف الانسيابية قفزة كمية يحسن تجنبها نظرا لعواقبها الوخيمة • ويكون من دواعي السخرية حقا أن يكون نفس اولئك الذين يعدون ، لاسباب معقولة في معظمها ، من أشد المتحمسين لاتخاذ تدابير تحقق مشددة في ميدان نزع السلاح ، هم الذين قد يحبطون جهود

نزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي أو يجعلونها على الأقل شبه عقيمة وذلك بمراهنتهم على القذائف الانسيابية التي تستعصى على التحقق • وتجدر الاشارة ، عرضا ، الى أن الميزة العسكرية التي تتيحها هذه القذائف تعتبر ، بطبيعة الحال ، مؤقته فقط ، حيث أنها ستتحول بسرعة الى تخلف حال امتلاك الخصم بناصية التكنولوجيا نفسها • وليس هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن هذا الخصم سيمتنع عن فعل ذلك • وهكذا يستمر تصاعد التكنولوجيا العسكرية ومن ثمة سباق التسلح •

ولا بد لكل أمة من الأمم وللمجتمع الدولي من بذل جهود حاسمة للعثور على سبل ــ يمكن التحقق منها بطبيعة الحال ــ للتصدى للبحث الانمائي العسكرى • فالامر لا يقتصر على إلتهام موارد طائلة ، حيث بلغت النفقات الحكومية وحدها عام ١٩٨١ ما لا يقل عن ٤٠ مليار دولار ، لكنه يوشك حاليا على الدفع بنا الى نقطة اللاعودة ، حيث يغدو تحديد الأسلحة بلا جدوى ويتفاقم شعور الدول بانعدام الأمن وارتياب بعضها في البعض الآخر ويزداد خطورة عما هو عليه الآن • ان البحث عن التفوق التكنولوجي في الميدان العسكرى ، وكذلك التفوق العسكرى عموما ، طريق مغلقة بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة •

وأود أن أشير مجددا في هذا المقام ، كما فعلت منذ سنتين في هذه الهيئة ، الى حقيقة ان الزمن عنصر حاسم نظرا لسرعة وضخامة تقدم البحث الانمائي في المجال العسكرى • ونظرا للمصاعب المتزايدة في التوصل الى اتفاق بشأن تدابير تحقق تحظى بدرجة كافية من القبول بسبب هذا التقدم المحرز يلاحظ انه بقدر ما تتأخر هذه المفاوضات والاتفاقات تزداد صعوبة التوصل الى نتائج • وهناك في هذا المجال زخم ينبغي أن نكون جميعا على بينة منه بشيء من الهلع المبرر •

ولا بد من توجيه انذار عاجل للدولتين العظميين ينبغي لهذين البلدين ان يقدرا المسؤولية الخطيرة التى يتحملانها ، وهما المسؤولتان عن ٨٥ في المائة من النفقات العالمية على البحث الانمائي في المجال العسكرى •

يجب حقا البحث عن سبل ، في مجال التعاون الدولي ، للحد من البحث الانمائي المكرس للاغراض العسكرية الهجومية • فمن الثابت ان منظومات عديدة يمكن أن تكون محل مفاوضات تتوج بنجاح لغاية مرحلة التجربة لا بعد • والحد من البحث الانمائي العسكرى يمكن أن يتحقق عن طريق تدابير تستهدف التحديد المبكر للاتجاهات الجديدة والخطيرة في البحث الانمائي في مجال الاسلحة بغية الحيلولة دون تجربتها ووزعها • وهناك سوابق في هذا المجال مثل معاهدة القذائف التسيارية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لاغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، والمحادثات المتعلقة بتكنولوجيا الأسلحة المضادة للتوابع وبعض الحدود المتفق عليها في معاهدة سولت ٢ • وهناك نهج تكميلي آخر وهو الحيلولة دون استخدام بعض المناطق الجغرافية للأغراض العسكرية أو العدائية كما حدث ، بصورة كلية أو جزئية ــ وأود أن اشدد على وصف الجزئية ــ بالنسبة للمنطقة المتجمدة الجنوبية والفضاء الخارجي وقاع البحر •

ان القذائف الانسيابية جزء هام من المفاوضات التي بدأت مؤخرا بصدد القوات التعبوية النووية • ويجب ، بطبيعة الحال ، الترحيب ببدء تلك المفاوضات على الرغم من ان مناخ الارتياب السائد والذى أشرت اليه منذ هنيهة وتشعب الموضوع لا يجعلاننا نثق بالتوصل الى نتائج مبكرة •

ومن ناحية أخرى فان المحادثات المتعلقة بالحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح لها أهمية حاسمة بالنسبة لكافة الأمم • ولا ينبغي أن يسمح بأن تكون هذه المحادثات ، الجارية بين الدول العظمى، مرهونة بالتغييرات في العلاقات بين أى مجموعة من البلدان وعليه ينبغي مواصلتها بحزم •

ان المفاوضات المتعلقة بالقوات التعبوية النووية لها قيمة سياسية ورمزية كبرى • والتوصل الى اتفاق شامل بشأن الأسلحة المعنية له بالغ الأهمية • وتدل هذه المفاوضات على بادرة جديدة مشجعة على نزع السلاح تتمثل في اشتراك مجموعات عديدة من الرأى العام الحر بشكل أنشط • وهذا مؤكد في الغرب ويمكن أن تكون له بعض الانعكاسات حتى في الشرق • وتم أخيرا تبصير كل فرد بمبلغ الجنون الذى ينطوى عليه سباق التسلح النووى وما يلحق الأمم كافة بما فيها الدول الكبرى من عواقب وخيمة لا تحصى • ومن المحير حقا أن لا يكون هذا الوعي قد ظهر في وقت سابق حيث ظل الخطر النووى قائما منذ عقود ، لكن لا يسع المرء سوى أن يرحب به •

ان العبرة من الوضع الراهن تكمن ، فيما يبدو ، في أن التعادل النووى المتقارب بين الجانبين يعني أنهما لا يستطيعان الوثوق تماما في القوة الرادعة لأسلحتهما النووية • ومحاولة تسديد الضربة الأولى ، وان كانت انتحارية ، لا يمكن استبعادها كلية وهذا يفضي الى محاولات جديدة لتعزيز فرص البقاء وحتى البحث عن التفوق ، أى قدرة مضمونة على تسديد الضربة الاولى، التى ستسبب عدم الاستقرار • وعلاوة على ذلك ، فان وظيفة الردع المحض التى تؤديها الاسلحة آخذة في التآكل • وهذا مبعثه مذهب الرد المرن الذى يجعل نشوب الحرب النووية يبدو أكثر احتمالا بسبب تشديده على استخدام الاسلحة النووية بشتى الأوجه الانتقائية أو المضاهية الممكنة نظريا • وهذا يؤدى ، نظريا ، الى تقوية الردع المحض ومن ثمة يرفع عتبة استخدام الاسلحة النووية وعتبة الحرب ذاتها •

بيد أن استخدام النظريات وحدها في هذا الميدان من أخطر سبل معالجة مشكلة السلم أو الحرب النووية • فبدون التصور الخلاق للحقائق المحسوسة للحرب النووية تصبح النظريات التي تستند الى الحاسبات الالكترونية ، ولعبات الحرب فعلا عوامل في خفض عتبة الحرب • لقد وردت اشارات تعوزها الدقة لامكانيات استخدام الاسلحة النووية فعلا في الحرب • وربما يصح القول بأن الاتجاهات المتزايدة بشكل مفزع للتشديد على امكانية استخدام الاسلحة النووية — وهذا خلافا لوصفة الردع السياسي التي تؤديها — قد تقود عمليا الى خفض العتبة النووية • وقد يجد هذا الاتجاه تشجيعا اضافيا في الاعتقاد الخاطئ بأن الحرب النووية ولو كانت انتقائية فيما يزعم يمكن " ربحها " بأى معنى هادف لهذه الكلمة • ومرة ثانية فان التكنولوجيا المتطورة التي أشرت اليها آنفا تجعل هذا التفكير المنحرف أكثر " مصداقية " ولو كان الاساس الذى تقوم عليه مزعزعا وغير واقعي •

وبما أنه أصبح من الواضح للجميع أنه حتى الضربات النووية المحدودة تكون لها في معظم الحالات عواقب وخيمة ولا يحتمل أن تبقى محدودة ، فان مذهب الرد المرن بأجمعه يلقى مقاومة عامة متزايدة • ومن قبيل السخرية أن تكون النتيجة غير المتوقعة للمحاولات الاخيرة المبذولة من جانب كلا الطرفين لزيادة تطوير هذا المذهب عن طريق وزع أنواع جديدة من الاسلحة المتوسطة المدى ، هو تبيان الآثار المتناقضة والمستحيلة لهذا المذهب ككل — ولربما للاسلحة النووية ذاتها •

بيد أن المعضلة الرهيبة في الحالة الراهنة التي نواجهها هي أنه لا يمكن استبعاد أن تستخدم الاسلحة النووية فعلا في ظروف معينة لغرضها التدميرى ، لكن الرد سيكون بطبيعة

الحال سريعا بنفس الدرجة من التدمير • وهكذا يقضي الانسان على نفسه القضاء المبرم والنهائي من خلال تأمينه الدفاع عن نفسه •

ان الحاجة الداعية الى تخليص أوروبا من هذا الوضع الجنوني واضحة ولكن صعبة التحقيق• فما نزع بشيء من الاستخفاف في أوروبا وما حولها طوال العقود الثلاثة الأخيرة لا يمكن ازالته دون أن يطرأ اختلال في توازن الرعب القائم مهما يكن هذا التوازن هشا وشنيعا • وسيلزم ، بالضرورة ، أن تبدأ المفاوضات المتعلقة بالقوى التعبوية النووية بعدد محدود من القضايا • غير أن جميع الأسلحة ، في الميدان النووي ، مترابطة ويزداد ترابطها بحكم تطور التكنولوجيا ، مما يتسبب في طمس الفروق بين الأسلحة التعبوية المتوسطة المدى والأسلحة النووية المركزية الاستراتيجية • واذا ما أريد أن يكون للنتائج المتوقعة للمحادثات المتعلقة بالقوات التعبوية النووية أي معنى حقيقي فلابد من توسيعها في وقت لاحق بحيث تشمل فئات أخرى من الأسلحة التعبوية النووية وناقلاتها وتشعب هذه المسألة واضح لكن لا يمكن تجنبه •

وينبغي أن تبذل ، في هذا السياق ، دون ابطاء جهود خاصة ، لمعالجة قضية خفض عدد الاسلحة النووية التعبوية بهدف التخلص منها نهائيا • فمهمتها غير واضحة مثلما شهد بذلك الكثير وفائدتها في مواجهة خصم متحرك في ميدان قتال سريع الحركة ، مشكوك فيها اذا كان المفروض الا يعهد الى المستويات القيادية الادنى باستخدامها مع ما فيه ذلك من مناقضة للاعتقاد السائد بأن هذه مسألة منوطة بأعلى المستويات ، ومن ثم تستغرق عملية اتخاذ القرار وقتا طويلا • ومن ناحية أخرى ، اذا كان المفروض أن يكون استخدام الاسلحة التعبوية موكولا الى القواد المحليين، فان هذه الاسلحة تصبح اداة خطيرة للوقوع في الفخ ، ويمكن أن تفضي الى خفض العتبة النووية بيسر كبير وتدفع الى التصعيد حتى الحرب النووية الكبرى •

وعلى هذا النحو ، فان الأسلحة النووية التعبوية سواء كانت نيوترونية أو غيرها عديمة الفائدة العسكرية الموثوقة وتمثل أخطارا واضحة بالتصعيد • ولذلك ينبغي أن تصبح بالتدريج أحد افا أولية للمفاوضات • ولا شك في أن مسألة التحقق هي مصدر من مصادر تثبيط العزائم بصورة خاصة ، وربما تعذر تصور أن في الامكان الاهتداء الى حلول لا ترتئي التخلص من هذه الأسلحة وتكون مرضية • ولضمان التوازن العسكري ينبغي أن يقترن نزع السلاح النووي بتخفيضات متوازنة مناسبة في الأسلحة التقليدية •

وأخيرا قد تكون المفاوضات المتعلقة بالقوات النووية التعبوية غير ذات مغزى ما لم ينظر اليها في الاطار العام للأسلحة النووية الاستراتيجية • ولذلك فان أملنا وطيد في أن تستأنف في القريب محادثات الاسلحة النووية الاستراتيجية بهدف الحفاظ على ما يمكن انقاذه من حطام الجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وكذلك لغرض العمل صوب التخفيض بشكل دائل من ترسانات القدرة الاستراتيجية الضخمة على التدمير لدى الدول العظمى ويترتب على ما قلته آنفا أن السويد ترى أن هناك ضرورة ملحة للعثور على سبيل لوقف ادخال المزيد من التحسينات والابتكارات التكنولوجية في تكنولوجيا الاسلحة النووية وناقلاتها •

ومجمل هذه الأفكار ، ياسيادة الرئيس، أنه نظرا للتطورات السريعة الأخيرة التي شهدتها تكنولوجيا الأسلحة يعتقد اجمالا أن دور الأسلحة النووية بوصفها أدوات عسكرية ، وتبعا لذلك سياسية ، قابلة للاستخدام في أزمة ما مأضحى فيما يبدو ، محل ريب لعدة أسباب ليس أقلها موجات

الاحتجاج بعيدة الأثر على هذه الأسلحة بالذات • ومذهب " الرد المرن " بأسره غدا ، فيما يبدو ، محل تشكك نظرا للخطر المسلم به عموما والمتمثل في التصعيد على نطاق واسع • ومن ثمة تكون موثوقية " البادئ بالاستخدام " مهددة تهديدا خطيرا • وفي الوقت نفسه تزداد ، فيما يبدو ، أهمية دور الأسلحة التقليدية • ومن ثم تتعزز أهمية تدابير بناء الثقة المتخذة على نطاق واسع •

ويبدو أن من الضرورى تذكير كل فرد بالدور الحاسم الموكول الى لجنة نزع السلاح في جميع جوانب مفاوضات نزع السلاح • فنزع السلاح النووى في جميع جوانبه - الذى كان في الماضي مقصورا على الدول الحائزة للأسلحة النووية - بند ذو أولوية عالية في جدول أعمال لجنة نزع السلاح، وفقا لما تنص عليه الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح • ولذلك فان من الأهمية القصوى الربط بين أعمال لجنة نزع السلاح والمفاوضات الجارية أو المعلقة بين الدول الكبرى أو الكتل العسكرية فيما يتعلق بكافة جوانب نزع السلاح النووى •

وأنتقل الآن الى بند يتكرر ادراجه كل سنة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح وهو الحظر الشامل للتجارب النووية • لقد كانت مسألة وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية معروضة على هيئة التفاوض المتعددة الأطراف في جنيف منذ بداية أعمالها • لكن نظرا للمقاومة العنيدة لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية حيل ، كما نعلم ، بين لجنة نزع السلاح وبين مجرد البدء في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية • وقد ذكرت في مناسبات عديدة ، كغيرى من الزملاء العديدين المجتمعين حول هذه المائدة ، أن استخدام قاعدة توافق الآراء بغية الحيلولة دون انشاء هيئات فرعية لاجراء مفاوضات فعالة بشأن بند من البنود المدرجة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح اتفق عليه جميع الوفود انما هو ممارسة غير مقبولة • وكما يذكر أعضاء اللجنة قام الوفد السويدى بتأييد المقترحات التى تطالب بعدم تطبيق قاعدة توافق الآراء على المقررات المتصلة بالمسائل الاجرائية •

ويغمرني شعور عارم باليأس والاحباط لملاحظة أنه على الرغم من كافة الجهود التى بذلناها تبدو قضية الحظر الشامل للتجارب النووية اليوم ، أسوأ حالا من أى وقت مضى • فالمحادثات الثلاثية المتعلقة بالحظر الشامل للتجارب النووية ، التي استخدمت في بعض الأوقات ذريعة لمنع لجنة نزع السلاح من أداء واجبها في التفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية قد علقت منذ ما يزيد على السنة ونصف السنة • ولا تتوفر حتى الآن معلومات فيما يتعلق بمستقبل هذه المفاوضات اذا كانت ستجرى أى مفاوضات •

ان التطورات المستمرة في الميدان النووى تبرز أن التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للأسلحة النووية مسألة ملحة اليوم الحاحها في أى وقت مضى على الرغم من الدلائل التي تفيد بأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تميل الى اعتبارها " لا قضية " • هذا الرأى لن يقبل ابدا • فالحظر الشامل للتجارب النووية هام للحيلولة دون ادخال المزيد من التحسنات على القدرات القائمة وكذا منع التوصل الى القدرة على التفجير النووى أو ، على الأقل ، جعل القيام بذلك أشد صعوبة • وهذه الحجة قدمت تكرارا على مدار السنين وتبقى صحيحة صحتها في أى وقت • ولذلك تتوقع السويد أن يقبل جميع الأطراف الآن القيام في وقت مبكر من هذه الدورة ، بانشاء فريق عامل يعنى بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ويمنح سلطات كاملة للتفاوض بشأن كافة الجوانب المتصلة بهذه المعاهدة •

أما فيما يتعلق بمسألة التحقق من معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية فان فريق الخبراء المعني بالظواهر الاهتزازية يقوم في الظرف الراهن بوضع نظام دولي لرصد الظواهر الاهتزازية في اطار معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية • وهذا العمل برهن بوضوح على أن مسألة مراقبة معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية يمكن أن تحلّ من وجهة النظر التقنية •

وفي هذا السياق ، أود الاشارة الى امكانية تحديد بعض التفجيرات النووية بواسطة تحليل عينات من النشاط الاشعاعي المحمول جوا • بل توجد فعلا اليوم بعض المحطات في أنحاء من العالم التي يتم فيها جمع وتحليل النشاط الاشعاعي المحمول جوا • ولعل امكانية تنظيم هذه المحطات والمحطات المقبلة في اطار شبكة للمراقبة الدولية للنشاط الاشعاعي المحمول جوا جديرة بالنظر • وهذه الشبكة من شأنها أن تشكل ، ولا شك ، طريقة اضافية فعالة ورخيصة للحصول على معلومات تتعلق بالتجارب النووية وأشكال أخرى من الأنشطة النووية الخفية • ونحن مقتنعون ، بالاضافة الى ذلك بأن مثل هذا النظام من شأنه أن ييسر الحصول على معلومات أوضح بكثير حول بعض الظواهر المشتبه بها ، مثل تلك التي حدثت في الجنوب الافريقي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ • ويرى الوفد السويدي أن هذه المسألة ينبغي أن تنظر فيها لجنة نزع السلاح في اطار مناسب • ولذلك نعتزم تقديم ورقة عمل في هذا الصدد •

ان الأسلحة النووية تشكل خطرا على الانسانية لا يمكن ازالته الا بالتخلص من هذه الأسلحة • ولذلك فان نزع السلاح النووي هو شغلنا الشاغل في زماننا • ومع أن حظوظ التقدم السريع في مجال نزع السلاح النووي تكاد تكون معدومة ، فقد يكون من المفيد النظر في بعض الترتيبات الأخرى للحد من خطر اندلاع حرب نووية • بيد أني أود التوضيح بأن مثل هذا الترتيب لا يحل محل نزع السلاح النووي •

ثم ان الطابع جد المعقد والحساس تكنولوجيا لمنظومات الأسلحة النووية هو في حد ذاته مصدر من مصادر القلق الدائم • فهناك على الدوام احتمال تطور مجرد الخطأ التقني في هذه المنظومات أو القصور الانساني الى اندلاع حرب نووية • والحاجة الداعية الى اتخاذ تدابير للحد من مثل هذه المخاطر واضحة للعيان • وقد وقعت بالفعل حوادث كثيرة •

وقد بذلت في الماضي بعض المحاولات الهادفة الى الحد من مخاطر الحرب النووية عن طريق الخطأ أو الحسابات المغلوطة • وحسبنا الاشارة الى الاتفاقات المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق " بالخط الساخن " ، " اجراءات الحوادث " ، " وتفادي الحرب النووية " وبعض الاحكام المدرجة في اتفاقات " سولت " المتصلة بوجه خاص بوسائل التحقق الوطنية • وهناك عنصر أساسي مشترك بين جميع هذه الاتفاقات وهو وجوب المحافظة على خط اتصال يعتمد عليه ويوثق به بين الدول الحائزة للأسلحة النووية •

وقدمت ، على مر السنين مقترحات للحد من خطر الحرب النووية عن طريق حظر أو تقييد استخدام الاسلحة النووية • وأشهر المفاهيم المقترحة في هذا السياق هي حظر البدء باستخدام هذه الأسلحة والحظر الكامل على استخدام الأسلحة النووية • لكن المشكلة في هذه المقترحات المهمة تتمثل ، كما هو معروف جيدا ، في أنه لم يتسن التوصل الى اتفاقات بشأن الأسس التي تبنى عليها هذه الأفكار نظرا للاختلاف السائد في المذاهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية ولانعدام الثقة المتأصل فيها •

فقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين بتوافق الآراء قرارا تطلب فيه من كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية تقديم أرائها ومقترحاتها لضمان تجنب حرب نووية • ونظرا لانعدام أى نتيجة ملموسة في مجال نزع السلاح النووى أعتقد ان شعوب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وشعوب الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها لها الحق في معرفة التدابير الاضافية التي تستعد الدول الحائزة للأسلحة النووية لاتخاذها بغية الحد من خطر حرب نووية • وهذه المسألة في نظر الوفد السويدى ملحة ونرى أن من الأهمية بمكان أن تمثل كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية لطلب الجمعية العامة القاضي بتقديم وجهة نظرها في هذا الصدد •

وهناك عدد من القضايا التي أشرت اليها في معرض بياني ذات صلة واضحة بهذا السياق • لابد من الكف عن قمع الأمم وحق الشعوب والأفراد مهما تكن الأسباب ، لان ذلك يخلق أمورا منها تصاعد التوتر والمجابهة بين الدول العظمى • ويجب المضي بحزم في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، والمفاوضات المتعلقة بالقوات النووية التعبوية والمقترح الداعي الى تنظيم مؤتمر يكرس لنزع السلاح في أوروبا وذلك بهدف الحد من الأسلحة بشكل أكبر وتعزيز الثقة • ويجب السعي الى فرض قيود ، ما أمكن ، على تكنولوجيا الأسلحة الجديدة عدم الاستقرار بمراقبة وكبح البحث الانمائي العسكرى • ويجب بذل جهود جبارة من أجل وقف الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية • وفي الوقت الذى يتم فيه السعي لتحقيق هذه الغاية ينبغي اتخاذ تدابير موازية للتقليل من أخطار الحرب النووية الناتجة عن خلل على الصعيدين الوطني والدولي • والجهود المتضافرة في هذا الاتجاه من أجل خلق شبكة قوية من العلاقات المتبادلة والمترابطة يمكن لها أن تقطع شوطا بعيدا في طريق تعزيز الاستقرار في هذا العصر النووى •

وفي شهر آذار / مارس من هذه السنة سيكون قد مضى على المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل نزع السلاح عشرون عاما • فما هو نوع الاحتفالات التي يمكننا أن نقيمها ؟ ماذا يمكننا أن نفعل خلال انعقاد دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨٢ هذه بغية تلبية مطالب رأى عام عالمي تتسع دائرته بسرعة وتتنامى أهميته وهو ما أسماه جورج كينن مؤخرا بأبرز ظاهرة في بداية الثمانينات ؟ كيف يمكننا أن نتعاون ، بغض النظر عن المذاهب العسكرية والنظم الاقتصادية والاجتماعية من أجل انقاذ شعوب كوكبنا الوحيد هذا من خطر اندلاع حرب عامة جديدة تفضي ، في هذا العصر النووى الى الدمار ؟

سيكون علينا جميعا أن نجيب عن هذه الاسئلة ، بكل اخلاص ، باتخاذ اجراءات فعالة اذا كنا نريد أن نجابه منتخبينا وجها لوجه وبضمير مرتاح • فليكن ذلك •

الرئيس : أشكر سعادة ممثلة السويد على بيانها وعلى العبارات اللطيفة التي خصت بها الرئاسة •

لقد انتهى عملنا الوقت المتاح لنا هذا الصباح — وأقترح ، اذا وافقت اللجنة ، تعليق الجلسة العامة الآن واستئنافها بعد ظهر هذا اليوم في الساعة ١٥/٠٠ • فان لم يكن هناك أى اعتراض فسنمضي على هذا النحو •

وقد تقرر ذلك •

علقت الجلسة في الساعة ١٣/١٠ واستؤنفت في الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : أعلن استئناف الجلسة العامة الخمسين بعد المائة للجنة نزع السلاح • وكما اتفقنا هذا الصباح ستستمع اللجنة الآن الى بقية المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمة هذا اليوم •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية): سيادة الرئيس ، أود أن أحنئكم أولا ، بصفتكم ممثلا لبلد تربطنا به علاقات حسن الجوار منذ سنوات طويلة ، لتسلمكم مهام رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر شباط/ فبراير • وآمل أن يكون هذا الشهر مثمرا ومتميزا بالتقدم في مختلف النقاط المدرجة في جدول أعمالنا • وفي الوقت ذاته ، أود أن أرحب بزملائنا الجدد في لجنة نزع السلاح بمناسبة بدء عملهم في هذه اللجنة التي تعتبر الجهاز الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض حول نزع السلاح •

كما أود أن أعرب لسفير هولندا ، السيد فاين ، عن تمنياتي له بالنجاح في المنصب الهام والجديد الذى سيتسلمه في عاصمة بلاده •

واسمحوا لي ، أخيرا ، أن أعبر عن أحر التعازى بوفاة السفير الايطالي ، السيد كورديرو دى مونتيزيمولو •

تنعقد الدورة السنوية للجنة نزع السلاح ، التي بدأت اليوم ، في وقت بالغ الخطورة بالنسبة لمستقبل تطور العلاقات الدولية ، وبالنسبة للجنس البشرى بأسره • ويؤسفنا أن نلاحظ مزيدا من التدهور في المناخ الدولي ، وارتفاعا في خطر الحرب ، وتفاقما في التهديدات لحرية الشعوب واستقلالها ، نتيجة لسياسة الضغوط المكثفة التي تتبعها القوى الامبريالية • ان هذه السياسة تتعارض مع الانفراج وتهدف الى تحقيق التفوق العسكرى والاخلال بالتوازن القائم لصالح الغرب ، وهي تشكل السبب الرئيسي لتفاقم التوتر الدولي في السنوات الأخيرة • وهناك قلق خاص يسببه تجدد سباق التسلح ، وخاصة في الميدان النووى ، وتطوير أنواع منظومات جديدة من السلاح وادخالها في ترسانات الدول ، والازدياد المستمر في النفقات العسكرية •

وبغية تبرير السياسة الهادفة الى زيادة الأسلحة النووية ، قدمت حجج ترتكز على أفكار اطلقت عليها تسميات من نوع " الحرب النووية المحدودة " ، أو الضربة النووية " الوقائية " أو " الاستعراضية " أو غيرها • والهدف من هذه الحجج هو محو التمييز بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية ، ورفع الحواجز الاخلاقية والسياسية التي تحول دون استعمال الأسلحة النووية ، واقرار السماح باستعمالها في الضربة الأولى •

ويجرى ترسيخ الاعتقاد في الرأى العام العالمي بأن حربا نووية " محدودة " ، يزعم انها لن تدمر الا الأهداف العسكرية للعدو ، سوف تكون انسانية ومقبولة بموجب الشروط الحديثة ، وتفسح المجال لتجنب كارثة نووية شاملة • ولا يحتاج المرء أن يكون مخططا عسكريا ليدرك كم هذه الحجج واهية • ان الذين يدعون وضع مثل هذه النظريات العسكرية ، اذ يقترحون شن حرب نووية وفقا " لقواعد " معينة محددة سلفا تقضي بأن تنفجر القذائف النووية بطريقة " مهذبة " ، أى ليس فوق المدن بل فوق الأهداف التي سيعتبر من المناسب لهم تسميتها أهدافا عسكرية ، يضعون أنفسهم في موقف يتناقض تناقضا تاما مع الواقع •

أما الدول الاشتراكية ، فهي مقتنعة بأن " الحرب النووية لا يمكن أن تكون محدودة" • هذا ما أعلنه البيان الصادر عن دورة لجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء في معاهدة وارسو بتاريخ ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١•

ويرى الاتحاد السوفياتي ان محاولة تغلب فريق على الآخر في سباق التسلح وارتقاب النصر في حرب نووية هما ضربان من الجنون الخطر • وفي شهر تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ ، قال السيد ليونيد بريجنيف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : " ان البدء بحرب نووية على أمل الخروج منها بالنصر ليس ممكنا الا لمن قرر الانتحار• ومهما تعاظمت قوة المعتدي ، وأيا كانت الطريقة التي يختارها للبدء بالحرب النووية ، فانه لن يتمكن من تحقيق أهدافه • فالانتقام سيتبع ذلك حتما " •

وفي جميع أنحاء العالم ، يزداد الاقتناع بضرورة تكثيف العمل لازالة التهديد بكارثة نووية • ان التظاهرات الجماهيرية المعادية للحرب والمعادية للصواريخ والمؤتمرات الشعبية المؤيدة للسلم ونزع السلاح في بلدان أوروبا وغيرها من مناطق العالم قد أصبحت سمة هذا العصر •

ان مسألة كيفية انقاذ العالم من الانزلاق نحو الحرب النووية كانت أيضا موضع بحث مركز أثناء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا • وقد أدينت، خلال الدورة ، مختلف النظريات والمفاهيم المتعلقة باستعمال الأسلحة النووية ، وعلى رأسها نظريات " الاستعمال المحدود أو الجزئي للأسلحة النووية " ، اذ انها تؤدي ، كما أشير في أحد قرارات الجمعية العامة ، الى تجديد التصعيد في سباق التسلح •

فالسياسة الامبريالية الرامية الى زيادة تصعيد سباق التسلح ، والتي أدت الى تعقيد العلاقات بين الدول ، كانت موضع انتقادات مبدئية من قبل غالبية كبيرة من الوفود • ولقد شدد المشتركون في الدورة على ان هذه السياسة تدفع بالشرق والغرب الى المجابهة ، وبالتالي فانها تخلق خطرا كبيرا ، بما فيه امكانية اندلاع حرب نووية• كما تميزت الدورة الأخيرة بمناقشة كثيفة للمشكلات الملحة للحرب والسلام • ويمكن القول انه لم يمتنع أي وفد من الخوض في هذا النقاش الأساسي المتصل بمستقبل البشرية • وليس من باب المصادفة أن تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت ، في دورتيها السادسة والثلاثين ، عددا من القرارات حول الحد من سباق التسلح وحول نزع السلاح يعتبر رقما قياسيا في تاريخ الأمم المتحدة بأكمله وكانت نسبة مهمة من هذه القرارات قد اقترحت من جانب الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية أخرى •

ان نظرتنا الى هذا الواقع تختلف عن نظرة ممثل هولندا ، اذ اننا لا نعتبر ذلك مجرد ارضاء رغبة في اعتماد القرارات ، بل تعبيرا عن ذعر جميع الدول ، الكبيرة منها والصغيرة ، الأعضاء في التحالفات وغير المنحازة على حد سواء — بلدان جميع القارات — تجاه الوضع المؤسف في قضية نزع السلاح ، وتعبيرا عن رغبتها في تأدية قسطها في تدعيم السلام والأمن الدولي •

ووافقت الجمعية العامة على الاعلان بشأن منع وقوع كارثة نووية ، الذي كان الاتحاد السوفياتي قد تقدم بمسودته • وفي هذه الوثيقة ، أعلنت الأمم المتحدة بقوة وعزم ان البدء باستخدام الأسلحة النووية هو أكبر جريمة في حق البشرية • كما ادانت أي مبادئ تجيز البدء باستخدام الأسلحة النووية معتبرة انها تتنافى مع المعايير الاخلاقية الانسانية والمثل السامية للأمم المتحدة ،

ودعت قادة الدول الحائزة للأسلحة النووية أن يتصرفوا بطريقة تؤدى الى ازالة خطر نشوب صراع نووى • ويعتبر الاعلان ، عن حق ، خطوة هامة نحو ازالة خطر نشوب الحرب النووية ، وتدبيرا موجها نحو تحسين المناخ الدولي •

وجاء هذا القرار يدعم ويتجاوب مع تطلعات غالبية كبيرة من الدول ، وخاصة الدول غير المنحازة ، والتي تسعى الى حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، بوصف ذلك خرقا لميثاق الأمم المتحدة وجريمة في حق الانسانية ، قبل تحقيق نزع السلاح النووى •

واعتمدت قرارات مهمة أخرى في الدورة تبين بوضوح ان الغالبية الكبرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترغب في تفادى مزيد من التصعيدفي الأسلحة في العالم بأسره •

ان سياسة الاتحاد السوفياتي ، الموجهة نحو استئناف المفاوضات حول الحد من الأسلحة والتي قطعتها الولايات المتحدة ، وتكثيف المفاوضات الجارية والبدء بحوار حول القضايا التي لم تكن موضع مفاوضات حتى الآن ، قد لاقت أوسع التأييد في الأمم المتحدة • ومن الأهمية بمكان أن تكون جميع الدول تقريبا التي تكلمت خلال الدورة قد أيدت الاستمرار بمفاوضات " سولت " ورحبت بالمحادثات السوفياتية - الامريكية حول الحد من الأسلحة النووية في أوروبا والتي بدأت في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ • ان عددا من القرارات بشأن قضايا نزع السلاح التي اعتمدت خلال الدورة تنص على اجراء مفاوضات (سواء في اطار لجنة نزع السلاح أو عن طريق أجهزة أخرى) تهدف الى وضع اتفاقات واتفاقيات ومعاهدات للحد من سباق التسلح •

ولقد سبق وأعلنا أكثر من مرة ، وفي بعض المناسبات ، كان ذلك على أعلى مستوى ، اننا مستعدون لاستئناف الحوار المعلق حول جميع القضايا المتصلة بالحد من سباق التسلح • اننا نعتقد ان استئناف هذا الحوار في أسرع وقت ممكن لا يحقق مصالح المشتركين المباشرين فيه فحسب ، أى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية ، بل يحقق أيضا مصالح جميع الدول • ولقد دلت خبرة العمل في لجنة نزع السلاح أكثر من مرة ان الحوار الثنائي حول قضايا نزع السلاح الأكثر الحاحا يساهم في تحقيق تقدم في حلها في اطار المفاوضات المتعددة الأطراف أيضا •

اننا نشاطر تماما رأى السفير المكسيكي ، السيد غارسيا روبليس ، بعدم جدوى الادعاء القائل بوجوب ايجاد " ترابط " أو " تلازم " بين قضايا الحد من التسلح وسائر القضايا الدولية • الا اننا نرى ، في الوقت ذاته انه ينبغي ، في الأحوال الراهنة ، تكثيف المفاوضات الجارية الآن في اطار لجنة نزع السلاح تكثيفا كبيرا • ولقد كررنا مرارا ، بالقول والفعل ، تأكيد اهتمامنا بتكثيف نشاط اللجنة ، ورغبتنا في أن تعالج اللجنة ، بجدية وفعالية ، قضايا نزع السلاح الأكثر الحاحا • ولقد رغبنا دوما في أن تصبح اللجنة أخيرا جهازا حقيقيا للمفاوضات عوضا عن أن تكون ناديا للمناقشة ، وان تعمل بفاعلية وتفان ، أى بالطريقة التي ينتظرها منها المجتمع الدولي •

وفيما يخص ادعاء السيدة ثورسون بأن بعض الدول " تضعف وتنسف " المفاوضات المتعددة الأطراف ، فان الحقيقة هي العكس تماما فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي • ان وفد الاتحاد السوفياتي لم يأت فارغ اليدين الى هذه الدورة • ونود ، في هذا البيان ، أن نعرب بايجاز عن موقفنا حول البنود الرئيسية المدرجة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح •

ان مهمة كبح سباق التسلح النووي والغاء تهديد الحرب النووية تتسم ، في الوقت الحاضر ، بطابع الالحاح الخاص • ان موقف الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى ازاء هذه القضية قد عرض في الوثيقة CD/4 المقدمة الى لجنة نزع السلاح في عام ١٩٧٩ • وتقترح الوثيقة البدء دون ابطاء بمفاوضات لوقف انتاج الأسلحة النووية وتخفيض المخزون منها تخفيضا تدريجيا الى أن تتم ازالتها بصورة كاملة • ومن المؤسف ان سياسة الاعاقة التي اعتمدتها بعض الدول قد حالت دون تطبيق توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة بانشاء فريق عامل في اطار اللجنة يخصص لدراسة موضوع نزع السلاح النووي ، وبالتالي لم تبدأ حتى الآن المفاوضات المتعلقة بهذه القضية • اننا نؤيد انشاء جهاز خاص تابع للجنة والبدء بالمفاوضات المناسبة طبقا للقرار ٣٦/٩٢ جاء الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والثلاثين ، بعنوان " الأسلحة النووية من جميع جوانبها " • ونظرا لطابع الأولوية والأهمية الذي تتسم به قضية كبح سباق الأسلحة النووية ، فانه ينبغي أن تدرس اللجنة امكانية انشاء لجنة فرعية خاصة مخصصة لقضايا نزع السلاح النووي •

ومن بين مجموعة قضايا نزع السلاح النووي ، تبرز قضية بالغة الالحاح ، ألا وهي قضية الحظر التام والشامل لتجارب الأسلحة النووية • ان حظر جميع تجارب الأسلحة النووية سوف يجعل من المستحيل عمليا تحسين هذه الأسلحة أو تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية كالسلاح النيوتروني • ان مثل هذا الاجراء قد يؤثر تأثيرا ايجابيا على خلق مناخ دولي يسهل ايجاد حل للعديد من مشكلات نزع السلاح النووي •

وكما تعلمون ، فان مجموعة البلدان غير المنحازة والمحايدة قد قدمت اقتراحا بانشاء فريق عامل داخل اللجنة يخصص للتفاوض بشأن وضع معاهدة ملائمة • ولقد تكلم اليوم ممثلو المكسيك والسويد وهولندا حول هذا الموضوع • اننا لا نعارض هذا الاقتراح ، ونرى انه ينبغي أن تدرس اللجنة هذه القضية التي تحظى بالأولوية •

وفيما يخص المفاوضات الثلاثية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول قضية الحظر التام والشامل لتجارب الأسلحة النووية ، فان الاتحاد السوفياتي يؤيد الاستئناف الفوري لهذه المحادثات ، وهو مستعد لبذل كل ما في وسعه لاتمامها بنجاح • لكن الطرفين الغربيين يحولان ، مع الأسف ، دون استئناف هذه المحادثات •

ان شعوب العالم قلقة بنوع خاص بشأن قرار الولايات المتحدة بانتاج ووزع الأسلحة النووية النيوترونية ، وقد كررت تأكيد قلقها هذا في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة •

ان تنفيذ هذا القرار يهدد البشرية بخطر متزايد ، ويؤدي الى بروز وسيلة جديدة للابادة الجماعية في ترسانات الدول ، ويفتح مجالات واسعة جديدة لسباق التسلح •

ونود أن نشدد ، مرة أخرى ، على ان هذه القضية تتسم بأهمية والحاح استثنائيين لارتباطها مباشرة بالأمن الدولي ونزع السلاح • ان القرار ٣٦/٩٢ كاف الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين قد رجا من لجنة نزع السلاح " البدء دون ابطاء في مفاوضات تجرى في اطار تنظيمي ملائم بغية عقد اتفاقية بشأن حظر انتاج وتخزين ووزع واستخدام الأسلحة النيوترونية النووية " • اننا نلح بالمطالبة بانشاء فريق عامل تابع للجنة نزع السلاح لاجراء

المفاوضات المتار اليها • ان الأساس لهذه المفاوضات موجود فعلا • انه مشروع الاتفاقية الدولية الملائمة الذى تقدمت به البلدان الاشتراكية في عام ١٩٧٨ • وهذا هو بالذات ما يدعو اليه القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة •

ستحتفل البشرية في هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لبدء استكشاف الفضاء الخارجي ، وهو أحد أكبر انجازات العلم والتكنولوجيا في هذا القرن • ولكن الفضاء الخارجي لم يعد ، مع الأسف ، ميدانا تبذل الدول فيه جهودا سلمية لاستكشافه واستخدامه ، بل أصبح أيضا حلبة مجابهة عسكرية متزايدة •

ومنذ بداية عصر الفضاء ، والاتحاد السوفياتي يطالب بالحاح ، ولا يزال مستمرا في مطالبته هذه ، بأن يبقى الفضاء الخارجي الى الابد خاليا ونظيفا من أى أسلحة ، وألّا يصبح حلبة جديدة لسباق التسلح ومصدرا لتأزيم العلاقات بين الدول • وفي رأى بلدنا ان عقد معاهدة بشأن حظر وضع أى نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي سوف يساعد على تحقيق هذه الأهداف • ان مشروع هذه المعاهدة الذى قدمه الاتحاد السوفياتي الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة يمكن أن يستخدم أساسا للمفاوضات •

واننا لن نعارض أن تشمل مهمة الفريق العامل أيضا التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٩٧/٣٦ جيم المتعلق بالتفاوض حول عقد اتفاق بشأن حظر الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية • وفي الوقت ذاته ، يجب أن يكون واضحا ان المهمة الرئيسية التي تواجه اللجنة هي حل كامل مشكلة وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وبالتالي فان قضية الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية يجب أن تدرس في اطار سائر الاجراءات الرامية الى تحقيق هذا الهدف •

وفي هذا الوقت بالذات ، حيث يدفع العالم الى تصعيد جديد وحظر لسباق الأسلحة الكيميائية ، ترتدى قضية حظر الأسلحة الكيميائية أهمية كبرى • ولقد أنجزت اللجنة ، في العام الفائت ، مقدارا كبيرا من العمل في هذا الاتجاه • اننا نؤيد تكثيف جهود اللجنة في هذه القضية وتنفيذ القرارين ٩٦/٣٦ ألف وباء اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة • وفي رأينا انه ينبغي أن تتخذ اللجنة تدابير عاجلة لمنع انتاج ووزع أجيال جديدة من الأسلحة الكيميائية ، وخاصة الأسلحة الثنائية ، وكذلك منع وزع الأسلحة الكيميائية في البلدان التي لا توجد فيها الآن مثل هذه الأسلحة • وفيما يخص مهمة الفريق العامل المعني ، أوصت البلدان الاشتراكية في العام الفائت بوجوب توسيعها • واننا نعتقد بأن المهمة الجديدة للفريق العامل يجب أن تتضمن امكانية البدء ، أخيرا ، بوضع مشروع الأحكام الفعلية للاتفاقية •

وللسنة الثالثة على التوالي ، لا يزال الاقتراح السوفياتي الامريكي المشترك بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية مطروحا على مائدة التفاوض في لجنة نزع السلاح • ومنذ زمن بعيد ، ينتظر منا الفراغ من اعداد نص متفق عليه مثل هذه المعاهدة • وقد أعيد تأكيد ذلك في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٩٧/٣٦ باء الذى تضمن نداء موجها الى لجنة نزع السلاح بأن تواصل المفاوضات بغية الانتهاء من وضع معاهدة ملائمة لعرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح • ان الانتهاء من وضع معاهدة بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية لن يكون اسهاما فعليا في انجاز مهمات اللجنة وحسب ، بل سيرتدى أهمية كبيرة كخطوة قطعت في اتجاه ايجابي في ظل الوضع الدولي الحالي المتدهور •

ان العقبة الرئيسية في طريق الاتفاق حول المعاهدة هي قضية الالتزام بعدم الاعتداء على المنشآت النووية المدنية • ولقد سبق وأعلنا مرارا اننا لا نعارض وضع اجراءات دولية للحصول دون الاعتداء على المنشآت النووية المدنية • لكن ينوجب ايجاد الحل خارج اطار المعاهدة المتعلقة بالأسلحة الاشعاعية • واننا مستعدون للبحث عن حل مقبول لهذه القضية بالتعاون مع البلدان المعنية •

أخيرا ، أود التطرق الى قضية وضع برنامج شامل لنزع السلاح • انها مهمة خاصة ارتقابا للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • وسوف تعطي مناقشة البرنامج واعتماده في الدورة الاستثنائية زخما جديدا للمفاوضات الجارية حول القضايا الخاصة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح وتسهم في تحسين الجو السياسي •

وتنبع نظرة الاتحاد السوفياتي الى البرنامج الشامل لنزع السلاح من الاقتناع بأن سباق التسلح يمكن ويجب وقفه • وبغية القيام بهذه المهمة ، يتوجب وضع وتنفيذ برنامج يتكون من تدابير عاجلة وجذرية من شأنها ليس فقط أن توقف سباق التسلح في اتجاهات محددة ، بل أيضا أن تعبد الطريق أمام الهدف الرئيسي الذي هو نزع السلاح العام والكامل • وفي نظرنا ان البرنامج الشامل لنزع السلاح يجب أن يتكون من مجموعة متفق عليها من التدابير الموجهة نحو وقف سباق التسلح وتحقيق النزع الفعلي للسلاح بصورة تدريجية في اطار حقبة محددة من الزمن • وينبغي أن يؤدي تنفيذه الى الحفاظ على الانفراج الدولي وترسيخه ، والى تدعيم أسس التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، والى تنمية الثقة والتعاون فيما بينها •

واننا ، اذ نعلق أكبر أهمية على وضع تدابير ملموسة في حقل نزع السلاح ، نعمل أيضا على أساس ان البرنامج الشامل لنزع السلاح موجه نحو المستقبل • ان الجيل الحالي يجب أن لا يكتفي بتأمين حياة سلمية خلال العقدين المتبقيين من هذا القرن ، بل عليه أن يكفل دخول الانسان في السنوات الالفية الثالثة بأفضل شروط السلام والأمن العام •

ان نجاح مناقشات لجنة نزع السلاح ، وخاصة في دورتها الحالية ، سوف يتوقف ، من نواح عدة ، على التنظيم الرشيد لعملها • وفي العام الفائت ، عرضت البلدان الاشتراكية آراءها مفصلة حول كيفية زيادة فعالية عمل اللجنة وتحسين تنظيمه • وقدمت وثيقة حول هذا الموضوع (CD/200) • ان الملاحظات التي تضمنتها تلك الوثيقة تعرب ، الى حد بعيد ، عن وجهة نظرنا في النهج الواجب اتباعه في تنظيم عمل الدورة الحالية • ولقد استمع الوفد السوفياتي باهتمام الى بيان سفير هولندا بهذا الشأن ، ويلاحظ الوفد مع الارتياح تقارب وجهات نظرنا من عدة جوانب •

ويبدو لنا ان قضية تجديد مهام الافرقة العاملة التي كانت قائمة في الماضي يجب أن يدرس في ضوء فعالية العمل الذي قامت به وامكانيات توجيهها الى عقد اتفاقات • وفي الوقت ذاته ، اننا نؤيد انشاء أجهزة فرعية للجنة تتناول المشكلات الملحة كحظر تجارب الأسلحة النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ، وحظر وضع الأسلحة من أي نوع كانت في الفضاء الخارجي ، وحظر انتاج وتخزين ونزع واستخدام الأسلحة النيوترونية النووية ، وعدم اقامة الأسلحة النووية على أراضي الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحاضر • كما نؤيد انشاء فريق خبراء مخصص لدراسة مسألة الانواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل •

وفيما يخص موعد انتهاء الجزء الربيعي من دورة اللجنة ، فاننا نرى وجوب الافادة من الوقت المتبقي لنا افادة كاملة • ويجب ألا يغيب عن بالنا ان الفترة الحالية من دورة اللجنة هي الأخيرة قبل الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح التي ستعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتي سيتوجب علينا أن نقدم فيها ، اذا جاز التعبير ، الحساب عن عمل اللجنة طيلة الأربع سنوات الماضية • وربما صح القول ان جعبة اللجنة لم تكن فارغة طيلة العشرين سنة التي انقضت منذ انشائها مثل ما هي فارغة الآن • لكننا نود الاستمرار في الأمل بأن اللجنة ستتخذ ، خلال فترة الشهرين ونصف الشهر المتبقية ، خطوات هامة في الاتجاه الصحيح ، وتبدأ بالمفاوضات حول أهم جوانب نزع السلاح ، أي الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي • ونأمل أن تنجح اللجنة في وضع مشروع برنامج شامل لنزع السلاح • واننا متأكدون من أن هناك أساسا كافيا لانهاء العمل حول مشروع المعاهدة بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية • كما يمكن ، على الأقل ، وضع الصيغة الأولية لبعض الأحكام الهامة في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، والبدء بالمحادثات حول الحد من سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وباختصار ، أيها السيدات والسادة ، ان الوقت قصير والعمل أمامنا كثير •

ومن جهتنا ، نود التأكيد بأن الوفد السوفياتي لن يألو جهدا للمساعدة على تحقيق نتائج مثمرة في الدورة الحالية للجنة •

وغالبا ما يقال ان قضايا نزع السلاح تتوقف ، في القسم الأكبر منها ، على الارادة السياسية للدول وهذا صحيح • وللاتحاد السوفياتي ارادة سياسية أكيدة في هذا المجال • ولقد أعلن ، أكثر من مرة ، انه مستعد للموافقة على حظر أي نوع من الأسلحة أو الحد منه ، شرط التقيد ، طبعا ، بمبدأ المساواة والأمن المتساوي • واننا مقتنعون ، حتى في الوضع الدولي الحالي الحرج ، ان من الممكن ، عبر الحوار المرتكز على الاحترام المتبادل والمساواة وعبر المفاوضات الفعالة والبناءة ، تخفيف حدة التوتر ، وزيادة الثقة في العلاقات بين الدول ، وتنمية التفاهم المتبادل والتعاون فيما بينها • وميما تفاقمت المشكلات الدولية التي تواجه العالم اليوم ، فلا يوجد بينها أي مشكلة لا يمكن حلها بالوسائل السلمية ومع مراعاة مصالح جميع الدول •

ويقترح الاتحاد السوفياتي وسائر بلدان المجموعة الاشتراكية هذا البديل السلمي لسياسة المجابهة وتصعيد سباق التسلح التي تهدد السلام • وكما قال ليونيد بريجنيف في رده على أسئلة شبكة التلفزيون الامريكية ان • بي • سي : " من المهم أن يدرك الحكومات والحكام تمام الادراك ان السلام والثقة في المستقبل حما على رأس اهتمامات الشعوب على هذا الكوكب ومن الطبيعي أن يتجسد ذلك الاهتمام بصورة متزايدة في سياسات الدول العملية • ومن الضروري الحد من الرغبة الخطرة في تصعيد سباق التسلح • ومن الضروري خفض سخونة التوتر ، واطفاء بؤرات الأزمات الملتهبة ، والاقلاع عن سياسة سباق التسلح الخرقاء ، والعودة الى مسار العلاقات الطبيعية بين الدول ، والاحترام والتفهم والاعتبار المتبادل للمصالح المشروعة للجميع • ومن الضروري أن تدرس ، بجدية وفعالية ، مسائل الحد من الأسلحة وتخفيضها • واذا ما اتخذت هذه الاجراءات مجتمعة ، فانها قد تسهل ازالة التهديد بحرب نووية " •

ويعتقد وفد الاتحاد السوفياتي ان لجنة نزع السلاح يمكنها ويجب عليها أن تسهم اسهاما جديا في انجاز هذه المهمة التاريخية ، ويمكنها ويجب عليها أن تبرر الآمال المعقودة عليها •

الرئيس : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المحترم على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي خص بها الرئاسة •

السيد أونكلينكس (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : أمامي ، قبل الشروع في القاء بياني ، واجبات معينة علي أن أؤديها ، بعضها محبب الى النفس وبعضها الآخر اما يثير الشجن واما يبتعث الحزن والألم • وسأبدأ بأحبها الى النفس • فأود قبل كل شيء ، سيدي الرئيس ، أن أقدم أطيب تمنياتي لكم في منصبكم الحالي مؤكدا تعاون الوفد البلجيكي معكم تعاونا كاملا خلال هذا الشهر • وأود بعد ذلك أن أشكر السفير ساني على الاسلوب الذي قاد به أعمالنا خلال الفترة الأخيرة من دورة ١٩٨١ تم خلال المشاورات التي جرت هنا في كانون الثاني / يناير ، قبل افتتاح هذه الدورة • وأود أخيرا أن أرحب هنا بجميع زملائنا الجدد الذين أحجم لكثرتهم عن ذكرهم بالاسم ، مؤكدا لهم ، هم أيضا ، تعاوننا الكامل •

أما الواجب الباعث على الحزن فيتعلق بموضوع أشير اليه هذا الصباح وذكره مرة ثانية ، عصر اليوم ، السفير اسرائيليان • فقد علمنا هذا الصباح بوفاة السفير دي مونتزيمولو : وأعترف أنني تأثرت أشد التأثر لسماع هذا الخبر المحزن ، وأود أنا أيضا ، كثيرين من الزملاء الذين تكلموا من قبل ، أن أقدم تعازيّ الى الوفد الايطالي ، طالبا اليه أن ينقل مواساتنا الى السيدة مونتزيمولو ، وللبعثة الدائمة لايطاليا ، وللحكومة الإيطالية • وأخيرا ، هناك واجب يثير الشجن يتعلق برحيل السفير ثاين • فقد كان من دواعي سروري العظيم أن تكون لي معه منذ مجيئي الى هنا صلات عمل ودية جدا ووثيقة جدا ، ويودي أنا أيضا ، أن أقدم اليه أفضل تمنياتي له في اضطلاعه بالاعباء الهامة جدا التي تنتظره في لاهاي •

ان دورة لجنة نزع السلاح التي افتتحت توا لا يمكن الا أن تتأثر بتوقع انعقاد الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • فذلك حدث ستكون له أهمية غير عادية • ولقد عمدت بلجيكا ، التي تترأس الجماعة الأوروبية خلال نصف العام الحالي ، الى الادلاء ببيان رسمي في هذا الصدد حين قال السيد ليو تيندیمانس ، الرئيس الحالي لمجلس وزراء الجماعة ، وهو يخاطب البرلمان الأوروبي بتاريخ ٢١ كانون الثاني / يناير الماضي ، ان " نتائج الدورة الاستثنائية ستكون حاسمة بدرجة كبيرة بالنسبة للوضع الدولي " •

ومن سوء الطالع انه يجرى افتتاح آخر دورة تعقدها اللجنة قبل الدورة الاستثنائية ، في ظل بشائر ليست بأفضل مما كانت في ١٩٨٠ و ١٩٨١ • وعلينا مرة ثانية أن نعرب أمام هذا المحفل عن خيبة أملنا وقلقنا ازاء افتقاد الاعتدال في مسلك بعض الدول • ومن شأن الاستمرار في هذا الاتجاه أن يعكر صفو المناخ السياسي ، لأن هذا الموقف يعجز عن ايجاد الثقة الضرورية لتحقيق تقدم في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة •

" ان الالتزام الثابت بمبادئ ... [السلوك الدولي في العلاقات بين الدول] هو وحده الذي يمكن أن يوفر أساسا متينا للانفراج الدائم ، ونزع سلاح بعيد المدى ، وأمن دولي مستمر " • والجملة التي اقتبستها توا مأخوذة من الدراسة المعدة بشأن العلاقة بين نزع السلاح والأمن الدولي وقد كانت تشكل موضوع قرار الجمعية العامة ٣٦/٩٧ لام ، المعتمد بتوافق الآراء •

فكيف نستطيع ، والحالة هذه ، أن نظل صامتين ازاء الاحتلال الأجنبي لأفغانستان ، وما حدث مؤخرا من ترد مفاجئ للوضع في بولندا ، حيث يشكل موقف قادة البلد ، من عدة وجوه ، انتهاكا خطيرا لمبادئ الوثيقة الختامية لهلسنكي •

ويودى أن أشير هنا الى النداءات الصادرة عن شتى قطاعات المجتمع الدولي للاسراع في وضع حد لتلك الأوضاع ، التي يمكن أن تؤثر ، بوجه خاص ، على الجهود التي تبذل في ميدان نزع السلاح •

الا أن اطراد تدهور المناخ الدولي يمرر تلك الجهود أكثر من أى وقت مضى •

ولقد اتيحت لنا أكثر من مرة فرصة التعبير عن الآمال التي نعلقها على تلك الجهود • وتعتبر بلدى أن المفاوضات بشأن القوات النووية المتوسطة المدى الجارية الآن في جنيف تتيح امكانية هامة بوجه خاص لاحراز تقدم ، جنبا الى جنب مع بدء المفاوضات الجديدة بشأن الأسلحة النووية الاستراتيجية • ونحن ننظر الى تلك المحاولات باعتبارها الأسلوب الأمثل الذى يكفل ، من خلال التفاوض ، توازن القوات في أدنى مستوى ممكن • ونحن أيضا ندعو بقوة الى استئناف المفاوضات في الميادين الأخرى التي كانت حتى الآن موضوع محادثات منفصلة • ولكننا نخشى اذا ظلت سائدة الأوضاع السياسية غير المواتية التي أشرت اليها توا ، ألا يتحقق التقدم الذى نعلق عليه آمالا واسعة •

ونحن مازلنا نؤمن بأنه يجب في العملية الشاملة التي يمثلها نزع السلاح ، أن يصحب ازالة الأسلحة النووية تخفيض متوازن في الأسلحة التقليدية ، وهو مجال نأمل احراز تقدم فيه ، سواء في اطار الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة من خلال تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٦/٩٧ ألف ، أو في محافل أضيق نطاقا ، مثل محادثات فيينا بشأن اجراء تخفيضات متبادلة ومتوازنة للقوات •

ونحن نعلق آمالنا كذلك على لجنة نزع السلاح • وقد حاولت بلدى دائما ، منذ أن أصبحت عضوا ، أن تزيد من قيمة هذه الأداة البارزة التي أوجدها المجتمع الدولي •

ولقد ألمحت في نهاية دورة اللجنة لعام ١٩٨١ ، دون أن أشير الى ما جد من تطورات في ذلك الوقت ، الى أنه يتعين علينا أيضا النظر في أسباب ركود جهودنا داخل اللجنة • وذكرت في تلك المناسبة بعض الوسائل التي يمكننا بها جعل تلك الجهود أكثر فعالية • ويودى أن ألخص في ايجاز النقاط التي ذكرتها :

- علينا أن نركز بقدر أكبر على برنامج عملنا وأن نتجنب المجادلات السياسية - الاجرائية المنقطعة الصلة بغرض اللجنة التفاوضي • وفي هذا الصدد ، كانت دورة اللجنة لعام ١٩٨١ تمثل تطورا ايجابيا آمل أن يستمر هذا العام ،
- علينا أن نفسر ولايتنا التفاوضية تفسيرا أكثر صرامة مما فعلنا في الماضي ، بمعنى أنه يتعين علينا أيضا أن نتجنب المناقشات التي تدخل في اختصاص هيئات التداول الدولية ؛
- علينا ، بقدر أكبر مما فعلنا على مدى السنوات الماضية ، أن نعطي الأفضلية في مفاوضاتنا لأيما أمر يتيح أدنى فرصة للتقدم ، مهما كان طفيفا ، بمعنى أنه ينبغي لنا أن نبرهن على عزيمتنا المشتركة على النجاح •

ان وشوك انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة يضفي طابعا خاصا على دورة اللجنة هذه • وأعتقد انه علينا أكثر من أى وقت مضى أن نحاول تهيئة كافة الظروف التي تجعل اللجنة أكثر كفاءة • فهذا هو بالقطع الأسلوب الأمثل للتأكيد مجددا على صحة ماجاء في الوثيقة الختامية

للدورة الاستثنائية الأولى ، وبخاصة الفقرة ١٢٠ منها التي تشير الى " الحاجة المستمرة الى وجود محفل واحد متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح " .

ولذا فنحن نرى أن الطابع الخاص للدورة الحالية للجنة يتطلب منا جهدا ابداعيا حتى تتركز أعمالنا على محور الدورة الاستثنائية . ويبدو لنا ، في هذا السياق ، أنه لابد من التركيز في الأسابيع القادمة على وضع البرنامج الشامل لنزع السلاح المطلوب منا تقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية .

وقد كان الانعقاد المبكر في بداية هذا العام للفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح خطوة مفيدة دللت بوضوح على قيمة انتهاجنا نهجا مرنا في قراراتنا الاجرائية ، فقد نتج عن تكثيف عملنا بشأن هذه المسألة توضيح مواقف معينة ، وبالأخص فيما يتعلق بمفهوم المراحل والآلية التي سوف تشرف على تنفيذ هذا البرنامج . ويبدو لي أن هذا أوجد مناخا من التفهم الأفضل لشتى الآراء المعبر عنها . بيد أن المجموعات التي تتألف منها اللجنة لم تبد كلها بعد آراءها بشأن تلك القضايا . ولدينا في المرحلة الحالية مقترحات محددة من مقدمي الوثيقة CD/205 ، وبلجيكا من بينهم ، ومن مقدمي الوثيقة CD/223 ، أي من مجموعة الـ ٢١ . ولابد للوفود التي لم توضح بعد آراءها أن تفعل ذلك على وجه السرعة حتى لا تتعرض أعمالنا لتأخير لا داعي له .

وهناك قسط كبير من العمل الذي يتعين القيام به في هذا الشأن قبل الدورة الاستثنائية . وقد نجد من العسير علينا أن نتقبل فكرة عدم تمكن اللجنة من اتمام عملها بشأن هذه المسألة بنجاح وفي الوقت المناسب .

ولذا نأمل أن يحظى الفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح بالاهتمام الواجب من جميع الوفود وأن يتمتع بالأولوية اللازمة من أجل اتمام اعماله بنجاح .

وهناك أيضا ميادين أخرى أحرزت اللجنة فيها بالفعل تقدما كبيرا ويجب أن تمضي قدما واضحة نصب عينيها الدورة الاستثنائية . وفي ذهني مسائل أخرى أنشئت من أجلها أفرقة عاملة خلال دورتي ١٩٨٠ و ١٩٨١ .

ونأمل أن يعاد انشاء تلك الافرقة العاملة على وجه السرعة ، واضعين في اعتبارنا مرة أخرى قصر هذه الدورة الشتوية .

وأود أن أشير بادئ ذي بدء الى مسألة الأسلحة الاشعاعية . وقد اعلنت بلجيكا عن آرائها في الموضوع في عدة مناسبات ، سواء هنا في جنيف أو بوجه أخص في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . وهذا الميدان نرى أنه ميدان يمكن أن يبذل فيه المزيد من الجهود من أجل التوصل الى ما هو ضروري من الحلول الوسط وايجاد مخرج آخر غير تلك الحلول التي طرحت مرارا ، ولم تلق نجاحا ، على مدى ما يقرب من عامين والتي تحيل مفاوضاتنا الى نوع من حوار الصم . ولقد اقترحت بلجيكا بالفعل - منذ وقت مضى - نهجا جديدا ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بذلك الموضوع الدقيق والهام وهو موضوع حظر الهجمات المتعمدة على المنشآت النووية .

ولا يسعني الا أن أكرر هنا رغبتنا في التوفيق من موقف أولئك الراغبين في توسيع نطاق وجوه الحظر الراهنة على تلك الهجمات ، على الفور ، وبين آراء أولئك الذين يفضلون عدم الخلط بين المشاكل التي تنشأ في ظل القانون الانساني وبين تلك المتعلقة بنزع السلاح .

وفيما يتعلق بحظر الأسلحة الكيميائية تعلق بلجيكا أملا كبيرا على الاسراع في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الفريق العامل نفسه في نهاية دورة ١٩٨١ وكذا تلك الواردة في قرار الجمعية العامة ٩٦/٣٦ ألف •

وعلينا قبل كل شيء أن نتفق على ولاية منقحة تنقيحا مناسبا للفريق العامل حتى تستطيع اللجنة التوصل بأسرع ما يمكن الى اتفاق بصدد اتفاقية الأسلحة الكيميائية •

ان عناصر الاتفاق الممكن ، كما حددها الفريق العامل في العام الماضي وكما ذكر في تقرير اللجنة الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، ينبغي في جميع الأحوال أن تصلح كنقطة انطلاق لأعمالنا هذا العام •

وفيما يتعلق بضمانات الأمن ، فنحن ندرك الأهمية المعلقة على استمرار المفاوضات حول هذه المسألة • ويشكل التصويت على القرار ٩٥/٣٦ المقدم من باكستان في الدورة الأخيرة للجمعية العامة تقدما بالقياس الى الأعوام السابقة •

وتسلم بلجيكا بأهمية البحث عن نهج مشترك للتوصل الى اتفاق على ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها •

ونعتقد ، هاهنا أيضا ، أنه ينبغي للجنة أن تستمسك بأية امكانية تلوح لاتفاق ، وان كان ذا طبيعة مؤقتة ، يساعد على احراز تقدم ويخلق مناخا يلائم بوجه خاص التدرج في تلبية مطالب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي اختارت طريق عدم الانحياز •

لقد كان ذلك الاعتبار هو الذي حدا ببلجيكا ، وتلتها في وقت أقرب السويد ، الى أن تقترح في الدورة الأخيرة للجمعية العامة ادماج الضمانات الممنوحة من الدول الحائزة للأسلحة النووية في قرار لمجلس الأمن ، يضفي عليها من ثم مركزا قانونيا دوليا •

ومن بين البنود الهامة المدرجة في جدول الأعمال والتي لم توكل حتى الآن الى فريق عامل ، ذلك البند المتعلق بالحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية •

ولقد اتيح لبلجيكا في الدورة الأخيرة للجمعية العامة أن تفصح عن مدى الأهمية التي تعلقها على مبدأ ذلك الحظر • ونوهنا أيضا بأن لجنة نزع السلاح هي التي تعود لها مهمة القيام ، على أساس من توافق الآراء ، بتحديد أكثر الاساليب ملاءمة لتناول هذا الموضوع • وبلجيكا على استعداد للموافقة على أي قرار اجرائي يمكننا من تناول هذه المسألة بصورة أكفأ من ذي قبل • وعلينا في بحثنا عن اسلوب للعمل ألا نغفل الامكانيات التي تتيحها اعادة النظر في صلاحيات فريق خبراء الظواهر الاهتزازية •

ومن جهة أخرى كانت مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي موضوع نقاش مفيد في الدورة الأخيرة للجمعية العامة • وكانت بلجيكا من بين مقدمي القرار ٩٧/٣٦ جيم ، وهي من ثم تأمل أن تتصدى لجنة نزع السلاح لهذه المسألة في الدورة الحالية ، واضعة في اعتبارها أولوياتها الراهنة • ونرى في هذه المرحلة أن عقد اجتماعات غير رسمية للجنة بحضور خبراء يمكن أن ييسر بحث المشكلة برمتها بحثا أوليا ، ريثما تهيأ الأمر بانشاء فريق خبراء مخصص على غرار الفريق المنشأ لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية •

ان هذا التعداد الموجز للمهام الرئيسية التي يتعين على اللجنة أن تنتهي منها قبل انعقاد الدورة الاستثنائية ليدل دلالة واضحة على مدى اتساع نطاق الأعمال التي تواجهنا وأهميتها السياسية • واذا كنا نريد لمساهمتنا في الدورة الاستثنائية أن تكون مساهمة فعالة ، فعلينا اذن أن نحاول تجنب تشتت جهودنا •

واني لآمل بشدة أن نعمد ، دون ابطاء ، الى تحديد أولوياتنا واضعين هذه الغاية نصب أعيننا ، وأن نبدي على الفور روح التوفيق والعزم على احراز تقدم وهي نفس الروح التي نتوقع أن تسود الاجتماع الذي ينعقد في نيويورك في حزيران / يونيه القادم •

الرئيس : أشكر ممثل بلجيكا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئاسة •

السيد ستروكا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : سيادة الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم تهنئة مخلصة لتقلدكم منصبا مسؤولا هو منصب رئيس لجنة نزع السلاح لهذا الشهر ، وأن أؤكد لكم في الوقت نفسه ان الوفد التشيكوسلوفاكي سيؤيدكم كل التأييد فيما تبذلونه من جهود بغية القيام بمفاوضات بناءة وعملية حول مسائل نزع السلاح •

وأود أيضا أن أشترك في تقديم التعازي الى الوفد الايطالي •

ويود الوفد التشيكوسلوفاكي في بيانه اليوم أن يعالج مسألة هامة ، وترداد أهميتها بوجه خاص في ضوء اقتراب عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • وأشير بذلك الى اعداد برنامج شامل لنزع السلاح • ان البلدان الاشتراكية تؤيد المبادرة الصادرة عن البلدان غير المنحازة من أجل اعداد برنامج من هذا القبيل ، وهي المبادرة التي أيدتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • وقد ساهمت البلدان الاشتراكية مساهمة فعالة في أعمال الفريق العامل المخصص التابع للجنة والمعني بهذه المسألة • وكما هو معلوم جيدا ، قدمت مجموعة البلدان الاشتراكية أكثر من اثنتي عشرة ورقة عمل في الفريق العامل •

ويود الوفد التشيكوسلوفاكي اليوم ، بوصفه منسق مجموعة البلدان الاشتراكية في مسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح ، أن يبين الموقف المتفق عليه لوفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ومنغوليا ، وهنغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، من مسألة محتويات البرنامج الشامل لنزع السلاح •

ان وفود هذه البلدان على اقتناع بأن حل مشكلة نزع السلاح مسألة ذات أهمية تاريخية عالمية : ذلك ان نزع السلاح ينبغي أن يمارس دورا حاسما في منع نشوب الحرب وفي ضمان استتباب أمن حقيقي لشعوب العالم •

ولما كان نزع السلاح الضمانة المادية للأمن الدولي ، فانه ينبغي أن يمثل في الظروف الراهنة الاتجاه الرئيسي للجهود المشتركة التي تبذلها جميع بلدان العالم بغية ازالة التوتر الدولي واقامة سلم عالمي دائم • وان الحد من الأسلحة ونزع السلاح سيفسحان الطريق أمام حل المسائل العالمية للبشرية •

لقد أحرزت بعض النتائج الايجابية في ميدان الحد من الأسلحة خلال الستينات والسبعينات • فقد ابرمت اتفاقات دولية بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، وبشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ، وحظر وضع أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها ، وحظر الأسلحة البكتريولوجية ، وحظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لاغراض عسكرية • كذلك أبرمت اتفاقات بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وبدأ اتخاذ بعض التدابير بغرض تعزيز الثقة في أوروبا • ووضع اجراء محدد لمفاوضات نزع السلاح على أساس متعدد الأطراف وثنائي على السواء • ويبين ذلك كله ان اتخاذ تدابير فعلية في ميدان الحد من الأسلحة هو أمر ممكن وعملي • وقد أدت تلك المنجزات الى ارساء أساس ثابت لاتخاذ مزيد من الخطوات في اتجاه الحد من الأسلحة ونزع السلاح •

وفي الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، تم ، باتفاق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، اعتماد مجموعة من المهام والتدابير الملموسة الرامية الى الحد من سباق التسلح ونزع السلاح • ومازالت هذه المهام والتدابير محتفظة حتى الآن بأهميتها الكاملة •

بيد أنه ما كادت السبعينات تفسح الطريق أمام الثمانينات حتى اعطى زخم جديد لزيادة الأسلحة • ورافق استفحال سباق التسلح نشر مذاهب تنادى " بجواز "و " قبول " الحرب النووية ، وتبرر الجنيد المبذول لتحقيق التفوق العسكرى • وينشرون الآن جنون الحرب كما انهم يثيرون الضغينة والكراهية فيما بين الدول والشعوب • وقد أدت هذه الأعمال الى وقف المفاوضات المتعلقة بأهم جوانب الحد من الأسلحة •

ان زيادة الأسلحة تمثل خطرا ينذر بالقضاء على الحضارة ويسد الطريق في وجه الجهود المبذولة لحل المشاكل الدولية الحيوية الأهمية في ميادين الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والثقافة والرعاية الصحية وصيانة البيئة •

وقد غدت الآن مهمة تخفيض درجة سباق التسلح وكبحه مهمة ملحة بوجه خاص لأن عتاد الحرب سيمر بتغييرات عميقة • فانه يجرى تطوير أنواع جديدة ومنظومات أسلحة جديدة من الوجهة النوعية ، ولا سيما أسلحة التدمير الشامل التي يمكن أن تجعل أمر تحديد هذه الأسلحة ، وبالتالي ما تم الاتفاق عليه في مجال الحد منها وحظرها ، أمرا أعسر تحقيقا بل ربما استحال تحقيقه • ذلك ان تطوير التكنولوجيا العسكرية يدخل الاضطراب بصورة دائمة على الحالة العالمية ويزيد من خطر نشوب الحرب •

وانه ليمكن بل ويجب وقف سباق التسلح •

ومن الضرورى ، تحقيقا لهذه الغاية ، اعداد وتنفيذ برنامج من التدابير العاجلة والجذرية التي لن يقتصر أثرها على وقف سباق التسلح بمختلف جوانبه بل وستمهد الطريق أمام تحقيق الهدف الأساسي ، ألا وهو نزع السلاح العام الكامل •

ان البرنامج الشامل لنزع السلاح ينبغي أن يتمثل في مجموعة متفق عليها من التدابير التي ترمي الى وقف سباق التسلح وتنفيذ نزع سلاح حقيقي ، على مراحل ، داخل اطار حدود زمنية مقررة • وان القرار الذى تم اعتماده في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، والقاضي باعداد برنامج من هذا القبيل ، لهو تعبير عن تلهف شعوب العالم لوضع حد لسباق التسلح •

وفيما يتعلق بأهداف البرنامج الشامل لنزع السلاح ، ترى البلدان الاشتراكية أن الأهداف المباشرة للبرنامج ينبغي أن تتمثل في منع حدوث كارثة نووية وتنفيذ تدابير عاجلة تؤدي الى وقف سباق التسلح وتمهيد الطريق أمام استتباب السلم • والهدف النهائي هو تحقيق نزع سلاح عام كامل في ظل مراقبة دولية فعالة •

ومن شأن تنفيذ التدابير المقترحة في البرنامج أن يشجع على تعزيز الأمن الدولي وكذلك أمن كل دولة بمفردها • ولا يمكن ضمان استتباب أمن حقيقي الا من خلال الحد من الأسلحة وتخفيضها وتدميرها ، وذلك عن طريق نزع السلاح •

ويجب أن يتمثل أحد الأهداف الأساسية للبرنامج في تعزيز وزيادة تطوير كل ما تم تحقيقه من الأمور الايجابية حتى الآن في ميدان تخفيض سباق التسلح •

وينبغي أن يؤدي تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح الى تعزيز مواصلة وتعميق عملية تخفيف حدة التوتر الدولي وتقوية دعائم التعايش السلمي للدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة وتنمية الثقة والتعاون فيما بينها •

ومما من شك في أن البرنامج الشامل لنزع السلاح يجب أن يتضمن فرعا يتعلق بالمبادئ • وعلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تؤكد من جديد تمسكها بأهداف ميثاق الأمم المتحدة والتزامها بالتقيد تقيدا دقيقا بالمبادئ الواردة في الميثاق ، وهي في سبيلها الى اعداد وتنفيذ تدابير ترمي الى الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وأن تأخذ كذلك في الاعتبار الأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح •

وينبغي للمفاوضات أن ترمي ، قبل كل شيء ، الى الحد من الزيادة الكمية والتحسين النوعي للأسلحة ، ولا سيما أسلحة التدمير الشامل ، والحد من انشاء وسائل جديدة لشن الحرب ، والكف عن كل ذلك ، بحيث يمكن آخر الأمر عدم استخدام المنجزات العلمية والتقنية الا للأغراض السلمية وحدها • وليس هناك أي نوع من الأسلحة لا يمكن حظره أو ازالته على أساس الاتفاق المتبادل •

وجميع الدول ملزمة بتعزيز الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح • وينطبق ذلك أولا وقبل كل شيء على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية • وينبغي للتوازن القائم في ميدان القوى النووية أن يظل على حاله في جميع المراحل مع تخفيض مستمر لمستواه •

وينبغي أن يقوم ، جنبا الى جنب مع الحد من الأسلحة النووية وتخفيضها ، تخفيض في مجال الأسلحة التقليدية • وتقع على عاتق الدول الحائزة لأكبر الترسانات العسكرية مسؤولية خاصة في هذه العملية •

ويجب أن يجري اتخاذ تدابير نزع السلاح على أساس عادل ومتوازن يضمن حق كل دولة في الأمن ولا يتيح لأي دولة أو مجموعة من الدول ، في أي مرحلة من مراحل تنفيذ البرنامج ، أن تحقق ميزة على حساب الدول الأخرى • وينبغي أن يكون الهدف في كل مرحلة من المراحل هو عدم الانتقاص من الأمن مع التخفيض الممكن لمستويات الأسلحة والقوات المسلحة •

ويجب التقيد بدقة بمبدأ المساواة والأمن المتساوي •

ويجب أن يتم الاضطلاع بعملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح على نحو متواصل •

وعلى الدول أن تمتنع عن القيام بأعمال قد تؤثر تأثيرا سلبيا في الجهود المبذولة لنزع السلاح وأن تتبع نهجا بناء لمصلحة التوصل الى اتفاقات •

ومما لا شك فيه ان البرنامج الشامل لنزع السلاح يجب أن ينص على اتخاذ تدابير ، في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، يفضي تنفيذها الى تحقيق الهدف النهائي ، ألا وهو نزع السلاح العام الكامل • وينبغي أن تشمل هذه التدابير مايلي :

١ — الأسلحة النووية

(أ) تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تكون البادئة في استخدام هذه الأسلحة •

(ب) وقف انتاج جميع أنواع الأسلحة النووية والتخفيض التدريجي لمخزونات هذه الأسلحة الى أن يتم التوصل الى ازالتها ازالة كاملة ، والبدء فورا ، تحقيقا لهذه الغاية ، في مفاوضات مناسبة تشترك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية • وكما يتبين من الاقتراحات السابقة التي تقدمت بها الدول الاشتراكية ، يجب أن يتضمن وقف انتاج الأسلحة النووية وقف انتاج وسائل اطلاقها والمواد الانشطارية المعدة لأغراض الأسلحة • وكخطوة أولى ، يمكن مناقشة المراحل الممكنة لنزع السلاح النووي مع محتوياتها التقريبية ، ولا سيما محتويات المرحلة الأولى • ويجب أن تتضمن التدابير في هذه المرحلة وقف استحداث وانتاج أنواع جديدة من الأسلحة النووية ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ، وينبغي أن تعتمد ، في الوقت نفسه ، تدابير من أجل تعزيز الضمانات السياسية والدولية والضمانات القانونية لأمن الدول •

(ج) مواصلة الحد من الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها نوعيا وكميا •

(د) عقد معاهدة بشأن الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية •

(هـ) عقد اتفاقية بشأن حظر انتاج وتخزين ووزع واستخدام الأسلحة النيوترونية النووية •

(و) اعتماد مزيد من التدابير لمنع انتشار الأسلحة النووية والقيام ، لهذه الغاية بتحقيق العالمية في اشتراك الدول في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع تنمية التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية •

(ز) عقد اتفاقية بشأن تعزيز ضمانات أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية ، كخطوة أولى ، باصدار اعلانات متماثلة في مضمونها بشأن التخلي عن استعمال الأسلحة النووية ضد تلك الدول التي تخلت عن انتاج وحيازة الأسلحة النووية والتي ليست لديها هذه الأسلحة في أراضيها ، مع اقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تلك الاعلانات •

(ح) ابرام اتفاق بشأن عدم وضع الأسلحة النووية في أراضي الدول التي ليس فيها الآن أي سلاح نووي ، وتخلي الدول الحائزة للأسلحة النووية عن اتخاذ أية خطوات أخرى ترمي الى وضع الأسلحة النووية في أراضي دول أخرى •

(ط) انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم •

٢ — الأسلحة الكيميائية والأنواع الأخرى من أسلحة التدمير الشامل

(أ) التخلي عن انتاج ووزع الأسلحة الثنائية وغيرها من الأنواع الجديدة للأسلحة الكيميائية ، وعن وضع الأسلحة الكيميائية في تلك البلدان التي ليس فيها الآن أي سلاح كيميائي •

(ب) عقد اتفاقية بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير مخزونات تلك الأسلحة •

(ج) ابرام اتفاق شامل يحظر استحداث وانتاج أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ، وكذلك اتفاقات بشأن حظر أنواع أو منظومات جديدة محددة من هذه الأسلحة • وكخطوة أولى نحو ابرام الاتفاق الشامل ، ينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وللدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية أن تقوم ، على النحو الذي اقترحته فعلا البلدان الاشتراكية ، باصدار اعلانات متماثلة في مضمونها بشأن التخلي عن انتاج أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ، مع اقرار هذه الاعلانات بمقرر صادر عن مجلس الأمن •

(د) عقد معاهدة بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية •

٣ — منع انتشار سباق التسلح في المجالات الفضائية الجديدة التي يستكشفها الانسان

(أ) عقد معاهدة بشأن حظر اقامة أسلحة من أي نوع من الفضاء الخارجي •

(ب) اتخاذ تدابير اضافية لمنع تحويل الفضاء الخارجي الى ميدان للمجابهة العسكرية •

(ج) اتخاذ تدابير اضافية لمنع قيام سباق للتسلح على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها •

(د) اتخاذ تدابير اضافية بشأن عدم جواز استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى •

٤ — القوات المسلحة والأسلحة التقليدية

(أ) تخلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والبلدان المشتركة معها في اتفاقات عسكرية عن توسيع القوات المسلحة والأسلحة التقليدية ، وذلك كخطوة أولى يتبعها تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية •

(ب) تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية •

(ج) الحد من بيع وتوريد الأسلحة التقليدية •

(د) اتخاذ تدابير اضافية بشأن الحد من استخدام أو حظر استخدام أنواع محددة من الأسلحة التقليدية يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر •

٥ - التدابير الاقليمية

(أ) زيادة توسيع تدابير بناء الثقة في الميدان العسكرى الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وتحقيق اتفاق بشأن تدابير جديدة لبناء الثقة ونزع السلاح والقيام ، تحقيقا لهذه الأهداف ، بعقد مؤتمر بشأن الانفراج العسكرى ونزع السلاح في أوروبا .

(ب) التخفيض المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة في أوروبا الوسطى وكذلك في أجزاء أخرى من العالم على أساس اقليمي .

(ج) التخلي عن توسيع التجمعات العسكرية والسياسية الحالية وعن انشاء تجمعات جديدة .

(د) انهاء انقسام أوروبا الى تحالفات عسكرية وسياسية والقيام ، كخطوة أولى ، بازالة المنظمات العسكرية للتجمعين وذلك بدءا بتخفيض متبادل للنشاط العسكرى .

(هـ) عقد معاهدة ، فيما بين جميع الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، يتعهد فيها كل طرف بألا يكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية والتقليدية ضد أمن طرف آخر .

(و) تحديد وتخفيض مستوى الوجود العسكرى والنشاط العسكرى في المناطق ذات الصلة - أى في المحيط الأطلسي ، والمحيط الهادئ ، والبحر الابيض المتوسط ، ومنطقة الخليج الفارسي .

(ز) تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم دائم وتعاون : توسيع نطاق تدابير بناء الثقة في المجال العسكرى لتشمل هذه المنطقة ، والاتفاق على تخفيض للقوات المسلحة ، وسحب السفن الحربية الحاملة للأسلحة النووية ، والتخلي عن وزع الأسلحة النووية في أراضي الدول المتوسطية غير الحائزة للأسلحة النووية ، والتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد أى بلد متوسطي لا يسمح بوزع هذه الأسلحة في أراضيه .

(ح) الحد من النشاط العسكرى ثم تخفيضه في المحيط الهندى وانشاء منطقة سلم في تلك البقعة من العالم .

(ط) اعداد تدابير لبناء الثقة في الشرق الأقصى والقيام ، لهذه الغاية ، باجراء مفاوضات فيما بين جميع البلدان المهتمة .

(ى) عقد اتفاقية بشأن عدم الاعتداء وعدم استعمال القوة ، بصورة تبادلية ، في العلاقات بين دول آسيا والمحيط الهادئ .

(ك) انشاء منطقة سلم واستقرار في جنوب شرقي آسيا .

(ل) سحب القوات المسلحة من أراضي الدول الأخرى وازالة القواعد العسكرية الأجنبية .

٦ - التدابير الجانبية وغيرها من التدابير

(أ) عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية .

(ب) اتخاذ تدابير اضافية لمنع استخدام الأسلحة النووية دون اذن أو قضاء وقدرا .

(ج) اتخاذ تدابير لتدارك امكانية حدوث هجوم مفاجئ •

(د) قيام جميع الدول التي لم تنضم بعد الى الاتفاقات الحالية بشأن الحد من سباق التسلح ونزع السلاح بالانضمام اليها •

٧ — تخفيض النفقات العسكرية

(أ) تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية وذلك بالقيمة المطلقة أو بالنسبة المئوية •

(ب) القيام ، كخطوة أولى نحو تنفيذ هذا التدبير ، بتجميد الميزانيات العسكرية •

ان تنفيذ التدابير الآنفة الذكر سيؤدي الى تيسير حل المشاكل العالمية للبشرية • ونود أن نشير ، قبل كل شيء ، الى أن الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، في حد ذاتهما ، يمثلان مشكلة عالمية ذات أهمية جوهرية • وتنفيذ التدابير في هذا الميدان هو الشرط الأساسي لضمان الأمن الدولي ، وهو شرط هام لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول كما انه شرط أولي لا غنى عنه لحل مشكلة حماية وصيانة البيئة وغيرها من المشاكل العالمية •

وثمة ترابط وثيق بين نزع السلاح والتنمية • فنزع السلاح يمكن ويجب أن يقدم اسهاما فعالا في اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي وفي اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وذلك عن طريق تحويل الموارد المخصصة للأغراض العسكرية الى الأهداف الانمائية ، وخاصة في البلدان النامية •

والموارد المفرج عنها نتيجة وقف انتاج الأسلحة النووية وتخفيض الأسلحة النووية وتخفيض مخزونات هذه الأسلحة ينبغي ألا تستخدم في نطاق بنود أخرى من الميزانيات العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية •

ويجب أن يجرى توزيع الموارد لمنفعة البلدان النامية على أساس عادل يأخذ في الاعتبار ، دون أي تمييز ، أشد الاحتياجات والمتطلبات الحاحا للبلدان المتلقية للمعونة • وتحقيقا لهذه الغايات ، يمكن انشاء لجنة خاصة تعنى بتوزيع هذه الموارد •

وفيما يتعلق بالاطار الزمني والاجراء المتصلين بتنفيذ البرنامج ، ترى البلدان الاشتراكية ان البرنامج الشامل لنزع السلاح يجب أن ينفذ قدر الامكان في أقصر الفترات الزمنية ، وذلك بالنظر الى استعجال المهام الواردة فيه • ومن واجب كل حكومة أن تظهر الارادة السياسية التي لا غنى عنها للوفاء بهذه المهمة التاريخية •

ويجب أن ينفذ البرنامج الشامل لنزع السلاح على مراحل بطريقة تكفل أعلى درجة من الكفاءة في الخفض الفوري لخطر الحرب وازالة هذا الخطر في نهاية المطاف ، وضمان التخفيض المطرد لمستوى المجابهة ، والعمل بدأب من أجل الحد من الأسلحة النووية التقليدية وأية أسلحة أخرى وتخفيضها حتى تتم ازالتها تماما •

ويمكن في اطار كل مرحلة اتخاذ اجراءات موازية فيما يتعلق بمختلف جوانب الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، كتلك التي ينطوي عليها اتخاذ تدابير محددة وشاملة في مختلف ميادين

الأسلحة ، والخصائص الكمية والنوعية للأسلحة والقوات المسلحة ، والمستويات العالمية وكذلك الاقليمية ، وتدابير بناء الثقة في الميدان العسكري ، والخطوات الرامية الى تعزيز الضمانات السياسية والضمانات القانونية الدولية لأمن الدول •

ويجب ايلاء اهتمام أولي لتدابير منع خطر نشوب حرب نووية وتخفيض سباق التسلح النووي • وتحقيقا لهذه الغاية ، لابد من القيام ، في أقرب وقت ممكن ، باستئناف المفاوضات التي انقطعت وتكثيف المفاوضات الجارية بشأن الحد من الأسلحة بحيث يتم تتويجها بالتوصل الى اتفاقات مناسبة• ومن الضروري ، في الوقت نفسه ، الشروع في بذل جهود ترمي الى حل مسائل عاجلة أخرى بحيث يتم تحقيق فتح جديد في مسألة وقف سباق التسلح ، وارساء الأسس اللازمة لقيام عملية حقيقية لنزع السلاح • ولا يمكن التذرع بأن المفاوضات الجارية حول بعض المسائل لم تستكمل لأسباب مختلفة واتخاذ ذلك مسوغا لارجاء المفاوضات حول مسائل أخرى •

وفي عملية اعداد البرنامج الشامل لنزع السلاح ، يجب ايلاء الاهتمام للحاجة الى اتخاذ ما يلزم للتحقق من عمليات الحد من الأسلحة ونزع السلاح • وفيما يتعلق بهذه المسألة ، نؤكد من جديد ان اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح يجب أن تتعرعلى قدر كاف وموثوق لتدابير التحقق من تنفيذها بحيث يتم ضمان امتثال جميع الأطراف للاتفاقات • وسترتبط أشكال وشروط المراقبة بأهداف ونطاق وطابع الاتفاق المعني • ويجب مناقشة وحل مشاكل المراقبة في وقت واحد وبصلة عضوية مع المفاوضات المتعلقة بالمشاكل الملموسة لنزع السلاح وليس بصورة مستقلة عنها •

وتبين التجربة المكتسبة حتى اليوم ان الوسائل التقنية الوطنية تمثل أساسا موثوقا للتحقق من الامتثال للاتفاقات • وينبغي المزج ، حيثما اقتضى الأمر ، بين أساليب مختلفة للتحقق واجراءات المراقبة الأخرى ، بما في ذلك الاجراءات الدولية المتخذة على أساس طوعي • وسيفضي تعزيز الثقة الى خلق الشروط المواتية لتطبيق تدابير اضافية للمراقبة •

والشرط الأولي الأساسي لتنفيذ مختلف الخطوات المتفق عليها في الحد من الأسلحة ونزع السلاح هو وجود ارادة سياسية من جانب الحكومات ، ويجب ألا تتخذ الاحالات الى الصعوبات التقنية للتحقق ذريعة لتجنب بلوغ اتفاقات بشأن تدابير وقف سباق التسلح •

ونحن على قناعة بأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ينبغي أن يستخدم بمثابة قوة دافعة تحفز التنمية الواسعة للجهود الجماعية البناءة المبذولة في هذا الميدان ، على أساس اعلان التعاون الدولي من أجل نزع السلاح ، وتشجع على استئناف المفاوضات التي كانت تجرى في السنوات الأخيرة والتي انقطعت الآن وعلى مواصلتها بصورة مكثفة • ومن الأساسي ان تستخدم بصورة أنشط جميع اقنية المفاوضات القائمة - المتعددة الأطراف منها والثنائية على حد سواء • وينبغي أن تبذل الجهود لزيادة فعالية أعمال الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة لمفاوضات نزع السلاح - وهي لجنة نزع السلاح ، وخاصة عن طريق ادخال تحسينات على تنظيم أعمالها •

وسيتميز عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح - وهو محفل دولي يتحقق فيه أوسع اشتراك ممكن للدول - بأهمية استثنائية بالنسبة لاعتماد تدابير فعالة بشأن وقف سباق التسلح •

وينبغي للأمم المتحدة ، التي تضطلع بمسؤولية أولية وتلعب دورا من الادوار الأساسية في مسألة نزع السلاح ، أن تشجع جميع التدابير في هذا الميدان • ومن المهم أن تبلغ الأمم المتحدة

بصورة دورية بنتائج المفاوضات وبتقدم تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح ، بما في ذلك جميع جهود نزع السلاح التي تبذل خارج اطارها ، وذلك دون المساس بتقدم تلك المفاوضات •

ومن الأدوار ذات الأثر في صيانة استمرار وفعالية تنفيذ اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح الدور الهام الذي تمارسه المؤتمرات المنعقدة لاستعراض اداء هذه الاتفاقات • ولعل من المفيد ، ازاء ما أخذت هذه التجربة المفيدة في الاعتبار ، النص على امكانية اجراء استعراض دوري لتنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح •

ويمكن أن تعقد عند الاقتضاء دورات استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة تكرس لنزع السلاح •

وليس ثمة شك في ان البرنامج الشامل يجب أن ينص على اشتراك الجماهير في الجهود المبذولة لنزع السلاح •

والمجتمع الدولي مدعو لممارسة دور هام في تنفيذ البرنامج الشامل •

وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز وعي الجماهير بخطر سباق التسلح وجميع نتائجه •

ومن المهم ايضاح للنتائج التدميرية التي ستتكبدها البشرية نتيجة نشوب حرب نووية • ولهذه الغاية ينبغي انشاء لجنة دولية موثوقة لايضاح الضرورة الحيوية لمنع حدوث كارثة نووية • كما ان من عظيم الأهمية في هذا الصدد شن حملة عالمية لنزع السلاح ، وجمع التوقيعات تأييدا لتدابير منع الحرب النووية ، والحد من سباق التسلح ، ونزع السلاح ، وتنفيذ مبادئ اعلان الأمم المتحدة الخاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم • وينبغي لجميع الدول أن تعتمد تدابير تحظر الدعاية للحرب بأي شكل من الأشكال •

ولئن كان البرنامج الشامل لنزع السلاح يلبي الاحتياجات العاجلة للزمن الحاضر فانه ، في الوقت نفسه ، يتجه بالتفكير نحو المستقبل • فيجب ألا يقتصر سعي الجيل الحالي لضمان حياة سلمية صيلة العقود الباقية من هذا القرن ، بل وان يضمن دخول البشرية العام الالفي الثالث في ظل السلم والأمن العالمي •

ذلك هو موقف مجموعة الدول الاشتراكية ، التي أتكلم بالنيابة عنها ، في مسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح • وكما أبرزنا اعلاه ، فاننا نؤيد تجزئة التدابير الملموسة لنزع السلاح الى مراحل • وان وفودنا ، لدى النظر في هذه المسألة في الفريق العامل المخصص ، تؤسس نهجها على مفهوم المراحل هذا • أما ما ينبغي أن تكون عليه مهام كل مرحلة وما هي التدابير التي ينبغي أن تدرج فيها فان ذلك يشكل موضوع المفاوضات الجارية في الفريق العامل • ويقوم نهجنا في هذه المفاوضات ، أولا ، على أساس الحاجة الى تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح في أقرب وقت ممكن ، وثانيا ، على أساس الامكانيات الحقيقية لتنفيذ التدابير المختلفة •

لقد قدمت البلدان الاشتراكية فعلا ، خلال أعمال الفريق العامل في هذه السنة ، ورقات عمل مناسبة تعتمد على وجهات النظر المعرب عنها في هذا البيان • ونظرا لأن الاقتراحات التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ تطابق الى حد بعيد المواقف التي اتفقت عليها البلدان الاشتراكية فقد رؤي في هذه الورقات عدم الحاجة الى عرض صيغ تكرر اقتراحات البلدان غير المنحازة • لذلك رأينا ان من الممكن في بعض الحالات أن نقتصر على تقديم بعض الاضافات الى ورقات عمل مجموعة الـ ٢١ •

وتعتزم البلدان الاشتراكية أن تواصل ممارسة الدور البناء ذاته في أعمال الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، كما انها ستساعد على التعجيل ، الى الحد الأقصى ، بعملية التوصل الى اتفاق على مشروع برنامج شامل لنزع السلاح حتى يمكن للجنة نزع السلاح أن تقدمه في الوقت المناسب الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح •

الرئيس : أشكر الممثل الموقر لتشيكوسلوفاكيا لبيانه وللعبارات الطيبة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد دى لاغورس (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : يود الوفد الفرنسي أن يعرب لكم ، قبل كل شيء ، عن تهانيه وتمنياته الطيبة • وانه واثق من أن اللجنة سوف تقوم في ظل توجيهكم بارساء أسس عملها أثناء دورتها السنوية الرابعة على النحو المرضي • كما يود الاعراب عن امتنانه للسفير ساني ممثل اندونيسيا الموقر لما أبداه من عظيم الجدارة والكياسة وهو يدير دفة مناقشاتنا في المرحلة الختامية من دورتنا الأخيرة • وأجد لزاما علي في الوقت نفسه أن أقدم الى الوفد الايطالي صادق التعزية لوفاة السفير كوردييرو دى مونتيزيمولو • لقد انتابنا الحزن العميق لدى سماعنا النبأ • وأكون شاكرا للوفد الايطالي لو تفضل فنقل الى السيدة مونتيزيمولو تعازى الوفد الفرنسي • وأود أخيرا التوجه الى زميلنا الموقر ، السفير الهولندى فاين ، للاعراب عن أسفنا الشديد لمغادرته أيانا • فمنذ انشاء اللجنة ، والسفير فاين يسهم في أعمالها اسهاما قيما للغاية • وان الوفد الفرنسي ليقدم اليه أفضل تمنياته بالنجاح في المهام الحساسة التي سيضطلع بها الآن وبالسعادة في حياته الشخصية •

ان الدورة التي نفتتحها اليوم تتميز بحدث هام : هو عقد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في تموز / يوليه القادم • وسوف تمنح الدورة المجتمع الدولي فرصة تقييم ما تم تحقيقه على صعيد نزع السلاح بعد مرور أربع سنوات على التوصيات التي تم اعتمادها في ١٩٧٨ • وسيكون هذا التقييم متصلا ، على الأخص ، بأعمال لجنتنا التي يتوجب عليها تقديم تقرير عام عن أنشطتها لذلك الغرض •

ولم تبق الا أشهر قلائل على وقوع ذلك الحدث • ومن الصعب توقع تحقيق الكثير من التقدم في مثل هذا الوقت القصير ، ولكن هذا الوقت على قصره يكفي ولا شك لأن تقدم تلك الدول الملتزمة بنزع السلاح دليلا ملموسا على ما تتحلى به من ارادة للعمل من أجل تحقيق بعض النتائج في المفاوضات الدائرة • ولا بد للشعور بالالحاح وضيق الوقت من أن يلعب دورا ، وعلى الأخص الحرص المشترك لدينا جميعا على تحسين الظروف التي سوف تجتمع الدورة الاستثنائية في ظلها : علينا أن نكفل عودة الثقة في النظام المؤسسي الذى أرسي عام ١٩٧٨ وانقاذ سمعته • وفي هذا الصدد ، ستكون الحصيلة بالغة الأهمية للجنة نزع السلاح ، التي هي هيئة التفاوض وبالتالي قطب الرحى من النظام بأسره •

غير أن نجاح الدورة الاستثنائية الثانية وافاحة آفاق أفضل لنزع السلاح لا يتوقفان كلية على الجهود المبذولة في المفاوضات الدائرة في هذا المكان أو غيره •

ذلك أننا لسنا ممن يعتقدون أنه يمكن الاضطلاع بمفاوضات لنزع السلاح أو الحد من الأسلحة أو تحقيق أى تقدم بمعزل عن الوضع الدولي •

ان هذا الوضع أثر على عملنا في العام الماضي والعام الذى سبقه • وهذا هو ما يحدث الآن • ان استعمال القوة ما زال مستمرا في شتى أنحاء العالم : في الشرق الأدنى وفي جنوب شرقي آسيا وفي افريقيا • ولا تزال أفغانستان محتلة بالقوات السوفياتية رغم تكرر الادانات الدولية ، وقد زيدت تلك القوات مؤخرا • وتستمر الهجمات الموجهة ضد السكان المدنيين ، وهي الهجمات التي أدت بواحد من كل خمسة من الافغانيين الى البحث عن ملجأ له خارج البلاد • ولا نزال نتلقى الكثير من تقارير الأطباء والمنظمات الانسانية تصف بوجه خاص آثار قذف السكان المدنيين بالقنابل وأعمال التشويه الناجمة عن الالغام التي تنثرها الطائرات العمودية • ان استمرار احتلال ذلك البلد الحيادى وغير المنحاز تقليديا من جانب القوات السوفياتية لا يمكن الا أن يجعل من المستحيل خلق مناخ الحد الادنى من الثقة اللازم لنجاح مفاوضات نزع السلاح ، لانه ينتهك مبادئ المجتمع الدولي المعترف بها والتي لا يمكن لأية دولة أن تتمتع بالأمن بدونها •

ومن آخر دورة لنا ، أدت الاحداث في بولندا الى مزيد من التدهور ، في الوضع الدولي • وان اجتماع مدريد الذى سيستأنف خلال أيام قلائل سيتيح لحكومة فرنسا الفرصة لتكرر ادانتها المطلقة لانتهاك مبادئ الوثيقة النهائية لهلسنكي هذا الانتهاك المتمثل في تدابير القمع التي اتخذت في بولندا عقب أحداث ١٣ كانون الأول / ديسمبر بدعم مادى وسياسي من الاتحاد السوفياتي • وبعد وقوع هذه الأحداث مباشرة ، نوه الوزراء العشر للجماعة الأوروبية " بالضغوط الخارجية الخطيرة والحملة التي يشنها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيره من بلدان أوروبا الشرقية ضد كفاح بولندا من أجل التجديد " •

ان السبب في أننا نولي أحداث بولندا مثل هذه الأهمية يرجع الى أن فيها أيضا تنتهك نفس المبادئ التي تشكل أساس الأمن والتعاون فيما بين الدول ، والثقة ، التي هي الشرط الجوهرى لنزع السلاح ، آخذة بالتزعزع بفعل هذه الأحداث •

ومن ثم ، فاننا مضطرون الى الاشارة بأسف الى أن دورتنا السنوية تفتح مرة أخرى في ظروف غير مواتية : تفاقم الوضع الدولي ، واستمرار في اختلالات التوازن التي تعرض الأمن للخطر ، وتسارع في سباق التسلح •

لقد قامت فرنسا ، وهي تضع هذه العوامل في الاعتبار ، بالتأكيد ، بلسان رئيس الجمهورية ، على تصميمها على العمل ، عن طريق المفاوضات ، لكي تعيد التوازن ، لا سيما في أوروبا ، على أدنى مستوى ممكن •

أما بالنسبة للجنة نزع السلاح ، فان حكومة فرنسا تتمنى للدورة التي تبدأ الآن النجاح في احراز تقدم حقيقي نحو عقد اتفاقات يمكن التحقق منها ، وان الوفد الفرنسي ينتهز هذه الفرصة للتأكيد على الاولوية العالية التي يوليها للمفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية •

ذلك أن من الواجب على لجنة نزع السلاح ، أيا كانت الظروف ، النهوض بالولاية التي عهد بها المجتمع الدولي اليها • فلديها الآن خبرة كبيرة وطرائق عمل ملائمة • ومن المسلم به ، أن نتائج الدورة الاخيرة نتائج محدودة ، ولكن هناك عملا ضخما ذا نوعية عالية قد تم انجازه ، وهو عمل يشكل أساسا قيما لاستئناف مناقشاتنا • ويود الوفد الفرنسي في هذا الصدد أن يكرر تقديره للعمل الذى قامت به الأفرقة العاملة وأن يوجه الشكر الى رؤسائها •

وينبغي أن يكون محط اهتمامنا في هذه السنة اعادة انشاء الأفرقة الأربعة التي كانت تعمل في الدورتين السابقتين • وفي رأينا ، أن مبدأ اتخاذ مثل هذا القرار ، واختيار الرؤساء ليسا من المسائل التي تقبل الجدل • أما بالنسبة لولايات هذه الأفرقة فليس هناك الا ولاية الفريق العامل المخصص للاسلحة الكيميائية التي تستوجب اعادة النظر فيها ، وتحتاج في رأينا ، الى توسيع كبير • وينبغي في الواقع أن يتلاءم هذا الفريق مع المرحلة التي تم التوصل اليها في المفاوضات ، وان مبدأ القيام باعادة النظر في ولايته بالشكل الملائم هو مما تم الاتفاق بشأنه فعلا العام الماضي داخل الفريق العامل •

أما فيما يتعلق بجوهر المسائل المدرجة في جدول أعمالنا وبرنامج عملنا ، فان المطلوب منا ، خلال الدورة الحالية ، بذل أكبر الجهود والعمل بأكبر سرعة نظرا لتوقيت الدورة الاستثنائية •

ويحتل البرنامج الشامل لنزع السلاح مكانة خاصة في عملنا لهذا العام • ولا أجدني حقا بحاجة الى التشديد على أهميته لنجاح الدورة الاستثنائية • وقد أعرب الوفد الفرنسي عن رأيه بشأن هذه المسألة في كثير من المناسبات ولا سيما لدى اختتام أعمال دورتنا الأخيرة • واني لن أعيد هذه الآراء الآن ولكني سأكتفي بالاعراب عن الأمل بأن يكون في العمل الجاري ، والذي يسير من جهة أخرى بنشاط كبير ، ما يؤدي في الوقت المناسب الى عقد الاتفاق على نص متوازن وجدير بالثقة يأخذ في ملء اعتباره الشروط الكثيرة المقتضاة في عملية نزع السلاح • ونظرا لما لهذه المهمة من الالحاح ، علينا تنظيم عملنا بشكل يمنح الفريق العامل المخصص لوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح مايكفي من الوقت •

وان التفاوض بشأن عقد اتفاقية للاسلحة الكيميائية هو ، في رأينا ، احدى مهام اللجنة الرئيسية التي تتمتع بالأولوية • وتبقى هناك مصاعب جوهرية ، خاصة ما يتعلق بنطاق التطبيق وبالتحقق • وتعتبر الحلول المقترحة لهاتين المشكلتين حلولا مترابطة وعلينا ، لذلك ، أن لا ننتظر التوصل الى اتفاق بشأن نطاق التطبيق قبل البدء بمفاوضات بشأن الأحكام المتعلقة بالتحقق • وهذا جانب حيوي من جوانب الاتفاقية • ونأمل أن تناقش الاتفاقية مفصلا في هذه الدورة وأن يتم في الشهور القادمة احراز مايكفي من التقدم لتمكين اللجنة من تقديم نتائج ملموسة الى الجمعية العامة لدى عقد دورتها الاستثنائية على شكل عناصر لاتفاقية مقبلة •

أما عن مسألة الأسلحة الاشعاعية ، فان بعض أعضاء اللجنة لا يرون أنها مسألة ذات أولوية عالية ، ولكنها مع ذلك تقع بالتأكيد ضمن ولاية اللجنة ، زد على ذلك ، أن من الجائز جدا للموضوع أن يتخذ أهمية أكبر في ضوء التطورات التكنولوجية الممكنة • وأخيرا ، فان المسألة هنا تتعلق بمثال للاتفاقات المحددة التي تستهدف منع ظهور سلاح جديد للتدمير الشامل • ولهذا فاننا نعتبر أن ذلك هو المنهج الملائم لمعالجة المشكلة التي تطرحها مثل هذه الأسلحة •

ان المصاعب التي ظلت تشل المفاوضات ترجع الى المحاولات التي نعرف انها بذلت لتضمين هذه المفاوضات مسائل غير ذات صلة بموضوعها المباشر ، على سبيل المثال ، مسائل تقتضي اصدار حكم مسبق بشأن حل مشاكل أخرى ، كاستعمال الاسلحة النووية ونزع السلاح النووي ، أو حل مشاكل تدخل في مجال آخر من مجالات القانون الدولي كحظر الاعتداءات على المنشآت النووية المدنية • ومع ان الوفد الفرنسي لا ينفي أهمية هذه المسائل ، فانه يود أن يبقى الفريق العامل في حدود ولايته بالضبط وأن يتوصل الى نتيجة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية •

اما عن ضمانات الأمن السلبية ، فان في نية الوفد الفرنسي متابعة اسهامه في البحث عن طرق كفيلة بالتوصل الى نتيج مشترك • ويؤكد الوفد اهتمامه بهذه المسألة ، وقد رحب بوجه خاص باعتماد القرار الذى اقترحته باكستان والذى قام الوفد بتأييده ، وذلك في الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة •

ان أول بندين في جدول أعمالنا ، المتعلقين بالمسائل النووية لم تتم مناقشتهما في الأفرقة العاملة ، ولكنهما كانا في العام الماضي موضوع مناقشات مفيدة وجدية دارت في اجتماعات غير رسمية للجنتنا • وكشفت هذه المناقشات عن تعقد المشاكل المعنية وعن تباين الآراء المتعلقة بالتوقعات المنتظرة لبدء المفاوضات وتنظيمها •

ونظرا لما للجوانب النووية لنزع السلاح من أهمية حيوية ، فان الوفد الفرنسي يعلق على هذه المناقشات قيمة كبيرة ويشعر بأن من الواجب أن تظل دائرة حول جوهر المسألة بغية استكشاف الامكانات المتاحة للتقدم • ويأمل في أن تتيح هذه الدورة الاسهام بشكل مفيد في هذا الاتجاه •

وثمة بندان جديدان في جدول أعمالنا لهذه الدورة هما : وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وتقريرنا الذى سنرفعه الى الدورة الاستثنائية •

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي ، فان قرار الجمعية العامة الذى اشتركنا في تقديمه يدعو الى النظر على سبيل الأولوية في مسألة الشبكات المضادة للتوابع • وتأمل أن يكون بالوسع القيام بذلك أثناء الجزء الأول من الدورة •

أما التقرير الذى علينا رفعه الى الدورة الاستثنائية ، فان الوفد الفرنسي يرى أنه يجب أن يكون مختلفا ، في الطابع والغرض على السواء ، عن تقاريرنا السنوية الى الجمعية العامة • وينبغي أن يقدم ، في رأينا ، صورة عن أعمال اللجنة في كل موضوع على حدة ، منذ دورتنا الأولى عام ١٩٧٩ •

وينبغي أن يركز على النتائج المحرزة وأن يقتصر ، في اشارته الى ما برز من المصاعب ، على تحليل موجز دون السعي الى أن يعكس كل مناقشة وكل موقف • وأخيرا ، يمكن أن يقدم التقرير أى استخلاصات تراها اللجنة مناسبة بصدد مهامها المقبلة ومناهجها وعضويتها • واجمالا نرى وجوب أن يكون التقرير وثيقة بسيطة وموجزة تماما • وعلى أى حال ، فلن يكون من الممكن ولا من المستصوب لنا انفاق كثير من الوقت على اعداده •

وفي الختام ، يود الوفد الفرنسي أن يؤكد من جديد التزامه الصادق بالأهداف التي نسعى اليها هنا ، فان الحكومة الفرنسية التي تم انتخابها في ١٠ أيار/ مايو تمنح قضية نزع السلاح أولوية عالية • وتعتقد أن نزع السلاح يخدم الهدفين الرئيسيين للتعاون الدولي : الأمن والتقدم الاقتصادى والاجتماعي ، لا سيما بالنسبة للمعدمين •

وسوف نسعى الى تقديم مساهمتنا التامة في هذه القضية •

الرئيس : أشكر ممثل فرنسا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

وبذلك تنتهي قائمة المتكلمين لهذا اليوم وقبل أن أتناول بايجاز بعض المسائل المعلقة ، أعطي الكلمة لممثل بولندا الموقر ، السفير سوبكا ، ممارسة لحق الرد •

السيد سويكا (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس، ستتاح لي فرصة تقديم التهنئة لكم، عندما يجيء دوري في القاء كلمتي أثناء مناقشتنا العامة • أما في هذه اللحظة فاني أشعر أن علي أن أركز اهتمام اللجنة على المحاولات التي بذلت هنا لتشويه تفسير الأحداث والوقائع المتعلقة بالحياة في بلدي ولتضليل أعضاء اللجنة بشأن دور بولندا في تدهور المناخ الدولي الذي يزعم أنه كان سببا للتعقيدات والعقبات التي تعوق محادثات نزع السلاح البناءة •

والغرض من كلمتي هو أن أسجل في المحضر أن الاشارات التي تمت في هذا المحفل للشؤون الداخلية البحتة في بلدي، الى جانب التفسيرات الزائفة للأحداث فيه، لا يشكلان سوى ذريعة لصرف الانتباه عن المهام الاساسية والتأسيسية للجنة وعن النهج الجديد لعمليات التسلح المكثفة الذي تم الأخذ به وتطبيقه مؤخرا •

وسيعتبر وفدي اثارة الموضوعات المتعلقة بشؤون بلدي في هذا المحفل تدخلا صارخا في شؤون بولندا الداخلية، ويعتبرها من هذا المنطلق، عملا غير ودي • وأود أن أحتفظ لنفسي بالحق في اتخاذ موقف، في مرحلة لاحقة، ازاء أية كلمات قد يرى وفدي أنها تنطوي على هذه الصفة •

وفي هذه اللحظة، وفيما يتعلق بمحتويات البيانين اللذين أدلى بهما وفدان، ألا وهما الممثلان المحترمان لهولندا وفرنسا، فأود أن أقتصر على اقتباس موجز للغاية من البيان الذي أدلى به رئيس وزراء بلدي في جلسة برلماننا يوم ٢٥ كانون الثاني / يناير :

" .... اننا نرفض التلميح الذي يزعم أن قرار تطبيق الأحكام العرفية قد أملي علينا من الخارج • ان ثمة محاولات تبذل لنشر الاقتناع بأن بلدا اشتراكيا ذا سيادة يرجع تاريخ كيانه كدولة لألف عام، بلدا يمتلك جيشا قويا، ما هو الا طفل يؤخذ بيده " •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : السيد الرئيس، تضمن عدد من البيانات اليوم، ولا سيما بيان الوفد الفرنسي، هجمات افترائية على جمهورية بولندا الشعبية والاتحاد السوفياتي • ولا يسع الوفد السوفياتي أن يدعها تمر دون تعقيب • اننا نشجب شجبا حازما وقاطعا المزاعم التي تنسب للاتحاد السوفياتي مسؤولية تطبيق الأحكام العرفية في بولندا، وكذلك التلميحات المتعلقة بالوضع في أفغانستان •

وتؤكد البيانات المعادية لبولندا والمعادية للسوفيات التي قيلت في اللجنة اليوم صحة الاستنتاج القائل بأن خصوم الانفراج يحاولون الآن علنا الاضرار بالعلاقات التجارية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها من العلاقات المتبادلة النفع بين البلدان الأوروبية التي أرسيت منذ عشرات السنين، وتسميم الجو كلما دارت المفاوضات حول أكثر مسائل الحاضر الحاحا - في جنيف وفي مدريد وفي فيينا • وتستخدم الدوائر الاستعمارية الحملة التي شنتها على بولندا وجميع البلدان الاشتراكية كوسيلة لصرف انتباه شعوب العالم عن حل أهم مشاكل السلم والحرب، ووقف سباق التسلح، وكذريعة للمضي قدما في برامجها وخططها العسكرية الرامية لوزع القذائف النووية الأمريكية الجديدة في أوروبا الغربية •

وهذا في رأينا هو سبب المحاولات التي لا تستثني جرا لجنة نزع السلاح الى حملة الافتراء على بولندا الاشتراكية • ونود أن نحذر المحرضين على المواجهة في اللجنة من أن المسؤولية عن عواقب ذلك تقع على عاتقهم •

السيد دي سوزا اي سيلفا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، تلا السفير جاييال هذا الصباح الرسالة الموجهة من السيد بيريز دي كويليار أمين عام الامم المتحدة الى لجنة نزع السلاح، بمناسبة افتتاح دورة اللجنة لعام ١٩٨٢ •

ونظرا لأهمية آراء الأمين العام التي تأتي في حينها والمعبر عنها في رسالته، فيما يتعلق بسير أعمالنا خلال مداولات هذا العام، فأود أن أطلب رسميا تعميم رسالة السيد بيريز دي كويليار باعتبارها وثيقة رسمية للجنة •

الرئيس: أشكركم، واني واثق من أنه ليست هناك اعتراضات على اصدار رسالة أمين عام الأمم المتحدة باعتبارها وثيقة رسمية للجنة •

السيد ألميس (ايطاليا) (الكلمة بالفرنسية): ستتاح لي فيما بعد ياسيادة الرئيس فرصة الاعراب عن تمنياتي الطيبة لكم في منصبكم الحالي • أما الآن فلا أود سوى أن أعرب ببساطة عن مدى تأثري بعبارات المواساة والتعزية التي تفضلتم أنتم، باسم اللجنة، وأعضاء اللجنة الذين تحدثوا اليوم، بالادلاء بها، المناسبة الحزينة لوفاة السفير فيتوريو كوردييرو دي مونتزيمولو • وأود أن أؤكد لكم ياسيادة الرئيس، ولكل أعضاء اللجنة، أنني سأحيل بأمانة مشاعر وكلمات المواساة الى حكومتي والى أسرة دي مونتزيمولو •

الرئيس: لا يخفى على الأعضاء أن اللجنة قد قررت في دورتها الماضية أن يستأنف الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح أعماله في ١١ كانون الثاني / يناير • وقد فعل الفريق ذلك ويبقى الآن أن تصدق اللجنة على انه يمكن أن يستمر في أعماله خلال الجزء الأول من دورة هذا العام • وقد فهمت أن اللجنة متفقة على أن يواصل هذا الفريق العامل اجتماعاته • وبعد التشاور مع رئيس الفريق العامل أود أن أعلن أن الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح سيقوم، رهنا بمقررات تنظيمية أخرى، بالاجتماع بصفة منتظمة أيام الاثنين وأيام الخميس بعد الظهر •

وقد عممت الأمانة اليوم بناء على طلبي ورقة غير رسمية تتضمن جدولا زمنيا للاجتماعات التي ستعقد خلال هذا الأسبوع • وكالعادة فان هذه الورقة غير الرسمية مجرد ورقة ارشادية تخضع للتغيير اذا ما دعت الحاجة • وما لم تكن هناك اعتراضات فسأعتبر أن اللجنة توافق على هذا الجدول الزمني •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس: تنص المادة ٢٩ من النظام الداخلي للجنة كما تعلمون على مايلي: " يضع رئيس اللجنة، بمساعدة الأمين، جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل، ويعرضان على اللجنة لنظرهما واعتمادهما " •

وطبقا لهذه المادة فقد طلبت الى الأمانة تعميم ورقة العمل رقم ٤٧، التي تتضمن مشروع جدول أعمال مؤقت ومشروع برنامج عمل • وسوف ننظر في ورقة العمل هذه، في اجتماع غير رسمي غدا الساعة ٣ بعد الظهر •

وأود أن أنوه ، في هذا الصدد ، بأن الأمانة قد عممت اليوم بصورة غير رسمية عددا من الرسائل الواردة من دول غير أعضاء في اللجنة ترغب في المشاركة في اجتماعاتنا • وفي نيتي أن أقدم مشاريع المقررات ذات الصلة في اجتماعاتنا غير الرسمية ، واضعا في اعتباري الممارسة التي اتبعتها اللجنة •

واذا لم تكن هناك تعليقات أخرى ، فانني أعتزم رفع هذه الجلسة العامة •

وستعقد الجلسة العامة التالية للجنة نزع السلاح يوم الخميس ، ٤ شباط/ فبراير ، في الساعة ١٠/٣٠ صباحا • وسيعقد اجتماع غير رسمي غدا ، الأربعاء ، الساعة ٣ بعد الظهر كما وافقت على ذلك اللجنة •

ترفع الجلسة •

وقد رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٣٠